جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية

أثر المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الإسرائيلية

The Impact of the Iranian Nuclear Project on Israeli Foreign Policy

إعداد الطالبة
ندين نصير الخريشي
إشراف الأستاذ الدكتور
نظام بركات

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية \ اقتصاد سياسي دولي
الفصل الأول للعام الدراسي ٢٠١٣ -٢٠١٤

أثر المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الاسرائيلية

The Impact of the Iranian nuclear project on Israeli forign policy

إعداد

ندين نصير حمد الخريشي

بكالوريوس، علوم سياسية، جامعة آل البيت- المفرق، الأردن،٢٠٠٩م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك- إربد، الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور نظام محمود بركات ______________ مشرفاً رئيساً

أستاذ في العلوم السياسية- جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور عبدالله سالم نقرش ______________ عضواً

أستاذ في العلوم السياسية - الجامعة الأردنية

الدكتور خير سالم ذيابات ______________ عضواً

أستاذ مساعد في العلاقات الدولية - جامعة اليرموك

تاريخ المناقشة

٢٠١٣/١٢/٢٦

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين....

إلى من آزرني وساندني منذ بدء مشواري التعليمي....

إلى وطني الغالي "الأردن العالي "

إلى مليكي "عبد الله الثاني "

إلى الأسرة الهاشمية..

إلى.........من لأجلهم سرت في الدرب

والدي الغالي رحمه الله وجعل مثواه الجنة.

أمي الحنون من تحت أقدامها تكمن الجنة،

إلى كل من يسعى في طريق العلم...إلى كل من امن بفكره وامن بذاته ليحقق حلمه

أهدي جهدي المتواضع هذا راجيا الله أن يجعله في ميزان حسناتي..

شكر وتقدير

انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرفي **الأستاذ الدكتور(.نظام بركات)** الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوما عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمدا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى كل من جامعتي (اليرموك)، وكلية (الآداب \قسم العلوم السياسية)،ممثلة برئيس قسمها (د. خير ذيابات). لما قدموه لي من مساعدة ومساندة مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية وأخص بالذكر د. وليد عبد الحي الذي علمنا كيف ان طريق النجاح ليس معبدا بالأزهار وفي كل خطوة ستواجه الكثير ولكنك ستدرك قيمة الوصول لأهدافك

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة النقاش الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

ولم ولن أنسى أن أتقدم بفائق الشكر والاحترام والتقدير إلى زملائي وأحبائي،(فداء العبادي) (شادي خليل) (أميرة الحواري) والى كل من ساندني ومد لي يد العون معنويا وماديا ووقف بجانبي منذ بداية مسيرتي العلمية ولغاية الآن وجزاهم الله عني كل الخير.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال والرسوم البيانية

قائمة الملاحق

ملخص الدراسة

الخريشي، ندين نصير، أثر المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الإسرائيلية، جامعة اليرموك، ٢٠١٣ -٢٠١٤ (إشراف الأستاذ الدكتور : نظام بركات)

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى معرفة أثر المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الإسرائيلية

وافترضت الباحثة في هذه الدراسة ان المشروع النووي الإيراني كمتغير مستقل يؤثر على السياسة الخارجية الإسرائيلية كمتغير تابع من خلال التركيز على فرضية ان تراجع الخيار العسكري والتوجه نحو الخيارات السلمية والدبلوماسية في سياستها الخارجية اقليميا وخاصة تجاه القضية الفلسطينية والدول العربية المجاورة إنما جاء نتيجة لتأثره بالمشروع النووي الإيراني.

واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي لتتبع مراحل نشأة الملف النووي والتطور التاريخي للسياسة الخارجية الإسرائيلية منذ تأسيس الدولة اليهودية والتغير الذي واكب العملية السياسية وصنع القرار السياسي الخارجي الإسرائيلي.

وتم استخدام المنهج الإحصائي لرصد مؤشرات التحليل لمتغيرات الدراسة وتحديد نقاط التغير في السياسة الخارجية الإسرائيلية ثم تم توظيف المنهج الكلاني من خلال تحليل كافة المتغيرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في تغير توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية سعيا لإدراك مدى الخطورة او القوة الرادعة لكلتا الدولتين تجاه الأخرى.

و في نهاية الدراسة تم إثبات فرضية البحث من خلال تحديد أوجه التغير التي أصابت أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية ومؤسسات صنع القرار ورفض الحلول العسكرية من قبل نخبة صناع القرار السياسي في إسرائيل إضافة الى التغيرات التي أصابت أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، إلا ان الجانب الاقتصادي في إسرائيل لم يصبه التغير وحافظ على نسب مرتفعة من النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية : المشروع النووي الإيراني، السياسة الخارجية الإسرائيلية، البرنامج النووي،إسرائيل، إيران.

Abstract

Al-krishi , Nadin Nasir , The Impact Of The Iranian Nuclear Project On Israeli Foreign Policy , Yarmouk University 2013 -2014 (The Supervision of Prof. Dr. Nizam Barakat)

The aim of this research study to find out The Impact Of The Iranian Nuclear Project On Israeli Foreign Policy.

The researcher assumed in this study that the Iranian nuclear project as an independent variable affects the Israeli foreign policy as a dependent variable by focusing on the premise that the military option is declining and the trend towards a peaceful and diplomatic options but came as a result influenced by the Iranian nuclear project.

The researcher has used historical method to trace the stages of the nuclear file and the historical development of foreign Israeli policy since the founding of the Jewish state change that accompanied the process of politics and Israeli Foreign policy decision-making.

Is was used also statistical method for monitoring indicators the analysis of the study variables and identify points of change in Israeli foreign policy, and then were hired holism approach through the analysis of all internal and external variables that contributed to the change in Israeli foreign policy orientations effort to realize the extent of the risk or the deterrent force for both countries towards the other.

The researcher could at the end of the study to prove its premise by selecting the aspects of change that hit the foreign policy goals of Israel and decision-making institutions and reject military solutions by elite policy makers in Israel, in addition to the changes that have hit the Tools implementation of foreign policy, but the economic side in Israel did not hit him change and maintained high rates of economic growth.

المقدمة

يعتبر المشروع النووي الإيراني من القضايا الساخنة على الساحة الدولية خلال العقد الأخير لما صاحبه من حالة توتر إقليمية وعالمية إضافة الى التخوف من احتمال نشوب صراع مسلح بين القوى الكبرى إسرائيل وأمريكا وإيران بما يحمله الصراع من إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل بما قد يؤثر على حالة الاستقرار والسلم في منطقة الشرق الأوسط ككل والعالم بشكل عام.

إلا ان حالة العداء هذه لم تكن أساسا من ضمن المعطيات في العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية حيث أن لكل منهما معطيات واهتمامات منفصلة عن الأخرى وفي فترة عهد الشاه وما قبل الثورة قامت العلاقة بين الدولتين على أسس من المصالحة الجيوسياسية والتعاون وبعد الثورة تغيرت النظرة الى إسرائيل إلى حد ما واستخدمت إيران سياسة هجومية في البداية ضد إسرائيل لكنها عادت فيما بعد إلى تبني سياسة براغماتية مع إسرائيل حيث نظر الجانبان الى نظام صدام حسين أنه عائق لمصالحهم معا وظهر تورط إسرائيل وأمريكا بقضية الكونترا عندما تم تزويد إيران بصفقات أسلحة لتواجه نظام صدام حسين، وينطبق الأمر على محاولات خاتمي.

كما ان هذه الجهود للتقارب رافقها معارضة شديدة من قبل شخصيات مرجعية في إيران ووصول الأصوليين الى السلطة متمثلة بأحمدي نجاد عام ٢٠٠٥ كما ان الحرس الثوري منطلقا من أفكار الثورة التي اعتبرت ان اعتبار إسرائيل دولة عدو قضية غير قابلة للنقاش.

ومع أحداث سبتمبر ٢٠٠١ برزت قضايا جديدة على الساحة الدولية لم يكن لها وجود قبل ذلك التاريخ مثل قضية الإرهاب والجماعات المسلحة وعودة السلفية إلى ساحة الإحداث خلق تحديات جديدة أمام إسرائيل.

وبدأت إيران وإسرائيل التحرك في إطار التنافس على المركز والنفوذ الإقليمي في الشرق الأوسط مما أدى الى إظهار حالة العداء بين الدولتين كل منهما تجاه الأخرى، وتيقنت كل منهما الى مصالحها في تشكيل قوى إقليمية في الشرق الأوسط وخاصة في ظل غياب المعسكر الاشتراكي

وساهمت الأحداث الدولية لدفع إيران الى الإسراع في عجلة تطوير برنامجها النووي وإقامة المزيد من المنشآت النووية " آراك وبارشين " الذي كشف عنهم مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقامت إيران بالعودة الى مشروعها النووي عام ٢٠٠٥،مما أثار حفيظة إسرائيل ضد البرنامج خوفا من تطوير سلاح نووي، ونظرت إسرائيل لإيران النووية على انها الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن القومي الإسرائيلي والتخوف من مواجهة خطر الإبادة، وهذا الخطر ينبع من التخوف من إمكانية توفر السلاح لدى بعض الفئات التي صنفتها إسرائيل على انها إرهابية مثل حزب الله او وصول السلاح الى يد فصائل المقاومة الفلسطينية في ظل تولي حماس السلطة الفلسطينية ووصول الأصوليين لتولي مقاليد الحكم في إيران مما يؤدي بالنهاية الى تآكل السيادة الإسرائيلية ويشكل عائقا أمام بقاء الدولة اليهودية.

كما ان الحرب الإسرائيلية – اللبنانية ٢٠٠٦ والتي يعتقد أن إيران وقفت خلف إدارة حزب الله للمعركة وتزويده بالسلاح وفشل إسرائيل في حسم النتيجة لصالحها لتحاول إيران إظهار قوتها الرادعة لإسرائيل،مما زاد إصرار إيران على تطوير قدراتها العسكرية وتطوير برنامجها النووي وأعطى إيران شعورا بإمكانية السيطرة على النفوذ الإقليمي في الشرق الأوسط .

وادى فشل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية للمرة الثانية في الحرب على غزة عام ٢٠٠٨ وعدم قدرة المؤسسة العسكرية على حماية عمقها الإستراتيجي وعدم القدرة على تصدير المعارك الى خارج أراضيها وإصابة المراكز الحيوية الى مواجهة إسرائيل لمشكلات داخلية تمثلت بأزمة ثقة ما بين

القيادات السياسية والعسكرية،وأدركت انه لا يمكنها ان تقوم بمغامرة توجيه ضربة عسكرية لإيران دون ان تقوم الولايات المتحدة الأمريكية من تولي المهمة واعتبرت إسرائيل ان عليها إستخدام كافة الوسائل الممكنة لإقناع المجتمع الدولي بضرورة الضغط على إيران لوقف مشروعها او العمل على تعطيله لأطول وقت ممكن لتضمن الحفاظ على أمنها القومي بالدرجة الأولى والحفاظ على هيبة الدولة اليهودية بضمان تفوقها الإقليمي عسكريا واقتصاديا

أولا : مشكلة الدراسة:

نظراً لتنامي طرح الملف النووي الإيراني في الخطاب السياسي على المستوى الدولي والإقليمي وتوتر الحوار المتزايد بين إسرائيل وإيران حول هذه القضية والتخوف المستمر من نشوب حرب بين الدولتين بما يؤثر على دول المنطقة بالكامل، جاءت مشكلة الدراسة في البحث إلى أي مدى تستهدف إسرائيل المشروع النووي الإيراني ولماذا ترفض امتلاك إيران سلاحاً نووياً، ويبرز في هذه الدراسة متغيران هما: (المشروع النووي الإيراني وتبعاته السياسية والاقتصادية كمتغير مستقل والسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إيران كمتغير تابع) وسيتم التعامل مع المتغيرات الوسيطة في حال وجودها بين المتغيرين.

ثانيا : أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من جانبين، فهي على المستوى النظري تعطي لمُتلقيها –من طلاب في العلوم السياسية وباحثين وغيرهم– صورة موضوعية عن ماهية السياسة الخارجية الإسرائيلية من حيث آليات صُنع القرار والمبادئ الإستراتيجية التي تقوم عليها تلك السياسة وأهدافها وأدواتها أيضاً، كما وتعطي على ذات المستوى "النظري" صورة موضوعية دقيقة عن واقع المشروع النووي الإيراني من حيث النشأة والإمكانيات والأهداف، بالإضافة إلى بيان وجهة النظر الإسرائيلية حيال هذا المشروع من

حيث مُدته وقدراته وأهدافه ومخاطره على إسرائيل، أما على المستوى التطبيقي/ العملي، فإن هذه الدراسة تكشف عن مدى تأثير عملية التقدم الإيراني حيال تطوير مشروعها النووي على السياسة الخارجية الإسرائيلية، فيما إذا كان ذلك المشروع يُغير أم لا من أهداف إسرائيل في المنطقة بالاتجاه نحو تحقيق السلام، وسواءً على المستويين النظري والعملي، فإن هذه الدراسة تُسهم في إثراء المعرفة حول موضوعها وتكشف عن حقائقه، ومن ثم تتأتى أهميتها من أهمية الموضوع الذي –من وجهة نظر الباحثة– ينعكس آثاره على جميع مكونات المنطقتين العربية والشرق أوسطية، خصوصاً في ظل نُدرة المعلومات عن هذا الموضوع بسبب سياسة التكتم والمراوغة التي يمتاز فيها الطرفين (الإيراني والإسرائيلي) في تعاملهما من المشروع النووي الإيراني، إن صح التعبير.

ثانيا : أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان ما يلي:

١. التعرف على السياسة الخارجية الإسرائيلية.

٢. التعرف على المشروع النووي الإيراني، والتصور الإسرائيلي لهذا المشروع من حيث مُدته وأهدافه وإمكاناته.

٣. بيان أسباب رفض إسرائيل للمشروع النووي الإيراني.

٤. متابعة طرق إسرائيل في محاربة المشروع النووي الإيراني.

٥. التعرف على تأثير المشروع النووي الإيراني على أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة.

٦. دراسة تأثير المشروع النووي الإيراني على أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

٧. تحليل تأثير المشروع النووي الإيراني على مساعي الخارجية الإسرائيلية في عملية السلام.

رابعا : حدود الدراسة

١) **التحديد المكاني:** تشتمل الدراسة على دولتين إيران وإسرائيل.

٢) **التحديد الزماني:** تعالج الدراسة متغير المشروع النووي الإيراني في التأثير على أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية وصنع القرار السياسي والعسكري والاقتصادي خلال الفترة من (٢٠٠١–٢٠١٢) وذلك لإعطاء فترة مناسبة وكافية لغايات المقارنة العلمية خلال فترة الدراسة والتوصل إلى معرفة طبيعة العلاقات بين المتغيرات واتجاهها بالدرجة الأولى، واعتبار أن عام٢٠٠١ حمل معه العديد من الإحداث التي لعبت دورا كبيرا في الساحة الدولية وفي زيادة الإهتمام في الملف النووي الإيراني ومن أبرزها (أحداث ١١اسبتمبر ٢٠٠١م)، وسيتم اعتبار الفترة منذ عام ١٩٥٩ عند امتلاك أول مفاعل نووي في إيران، فترة تاريخية للبدء بالمشروع النووي، والفترة منذ عام ١٩٧٩ منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبدء العمل على المشروع النووي الإيراني بشكل رسمي لضمان شمول كافة المدخلات الاساسية التي ساهمت في تطور ازمة المشروع النووي وانعكاساته على السياسة الخارجية الإسرائيلية واعتبار الفترة ١٩٩٣– ٢٠٠٠ فترة ضابطة، لتغطية كافة أبعاد مشروع النووي والتغيرات في السياسة الخارجية الإسرائيلية في التعامل في اطار العلاقات الخارجية ومسار أولويات سياسة إسرائيل الخارجية تجاه إيران ومعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات واتجاهاتها.

٣) **التحديد الموضوعي:** إذ سيتم التعريف بِ: المشروع النووي الإيراني، والسياسة الخارجية الإسرائيلية.

خامساً: فرضية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للتعرف على أثر المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الإسرائيلية، وإلى اختبار فرضيتها الرئيسية والمُتمثلة بِ: "أنه كلما زاد إصرار إيران على تنفيذ مشروعها

النووي، كلما أدى إلى زيادة التغير في السياسة الخارجية الإسرائيلية"، وبالتالي تحاول هذه الدراسة اختبار هذه الفرضية للكشف عن مدى صحتها بطريقة علمية منظمة.

سادساً: منهجية الدراسة:

سوف يتم استخدام تكامل المناهج العلمية التي تجمع بين التحليل النظري للظاهرة المدروسة، والتحليل الكمي وستعتمد بشكل رئيسي المناهج التالية:

١. **المنهج التاريخي:** وذلك من خلال تتبع نشأت وتطور الملف النووي الإيراني على مرحلتين الأولى منذ بداية الملف النووي الإيراني عام ١٩٥٩ عندما قامت إيران بشراء مفاعلها النووي الأول من الولايات المتحدة الأمريكية واعتبار هذه المرحلة كفترة ضابطة المرحلة الثانية وهي فترة الدراسة ٢٠٠١ ولغاية ٢٠١٢ وبداية نشوب التوتر بين إسرائيل وإيران،كون مسار العلاقات بين الدولتين اقتصاديا وسياسيا وعسكريا لن يكون منقطعا عن تاريخه السابق.

٢. **المنهج الإحصائي:** وذلك من خلال استخدام الإحصاء التحليلي وجمع البيانات الكمية المتعلقة بمؤشرات العامل الاقتصادي منها حجم الميزانية المخصصة للدفاع لكلا الطرفين وموازنة تطوير البرنامج النووي الإيراني والبرنامج النووي الإسرائيلي وعدد المنشآت النووية وكمية الأسلحة وعدد القرارات التي اثرت على سرعة وتيرة الاندفاع الإيراني في تطوير مشروعها النووي.

٣. **المنهج الكلاني:** وذلك من خلال دراسة التأثيرات الكلية التي أثرت على المشروع النووي الإيراني وعلى إيران من الجانب الدولي والإقليمي من خلال تأثير إسرائيل على الرأي العام العالمي لاستهداف المشروع النووي الإيراني بما يخدم المصالح الإسرائيلية ويضرب الاقتصاد الإيراني الرافد الأساسي للمشروع النووي.

سابعاً: الدراسات السابقة:

على الرغم من قلة الدراسات السابقة التي عالجت موضوع أثر المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الإسرائيلية، وخصوصاً على مسيرة عملية السلام من الجانب الإسرائيلي في المنطقة، أي أن الباحثة قد تمكنت في حدود إمكانياتها التوصل إلى عدد من تلك الدراسات التي تُساهم في بناء هذه الدراسة، ومن تلك الدراسات السابقة ما يلي:

أولاً: الدراسات العربية:

١) **السيطرة، مظفر، الموساد في إيران، طهران- إيران، معهد الدراسات الإيرانية التاريخية المعاصرة، ٢٠١٠م**، في هذه الدراسة المنشورة باللغة الفارسية تناول الباحث دور الموساد الإسرائيلي منذ عام ١٩٥٠م في توسيع العلاقات الإيرانية الأمريكية والتأثير في العلاقات الإيرانية العربية من خلال تدعيم القوى العسكرية الإيرانية وتدعيم القواعد العسكرية والأجهزة الإستخباراتية الإسرائيلية والأمريكية في إيران للتأثير على الشرق الأوسط.

٢) **الشاهر، إسماعيل شاه، السياسة الإيرانية تجاه الصراع العربي الصهيوني، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سوريا، ٢٠٠٤م**، تناولت هذه الدراسة السياسة الإيرانية تجاه الصراع العربي _الصهيوني قبل قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩وبدا الباحث بتقديم لمحة تاريخية لإيران وأهميتها الإقليمية وعلاقاتها العربية ثم تحدث عن الموقف الإيراني من قيام الكيان الصهيوني ولغاية الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ثم موقفها من حرب الخليج وكذا مواقفها من عملية السلام ومن التحالف التركي الإسرائيلي وختم بحثه بتناول تأثيرات أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م على الموقف الإيراني من الصراع العربي –الصهيوني.

٣) **الجمال ، أحمد مختار، استراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية والصفقة، مجلة الشؤون العربية، العدد١٢٦، ٢٠٠٦**، تناولت هذه الدراسة بشكل أساسي الملف النووي الإيراني وكيف سعت إيران من خلال الانتقال عبر ملفها النووي للعب دور إقليمي ودولي أكثر قوة ويكون لها كلمة مسموعة وبينت الدبلوماسية الإيرانية _الأمريكية ووجهة نظر إيران من ملفها النووي واعتباره قضية لحماية أمنها القومي والتخوف الأمريكي على مصالحه في المنطقة وعدم رغبتها بالاعتراف بإيران كقوى إقليمية فاعلة وأشار الباحث إلى أهمية المساندة الإقليمية لإيران وليس فقط روسيا والصين والهند بل أيضا الدول العربية وبينت الدراسة الموقف العربي المتردد بشأن الملف النووي الإيراني وتخوفهم من امتلاك إيران أسلحة نووية ألا أنهم لم يستطيعوا إعلان ذلك خاصة في ظل ما تعلنه إيران أنه لأهداف سلمية والتخوف من عقد صفقة استراتيجية بين أمريكا وإيران وتحدث بالنهاية عن التعاون الإيراني الروسي وعن سيناريوهات التي يمكن أن تقوم بها إسرائيل ووضع مجموعة تساؤلات حول ما ترغب به إيران فعليا وعن مدى أمكانية عقد صفقة استراتيجية أمريكية _إيرانية.

٤) **بركات ، نظام محمد ،الشرعة ،محمد كنوش ،القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل ، مجلة المنارة المجلد ١٢ العدد ١ ، ٢٠٠٦** ، تناولت هذه الدراسة بشكل اساسي دور القوى الدينية الإسرائيلية في الحياة السياسية وتطورها ومدى تأثيرها على الحياة السياسية في إسرائيل كما بينت العلاقة بين الدين والدولة من جانب والعلاقة بين الدين والدولة والصهيونية من جانب اخر ، ووضحت الدراسة تعاظم تاثير القوى الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل في الفترة الأخيرة وذلك من خلال تضاعف نسبة تمثيلها في الكنيست والحكومة والمؤسسة العسكرية ، وأرجعت الدراسة ذلك إلى عدة أسباب داخلية وخارجية كان لها سبب مباشر لتصعيد دور القوى الدينية وخلصت الدراسة الى عدة نتائج ساهمت في ذلك الدور وهي ، أولا : زيادة المد الاصولي على مستوى العالم ، ثانيا : تراجع حدة

الصراع العربي الإسرائيلي بعد عملية التسوية السياسية والإلتفات الى القضايا الداخلية ومنها تصارع القوى الدينية والعلمانية على السلطة في إسرائيل ، ثالثا : تعزيز التقارب الديني والمسيحي في امريكا بعد وصول المحافظين الجدد ، وذلك على المستوى الدولي والخارجي اما على المستوى المحلي فان تحول موقف اليهود الشرقيين المتشددين – السفرديم – من دعم وتاييد المعسكر العمالي الى دعم وتاييد الليكود فيما بعد أولا والإنقسام الديني العلماني بما يخص الهوية والوطنية ومدى يهودية الدولة ثانيا وتحول القوى الدينية نحو اليمين خاصة بما يتعلق بالإستيطان والسياسة الخارجية ثالثا وفشل الثورة العلمانية والمدنية التي إستهدفت تقليص الأحزاب الدينية والتي قادتها الأحزاب اليسارية بقيادة باراك من جهة اخرى واخيرا ظهور الحركات المتطرفة التي تدعو إلى إستخدام العنف على أسس دينية وقيامها بإغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين.

٥) الرواشدة،أحمد عبد الرحمن محمد،دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،٢٠٠٨.

تناولت هذه الدراسة عملية صنع القرار داخل النظام السياسي الإسرائيلي، وبينت الأدوار الفعلية ومحدداته وعلاقته بالسياسة الخارجية من خلال، متغيرات رئيسية تضمنت الظاهرة القومية، والمصلحة القومية، والخصائص القومية للكيان الصهيوني.

واعطت تفصيلا واضحا لمؤسسات صنع قرارات الأمن القومي، وبيئة النظام السياسي الإسرائيلي الداخلية والمتمثلة بالموقع الجغرافي، والسكان، والبيئة الإجتماعية للمجتمع الإسرائيلي، والبيئة التنظيمية والمؤسسية وشملت الدستور، والسلطة التشريعية، والتنفيذية، والأحزاب، ودور النظام الإقتصادي الإسرائيلي في تحقيق الأهداف القومية والأمنية لإسرائيل.

وبينت الدور الرئيسي الذي تتولاه اللجنة الوزارية للأمن والخارجية ولجنة الكنيست للأمن والخارجية في صنع القرار السياسي وتأثير النخب السياسية والمؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي على صنع القرار السياسي من جهة، وتأثير علاقتهم المتشابكة داخل النظام وأهمية أدوارهم في صياغة السياسة الخارجية من جهة أخرى.

وخلصت الدراسة إلى أن دور المؤسسة العسكرية المتعاظم داخل وحدة صنع القرار السياسي في إسرائيل يشكل عائقا مهما أمام قيام الجهاز بمهماته، كما توصلت الدراسة إلى أن الخلل والقصور في النظام السياسي الإسرائيلي يلعب دورا مهما في عدم إمكانية تطوير وتحديث آليات وأدوات صنع القرار في إسرائيل.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

٦) **Toukan, Abdullah-Cordesman, Anthony.H, Options in Dealing with Iran's Nuclear Program, Burke\Reports, USA_Washington, 2010,**

قامت هذه الدراسة على إلقاء نظرة عامة على متطلبات الطاقة النووية في إيران إضافة إلى المرافق النووية وتقدير الفترة الزمنية لامتلاك إيران أسلحة نووية وتضع فكرة عن احتماليات التهديد الإيراني للولايات المتحدة وعرض تصور للردود العسكرية الأمريكية والغربية للتعامل مع التهديدات الإيرانية إضافة إلى عرضها للميزان العسكري لإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي كما عرضت المنتجات الإيرانية من النفط والغاز الطبيعي وأماكن تواجد المواد الخام في كل من إيران وإسرائيل.

٧) **Squassoni, Sharon, Iran's Nuclear Program: Recent Developments , CRU, Report For Congress,** 2013,

قامت هذه الدراسة باستعراض المقدرات الإيرانية لإنتاج أسلحة نووية وإنتاج المواد الانشطارية (اليورانيوم المخصب)وأشارت إلى أن بدء البرنامج النووي الإيراني بدا منذ الخمسينيات وتشير الدراسة إلى أن المخاوف الأمريكية بدأت بالتزايد منذ أحداث ١١اسبتمبر ٢٠٠١ وعروض التعاون الروسي الإيراني في البرنامج النووي وتخصيب اليورانيوم بتكنولوجيا الليزر رغم الحظر الدولي على التعاون مع إيران.

ومن خلال متابعة هذه الدراسات يلاحظ ما يلي:

- التركيز على البرنامج النووي وتصنيع الأسلحة والموازنات العسكرية لإيران وإسرائيل.
- تناولت الدراسات العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بشكل موسع قبل ١٩٧٩ ولم تركز على التوتر في السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إيران بعد أن أصبح المشروع النووي بحيز التنفيذ.

- إن أغلب هذه الدراسات هي ٢٠١٠ فما قبل ولم تناقش ما استجد بعد ذلك كما أنها بالأساس ركزت على جوانب أقتصادية أكثر من الجوانب السياسية.

أما الدراسة الحالية فهي:

- تتميز بطرح متسلسل لطبيعة العلاقات في السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إيران منذ امتلاك أول مفاعل نووي ومن ثم البدء بالمشروع النووي وصولا إلى نهاية ٢٠١٢م.

- تركز على الدور الذي يلعبه المشروع النووي الإيراني في تشكيل السياسة الخارجية الإسرائيلية إقليميا ودوليا إلى جانب تأثيراته الاقتصادية.

- تتناول المستجدات التي طرأت على السياسة الخارجية الإسرائيلية والمشروع النووي في ظل المتغيرات في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية تحديدا من ثورات الربيع العربي وتنافس الدولتان حول تصدر مكانة إقليمية مميزة سياسياً واقتصادياً وعسكريا.

الفصل الاول
المشروع النووي الإيراني

لم يشهد تاريخ العلاقات الدولية المعاصر ملفاً أخذ حيزاً من الاهتمام على الساحة الدولية في العقد الاول من الالفية بين الدول العظمى، كما فعل ملف إيران النووي –إن صح التعبير– فقد أمسى ذلك الملف يُتداول يومياً في كافة المحافل العالمية والمحافل الدولية، حتى أصبح مرتبطاً بمصير الكثير من الملفات الإقليمية والدولية وأبرزها عملية السلام في الشرق الأوسط، وأدى الى خلق توترات اقليمية ودولية وقد يتسبب في حرب كونية جديدة،[1]. وعمدت ايران الى حماية مصالحها وتقوية مركزها الاقليمي من خلال سعيها الدؤوب واصرارها على تطوير مشروعها النووي ولكن ما هو المشروع النووي الإيراني؟، وبالتالي، جاء هذا المبحث للإجابة على ذلك السؤال من خلال المطالب التالية:

المبحث الأول: المشروع النووي الإيراني

المطلب الاول : نشأة المشروع النووي الإيراني

المطلب الثاني : مراحل تطور المشروع النووي الإيراني

[1] يونس، بوعر، الملف النووي الإيراني في البعد الاستراتيجي، مجلة الرائد الالكترونية، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٥م، www.elraaed.com.

المبحث الأول

المشروع النووي الإيراني

المطلب الاول
نشأة المشروع النووي الايراني

تعود نشأة الملف النووي الايراني الى عهد الشاه " محمد رضا بهلوي " وطموحاته بتحويل إيران إلى قوة عظمى إقليمية عندما عملت حكومة الشاه على توقيع إتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧ للتعاون النووي المدني من خلال برنامج " الذرة من أجل السلام " وفي عام ١٩٦٧ قامت شركة "آى.إم.إف " الأمريكية بمساعدة إيران على إقامة مركز ابحاث طهران النووي وشغلت مفاعل فاقت قوته " ٥" ميغاواط. [١]

وبذلك بدأت ايران برنامجها النووي بإقامة اول منشاة نووية في طهران هي " مركز البحوث النووية " يضم مفاعلا نوويا يمكنه انتاج " ٦٠٠" غرام من البلوتونيوم سنويا من الوقود المستهلك، كما وقد كانت هناك اتفاقية مع فرنسا لإنشاء مفاعل نووي في "خوزستان" لتخصيب اليورانيوم، وأنشئت لذلك شركة باسم "أورديف"، دفعت حكومة الشاة (١٠%) من قيمة رأسمالها، كما وقد عُقدت إتفاقية ثالثة مع شركة "سيمنز" الألمانية لإقامة مفاعل "بوشهر" لذات الغرض.[٢]

وفي العام ١٩٦٩م تم تجديد إتفاقية التعاون النووي الأمريكية الإيرانية بهدف توسيع وتمديد العمل بها لمدة عشر سنوات إضافية تنتهي في العام ١٩٧٩م، علماً بأن إيران كانت قد بينت نيتها على المساعدة في الحد من انتشار الأسلحة النووية. [٣]

---

١ عبد الحي، وليد، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠م**، الشراقة- الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، ٢٠١٠م، ص٣٧٦.

2 المطيري، عبد الله فالح، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، ٢٠١١م، ص ٤٥.

3 الراوي، رياض، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة- مصر، مؤسسة مصر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص ٦٩.

والحث على استخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية، إذ شارك "الشاه" في التفاعلات الدولية المعنية بمنع انتشار الأسلحة النووية منذ يوليو ١٩٦٨م، وفي فبراير عام ١٩٧٠م اكتمل التصديق الإيراني على اتفاقية منع الانتشار النووي، كما ووقعت إيران على اتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودخلت حيز التنفيذ في مايو ١٩٧٤م.[١]

هذا ويُعتبر عقد السبعينات من القرن الماضي بداية النوايا الإيرانية الجدية لامتلاك مفاعلات نووية كبيرة، ففي أواخر عام ١٩٧٢م أعلنت الحكومة الإيرانية نيتها إنشاء عدد من محطات للطاقة النووية في غضون السنوات العشر المُقبلة، وفي عام ١٩٧٤م أنشاء "الشاه" (منظمة الطاقة الذرية الإيرانية) التي بلغت موازنتها حوالي بليون دولار عام ١٩٧٦م، إلا أن ظروف الثورة الإسلامية الإيرانية التي انتصرت عام ١٩٧٩م أوقفت عملية العمل بالخطط النووية الإيرانية، وعلقت عملية إنتاج المواد الإنشطارية التي بدأها الشاه، كما وأن تداعيات الحرب مع العراق أوقفت البرنامج بشكل تام. [٢]

---

[1] الراوي، رياض، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة- مصر، مؤسسة مصر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص ٦٩.

[2] Tsoran: The Impact of the Iranian Nuclear Program on the Middle East, ibid, p5-6

المطلب الثاني

مراحل تطور المشروع النووي الايراني

نجد أن المشروع النووي الإيراني واجه عدداً من التحديات، إلا أن الإيرانيين قد آثروا على السير قُدماً في تطوير هذا المشروع الذي مر بستة مراحل رئيسية هي :-

المرحلة الأولى : هي مرحلة النشاة وإقامة البنية التحتية (١٩٥٧- ١٩٦٩)

اعتبر الاهتمام بالطاقة النووية جزءاً من جهود الشاه " محمد رضا بهلوي " إلى تحويل إيران إلي قوة إقليمية عظمي، وعمد الى عقد اتفاق حول التعاون النووي مع الولايات المتحدة في إطار برنامج الذرة من أجل السلام. في عام ١٩٦٠، فإنه تم شراؤها من الولايات المتحدة مفاعل أبحاث صغير، والذي يقع في مركز طهران للبحوث النووية. بدأ المفاعل في عام ١٩٦٧. ووقعت إيران معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، كما قام الشاه بتجديد اتفاقية التعاون الايرانية – الامريكية عام ١٩٦٩ لمدة عشر سنوات جديدة بهدف توسيع وتمديد العمل لتطوير البرنامج النووي[1].

المرحلة الثانية : مرحلة الطموحات (١٩٧٠-١٩٧٩)

تمت المصادقة رسميا على معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية وعمِد الشاه في بداية ١٩٧٤ إلى إنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، والبدء بإنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم، بتشجيع من الولايات المتحدة والدول الغربية، وخلال هذه المرحلة استثمر نظام الشاه حوالي ٦ مليارات دولار في

[1] إسماعيل، محمد صادق، تطور البرنامج النووي الإيراني، المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٢م، www.acpss.net

بناء المنشآت النووية، وانتهت خلالها الشركات الألمانية من إنشاء البنية التحتية ووعاء الإحتواء الفولاذي لأحد المفاعلات في "بوشهر"[1]

ويجدر التنويه هنا، أنه قبيل اشتعال الثورة في إيران، وفي محاولة "الشاه" بناء قوة إيرانية مُستقلة،كما كانت هناك محاولة للحصول على بعض الصواريخ من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن إدارة الرئيس الأمريكي "كارتر" آنذاك" رفضت طلبه، فاقترحت تل أبيب تعاوناً يوظف الأموال الإيرانية والمعرفة التكنولوجية الإسرائيلية في تطوير الصواريخ لرد أي عدوان عراقي على إيران، وبلغ التعاون العسكري (الإيرانية – الإسرائيلية) ذروته آنذاك للتخطيط لإنتاج أسلحة نووية مشتركة في مشروع سُمي "الزهرة" الذي وقع عليه الجانبان عام ١٩٧٧م.[٢]

المرحلة الثالثة : مرحلة الثورة والأتصالات والحرب (١٩٨٠-١٩٨٩)

مع قيام الثورة الإسلامية في إيران اتخذ قادتها موقفاً سلبياً تجاه الطاقة الذرية، كما أن الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية رفضت التعامل مع إيران في المجال النووي، وفرضت حظراً شاملاً ضدها في كافة مجالات التسليح، كما تعرضت المنشاة النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب، ولكن مع تداعيات الحرب العراقية –الإيرانية قامة حكومة الأمام الخميني بإحياء البرنامج النووي وركزت اهتمامها على السلاح النووي من خلال اعتمادات مالية جديدة للباحثين بمركز أمير آباد للأبحاث النووية، واستحوذت إيران على المكونات الرئيسية للمفاعلات من شبكة عبد القدير خان الباكستانية ، والتي تعمل انطلاقا من برنامج باكستان للأسلحة النووية، فنفذت طهران كثيراً من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي بالإضافة إلي تأسيس

---

[1] Albright ,David,and Stricker,Andrea,Iran's Nuclear Program(ISIS) in Washington, http://iranprimer.usip.org/resource/irans-nuclear-program

[2] البزاز: العقرب،، ص ٤٩.

مركز أبحاث نووية جديدة في جامعة أصفهان عام ١٩٨٤ بمساعدة فرنسا، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، تزايدت جهود طهران في المجال النووي، واعتمدت بقوة على الباكستان، بعد أن فشلت جهودها في التعاون مع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ومنذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية، ضاعفت إيران جهودها في تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، بالإضافة إلى جهودها المشروعة في تطوير صناعة الطاقة النووية، كما ويُعتقد أن إيران تتعامل مع برنامج سري للأسلحة النووية، بينما تصر إيران على أن جهودها تتركز على تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم ومحاولت إقامة دورة الوقود النووي الكاملة لدعم برنامج الطاقة المدنية، وتُعد هذه الدورة قابلة للتطبيق على برنامج تطوير الأسلحة النووية، هذا وقد سعت إيران إلى التعاون مع الباكستان في هذا الشأن[2] فقد وقع الجانبان (الإيراني والباكستاني) اتفاقية للتعاون النووي عام ١٩٨٧م مقابل ١٠ مليارات دولار قدمتها ايران مساعدات للباكستان، وعقب هذا التوقيع صرح الرئيس الباكستاني السابق "ضياء الحق" علناً بأن باكستان راغبة في التعاون مع إيران في الأمور النووية، وذلك رداً على الطلب الإيراني في هذا الشأن، وقد سعت إيران خلال عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩م إلى الحصول على المساعدة من باكستان بتطوير عمليات تخصيب اليورانيوم[3]

المرحلة الرابعة : مرحلة تطوير البنية النووية والاتفاقيات التعاونية النووية الدولية (١٩٩٠–٢٠٠٠)

إستمر التعاون الباكستاني – الإيراني بالنمو بهذه الفترة ليصل إلى مستويات متقدمة للغاية، فكانت باكستان مصدراً رئيسياً للمعرفة والتكنولوجيا النووية بالنسبة لطهران. حيث زودت إيران

[1] إسماعيل، تطور البرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق
[2] المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، مصدر سابق، ص ٤٧-٥٠.
[3] سميث،جيفري و رايك،جوبي،ابو القنبلة النووية الباكستانية يكشف عن تفاصيل مساع ايرانية لشراء قنابل ذرية،واشنطن بوست، صحيفة الشرق الاوسط،العدد ١١٤٣٠،١٥\مارس\٢٠١٠

بمساعدات نووية قيمة منها تدريب العلماء الإيرانيين في مجال إستخلاص اليورانيوم، وفي أبحاث التخصيب باستخدام الليزرات، وجرى التدريب في مختبرات عبد القدير خان في "كاهوتا" حيث جرت أبحاث التخصيب وتركيب القنبلة الباكستانية عام ١٩٩٠ [١]، إلا أن تزايد الضغط الأمريكي ساهم بوقف التعاون النووي بين البلدين إيران والباكستان، ودفع الباكستان الى أن تنفي وجود تعاون نووي مع إيران. [٢]

خلال هذه المرحلة شهد البرنامج نشاطاً في كافة المجالات، وأصبحت إيران تمتلك بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، وقامت الحكومة بنشر المنشآت النووية المتقدمة، وعمدت الحكومة إلى نشر المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحة واسعة، وأحاطتها بجدار هائل من السرية، وذلك تحسباً لأية ضربات عسكرية، وخلال هذه المرحلة اتجهت إيران نحو الصين فوقعت معها اتفاقية تعاون عام ١٩٩٢ لبناء مفاعل للأبحاث النووية بمركز أصفهان، واشتملت الإتفاقية على تدريب العاملين وتبادل الخبرات، إضافة إلى تزويد إيران بمفاعل "نيوترون" بقدرة (٢٧) كيلو واط، ومفاعلين من نوع "كونيشان: بقدرة (٣٠٠) كيلو واط. [٣] كما قامت الصين ببيع ايران "١.٨"طن من اليورانيوم [٤].

ثم توجهت إيران إلى عقد إتفاقية تعاون مع روسيا وفي ١٩٩٤م وأعلنت إيران أن روسيا وافقت على إكمال بناء مفاعل نووي في "بوشهر"، كما تزايدت الجهود الإيرانية للتعاون بشكل أكبر مع كافة الدول ذات الخبرة والتجربة النووية، ومنها كازاخستان التي يوجد بها أهم وأكبر مركز للأبحاث

1 سميث،جيفري و رايك،جوبي، مصدر سابق
2 سميث،جيفري و رايك،جوبي، مصدر سابق
3 المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، مصدر سابق، ص ٤٧-٥٠.
4 المريسي،اسكندر،العلاقات الصينية – الايرانية،صحيفة الثورة ١٠\مايو \٢٠١٢

النووية بالاتحاد السوفيتي السابق، وقد أخذ التعاون الروسي الإيراني أبعاداً حيوية عقب إعلان الحكومة الروسية في أواخر يوليو ٢٠٠٠م استعدادها لبناء خمسة مفاعلات نووية إضافية في إيران.

ولقد أظهر الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠م رغبة في التعاون النووي مع إيران، فقد بدأت مباحثات معها لإكمال مفاعلي "بوشهر" وتزويدهما بمزيد من المفاعلات، وقد أذاعت الحكومة الروسية في عام ١٩٩٥م رسمياً أنها ستكمل بناء وتأهيل مفاعلي "بوشهر" وبناء ثلاثة مفاعلات أخرى في الموقع نفسه، لكن سرعان ما جاء الإعلان الروسي عن إمكانية إيقاف العمل مما أوجد أزمة بين الدولتين، وقد جاء ذلك متزامناً مع انتهاء المهلة التي منحها مجلس الأمن لإيران من أجل وقف تخصيب اليورانيوم. [١]

المرحلة الخامسة : مرحلة الدبلوماسية والعقوبات (٢٠٠١- ٢٠٠٩)

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أخذت الولايات المتحدة وإسرائيل بالتأكيد على ما تصفه بالجهود الإيرانية للحصول على الأسلحة النووية وإيوائها لعناصر من القاعدة وإمكانية وقوع هذه الأسلحة في أيدي منظمات " إرهابية "أو استخدامها من قبل إيران لضرب أهداف إسرائيلية، وفي منتصف مارس ٢٠٠٢، عقدت فصائل من المعارضة الإيرانية مؤتمرا صحفيا في واشنطن، أعلنت فيه معلومات جديدة عن النشاط الإيراني النووي كان أبرزها إنشاء ثلاثة مفاعلات نووية جديدة في نتنز وآراك، وعندما قام وفد من الوكالة الدولية بزيارة إيران في فبراير ٢٠٠٣، عثر المفتشون في مدينة "نتنز" على معمل إيراني متطور للطرد المركزي، يتضمن ١٦٠ جهازا للفصل عن طريق الطرد المركزي، وأجزاء ل ١٠٠٠ جهاز آخر، وقاعات تحتمل تركيب ٥٠ الف جهاز جديد وكانت هذه الأجهزة مخبأة في مخابئ أرضية. [2]

[1] المطيري، مصدر سابق، ص ٤٧-٥٠.

[2] إسماعيل، تطور البرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق

وعمدت ايران عام ٢٠٠٣ الى زيادة قدراتها على تخصيب اليورانيوم بما يتيح لها تملك سلاح نووي خلال اشهر وليس سنوات ان ارادت ايران ذلك وفق ما يتناسب مع متطلبات امنها الوطني وفي ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية.[١]

وشهدت هذه المرحلة ضغوطاً أمريكية ودولية كبيرة على إيران للتخلي عن طموحها في إنتاج أسلحة نووية ونجحت فرنسا وبريطانيا والمانيا بتوقيع "اتفاق باريس ٣ " مع ايران لتعليق برنامجها لثلاث سنوات للدخول في مرحلة المفاوضات،، ثم استأنفت ايران برنامجها الطرد المركزي الغازي و تصنيع أجهزة الطرد المركزي، و رفض تقديم اجابات مرضية لأسئلة الوكالة حول التجارب السابقة أو الجارية على عملية التسلح النووي أو تطوير رأس حربي نووي لأنظمة إطلاق الصواريخ.[٢] إلا أن إيران إستمرت في جهودها لتطوير برنامجها النووي، ففي ديسمبر عام ٢٠٠٤م تمكن مفتشي الوكالة الدولية من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما: بارجين ولافيزان، وتبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وتخزين مواد نُقلت إليها من مواقع أخرى قد صُنفت بأنها ذات طبيعة نووية.[٣]

كما وقعت ايران اتفاقية مع دول الترويكا "فرنسا،ألمانيا، بريطانيا "واعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة ركيزة أساسية في جهود التسوية للأزمة النووية الإيرانية وتتمثل في:

أولا: ساعدت الإتفاقية على الخروج من أزمة المهلة الزمنية التي حددها القرار الصادر عن مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر ٢٠٠٤.[٤]

[1] سعيد،كرم،البرنامج النووي الايراني آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد،السياسة الدولية،الاهرام الرقمي،٢٠١٣ شبكة الانترنت http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221598&eid=1876

[2] Albright ,David,and Stricker,Andrea,Iran's Nuclear Program(ISIS) in Washington, http://iranprimer.usip.org/resource/irans-nuclear-program

[3] Maleki, Abbas, Iran's Nuclear: Recommendations for the Future, The American Academy of Arts and Sciences, 2010, p39.

[4] سعيد،كرم،البرنامج النووي الايراني آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مرجع سابق

ثانيا : ساعدت على إعطاء الأمل في الوصول إلى تسوية للأزمة

وفي مارس ٢٠٠٥ شهد الملف النووي تطورا بالغ الاهمية مع صدور قرار مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي تضمن إدانة واضحة لإيران بانتهاك التزاماتها المفروضة عليها وفق معاهدة منع الانتشار النووي.[1]

كما رفضت إيران الزيارة الدولية الثانية عام ٢٠٠٥ لموقع "بارجين" من قبل مُفتشي الوكالة على أساس أنها غير مسوغة،وقامت إيران بنفس العام بفك أختام الوكالة ووسائل مراقبتها على منشآت نووية يُعتقد بأنها تعمل بأجهزة التخصيب بالطرد المركزي في محاولة سياسية لقطع دابر أي تدخل أجنبي.[2]

ومع بداية مطلع عام ٢٠٠٦م أعلن الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" أن إيران ستستأنف العمل على تخصيب اليورانيوم، مما أدى إلى وقف المحادثات مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا التي بدأت في عهد الرئيس الإيراني السابق له "خاتمي"، كما وقد أبرمت إيران في نفس العام صفقة عسكرية مع روسيا لتزويد إيران ببعض أنظمة الصواريخ المتطورة، الأمر الذي زاد الشكوك حول المشروع النووي الإيراني ومحاولة إيران لامتلاك أسلحة نووية.[3] وأدى الى تحويل ملفها الى مجلس الامن عام ٢٠٠٦ واصدر بحقها سلسلة عقوبات إقتصادية، وانضمت امريكا الى قائمة المفاوضات مع إيران من اجل الوصول الى تسوية بشأن ملفها النووي مقابل تقديم العون لها[4]

وفي عام ٢٠٠٧ تضاعفت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران ضمن القرار ١٧٣٧ الذي صدر عام ٢٠٠٦ وذلك لعدم خضوعها للمطالب بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم

---

[1] سعيد،كرم،البرنامج النووي الايراني آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مرجع سابق

[2] Maleki, Abbas, Iran's Nuclear: Recommendations for the Future, The American Academy of Arts and Sciences, 2010, p39.

[3] الشيخ، نورهان، التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني: الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٠، ٢٠١٠م، ص ٤٢.

[4] Albright ,David,and Stricker,Andrea,Iran's Nuclear Program(ISIS) in Washington, http://iranprimer.usip.org/resource/irans-nuclear-program

من خلال القرار القرار الثاني رقم ١٧٤٧ ولنفس الأسباب التي تقدمت بها الولايات المتحدة حيث فرض القرار حظرا على بيع وشراء الأسلحة من إيران وتجميد أرصدة الأشخاص المتورطين في البرامج النووية والصاروخية الإيرانية، وبدأ الإجماع الدولي يظهر بصورة أوضح في الأوساط الدولية. [١]

وكانت إسرائيل قد قامت عام ٢٠٠٤ بنشر معلومات مرتبطة بإمتلاك طهران قدرات نووية بحلول عام ٢٠٠٧ إستغلت ذلك بإعلانها أن التطور النووي الإيراني قد يشكل خطرا حقيقيا على الأمن الإسرائيلي وحركت العديد من التقارير الإستخباراتية لعدد من عواصم القرار في العالم لتحويل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن الدولي، برغم إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عدم وجود دليل واضح على برنامج للأسلحة النووية، وأشارت إسرائيل الى تخوفها من وقوع أسلحة غير تقليدية بأيدي الفلسطينيين أو السوريين أو حزب الله الذي يستطيع توجيه إصابات في عمق الأراضي الإسرائيلية. [٢]

وفي يوليو ٢٠٠٨ صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت أنه بمقدور إيران تصنيع قنبلة نووية مع نهاية ٢٠٠٩ او مطلع ٢٠١٠ على أبعد تقدير وفقا لتقارير الإستخبارات الغربية الإسرائيلية، وتزايد تركيز واشنطن للحصول على المزيد من العقوبات للتضيق على إيران لتتخلى عن برنامجها النووي مما دفع الى توقيع المزيد من العقوبات الدولية ضد طهران وقام مجلس الامن بإصدار قرارين متتالين في العام نفسه وهم " قرار ١٨٠٣، وقرار ١٨٣٥" [٣]

وأثرت هذه القرارات على تقدمها الاقتصادي ومنعها من إمتلاك أي تكنولوجيا تمكنها من صنع أسلحة نووية تمنحها التفوق الكبير في منطقة الشرق الاوسط وخاصة امام مواجهة القوى الاسرائيلية

---

[1] سلمان،احمد،الملف النووي الايراني ٢٠٠٧..قطار بلا كوابح،بي بي سي عربية، لندن،سبتمبر\٢٠٠٧ شبكة الانترنت http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7157000/7157641.stm

[2] بدون،تل ابيب تروج طهران ستملك قدرة نووية عام ٢٠٠٧،صحيفة الدستورالاردنية ،العدد رقم ١٦٦٤٦،٢٠٠٤

[3] حسنين، محمد عبده،الملف النووي الايراني في ٢٠٠٨ :مزيد من العقوبات وتراجع الحل العسكري،صحيفة الشرق الاوسط،القاهرة، العدد١٠٩٩٣،\٢٠٠٩

إلا ان دخول العالم بأزمة إقتصادية شغلته عن الملف النووي الإيراني مما شجع إيران على إستغلال الأحداث الدولية لمواصلة عمليات تطوير قدراتها النووية بشكل سريع. [1]

المرحلة السادسة : التوترات الدولية والتهديدات العسكرية (٢٠١٠-٢٠١٢)

واعلنت ايران في عام ٢٠١٠ عن قيامها توسيع العمل بمنشأة نتنز وبتخصيب اليورانيوم بنسبة تتراوح بين ٣.٥ % - ٢٠% عالي التركيز، وقد يصل بفترة قريبة الى ٩٠% وذلك ما يخدم صنع قنبلة نووية مما زاد الشكوك الدولية حول المساعي العسكرية للمشروع النووي الإيراني.

وتعرضت حواسيب المواقع النووية الايرانية لهجمة الكترونية ذكية لتدمير البرامج المتحكمة بعملية تخصيب اليورانيوم واجهزة الطرد المركزي، وتضررت المواقع الإيرانية بنسبة ١٨% في محطة بوشهر، ووجهت الإتهامات الى إسرائيل وامريكا بأنهم وقفوا خلف هذه المحاولات للعمل على تدمير المفاعل النووي الايراني وإبطاء عملية وصوله من انتاج القنبلة النووية. [2]

وفي منتصف ٢٠١١ إفتتحت إيران وروسيا رسميا مفاعل بوشهر حيث اكتمل العمل فيها بمساعدة كبيرة قدمتها روسيا رغم الصعوبات والضغوطات الدولية التي واجهت المشروع، ويعتبر مفاعل "بوشهر" أول مفاعل نووي إيراني وجرى الإتفاق بين إيران وروسيا على أن المفاعل سيقوم بتوليد الكهرباء وسيعمل ببدايته لإنتاج ٤٠% من طاقته الإنتاجية وسيصل الى ١٠٠% من طاقته الإنتاجية بحلول عام ٢٠١٢ وستقوم روسيا بالإشراف على العمل في المفاعل لثلاث سنوات ومن ثم ينتقل تدريجيا لإشراف والإدارة الإيرانية الكاملة. [3]

ومع حلول عام ٢٠١٢ وإستمرار إصرار إيران على تخصيب اليورانيوم ورفض إغلاق منشآة فوردو تزايدت التهديدات الإسرائيلية بشن هجوم عسكري على منشآت إيران النووية إلا أن إيران أصرت

---

[1] حسنين، محمد عبده،الملف النووي الايراني في ٢٠٠٨، المرجع السابق

[2] Albright ,David,and Stricker,Andrea,Iran's Nuclear Program(ISIS) in Washington, http://iranprimer.usip.org/resource/irans-nuclear-program

[3] Melnikov, Valery, RIA Novosti, 2011, Iran launches Bushehr nuclear power plant, http://en.ria.ru/world/20110912/166785925.html

على أن تجاربها مخصصة للأغراض السلمية وأنها لن تتوقف عن تطوير برنامجها، فتخوفت معظم الدول الأوروبية ووافقت على تشديد العقوبات على إيران متعللة بأن إيران إقتربت من تصنيع القنبلة النووية متى رغبت بذلك، وبدأت إسرائيل تعد جديا لتوجيه هجمة عسكرية على المنشآت النووية الإيرانية إلا أن الخيار العسكري لدى الكيان الصهيوني يعتمد على مساعدة الولايات المتحدة حيث أنها لا تستطيع القيام بتوجيه الضربة لإيران بمفردها خوفا على مصالحها النفطية العابرة من مضيق هرمز وتخوفا من القدرات الإيرانية إلا أن الرد الإيراني جاء من خلال التهديد بإغلاق مضيق هرمز الذي يعتبر أهم ممر نفطي عالمي من أجل التضيق على إسرائيل وإزالتها من خريطة المنطقة. [١]

ومع نهاية محادثات جنيف لعام ٢٠١٢ حققت المفاوضات تقدما الا انهم وصلوا لطريق مسدود بشان الإتفاق واعلنت الدول الاوروبية وامريكا أنهم سيبقون باب الحوار الدبلوماسي مفتوح مع إيران للتوصل لإتفاق، مما يكسب إيران المزيد من الوقت للحصول على قنبلتها النووية. [٢]

إستأنفت إيران المفاوضات عام ٢٠٠٩ مع المجموعة السداسية ٥+١*في " محادثات فينا "والتي تقدمت من خلالها الدول الغربية بمطالبة إيران بضرورة الوصول الى تسوية بشأن ملفها النووي وقدمت أيضا الولايات المتحدة "مسودة إتفاق فينا"* يعتبر الأول من نوعه منذ ما يزيد عن ٣٠ عاما، ولكن نتيجة لمماطلة إيران بالرد على مسودة الإتفاقية أدى إلى تصويت مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية على قرار يدين إيران ويشكوها لمجلس الأمن. [٣]

---

1 بدون، البرنامج النووي الإيراني، بين التصعيد العسكري و الوعيد السياسي،شؤون اوروبية،euronews، ٢٠١٢\٣\٢١

2 بدون، البرنامج النووي الإيراني، بين التصعيد العسكري و الوعيد السياسي،شؤون اوروبية،مرجع سابق

*المجموعة السداسية ٥+ا تضم الولايات المتحدة، بريطانيا،فرنسا،المانيا،روسيا،الصين.

*مسودة اتفاق فينا : ينص على انن تقوم ايران بتسليم ١٢٠٠ كيلو من اليورانيوم الذي قامت بانتاجه ليتم تخصيبه في روسيا وليعود بعدها الى ايران على شكل وقود للطاقة مقابل ان تقوم امريكا بمد يد العون لايران لانشاء "مفاعل طهران للابحاث الطبية "والذي يوفر العلاج لمرضى السرطان باكثر من ٢٠٠ مستشفى

إلا أن الرد الإيراني جاء من خلال إعلان نيتها بناء ١٠ منشآت نووية جديدة لتخصيب اليورانيوم وستضم ٥٠٠ الف جهاز طرد مركزي وهو ما تحتاجه إيران بحلول عام ٢٠٢٥ وستعمل على رفع مستوى تخصيب اليورانيوم الى ٢٠% عالي التركيز، كما أنها لن تنسحب من الوكالة الدولية الا انها ستقلص التعاون معها. [١]

[3] عبد الرحمن،بثينا،٢٠٠٩ نهاية عقد ملف ايران النووي :استمرار المماطلة،وانقضاء المهلة الامريكية صحيفة الشرق الاوسط،العدد ١١٣٥١،ديسمبر\٢٠٠٩

1 بدون، بعد تهديدات من واشنطن طهران ترد بالكشف عن عشر منشآت نووية جديدة، euronews،٢٩\١١\٢٠٠٩

المبحث الثاني

مكونات وقدرات المشروع النووي الايراني

تدل المصادر على ان المشروع النووي يتطور بشكل واضح، ولكن استمرار تطور ونجاح المشروع يعتمد على قدرة ايران على الحصول على المكونات الاساسية للمشروع الذي يضمن لها تحقيق اهدافها سواء كانت هذه الاهداف اقتصادية او عسكرية وقدرتها على الاستمرار في مشروعها خلال الفترة الزمنية المحددة او المتوقعة له وقدرتها على تحقيق هدفها وتحديد قدراتها المالية لكلفة المشروع وتحديد العوامل التي قد تؤثر على تغير وتيرة السرعة للوصول الى النجاح الكامل في التنفيذ، ومن هنا جاء هذا المبحث ليحدد قدرات ومكونات البرنامج النووي الايراني من خلال :

المطلب الاول : مكونات البرنامج النووي الايراني

اولا: تخصيب اليورانيوم.

ثانيا: منشآت نووية

ثالثا : اجهزة الطرد مركزي

رابعا : دورة الوقود النووي

المطلب الثاني: قدرات البرنامج النووي

اولا : القدرات العسكرية والتوصيل " اصابة الاهداف "

ثانيا: المدة الزمنية المقدرة لامتلاك السلاح النووي

المطلب الاول

مكونات البرنامج النووي الإيراني

اولا : تخصيب اليورانيوم.

إن عملية تخصيب اليورانيوم*تمر بعدة مراحل أساسية وتبدأ بالتنقيب على المادة الخام والحصول عليها، ومن ثم تنتقل الى عملية عزل لنظائر عناصر كيميائية محددة بغرض زيادة تركيز نظائر اليورانيوم (٢٣٥) وازالة النظائر الأخرى الغير مطلوبة وتتم هذه العملية من خلال إستخدام أجهزة الطرد المركزي وإستخدام الحرارة عبر سائل أو غاز أو إستخدام طرق أعلى مستوى تقنيا وأكثر تعقيدا بإستخدام الليزر والأشعة الكهرومغناطيسية[1]

انظر الجدول رقم (١) الذي يظهر النسب المئوية لتخصيب اليورانيوم وإستخداماتها :

جدول رقم (١)

النسب المئوية لتخصيب اليورانيوم واستخداماتها

الدرجة	نسبة التخصيب	الاستخدامات
اليورانيوم الطبيعي ٢٣٥	٠,٧%	مفاعلات الماء الثقيل
اليورانيوم شبه المخصب ٢٣٥	٢%-اقل من ٣,٥ %	مفاعلات الماء الخفيف
اليورانيوم المنخفض التخصيب ٢٣٥	٣,٥%-اقل من ٢٠%	وقود نووي لتوليد الكهرباء والطاقة
اليورانيوم عالي التخصيب ٢٣٥	٢٠%	البحث العلمي والتدريب وانتاج النظائر المشعة للاستخدامات الطبية والمصانع
اليورانيوم المخصب ٢٣٥	٩٠%	للقنابل والصواريخ النووية

تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر:
١-العابد،مؤيد حسين،البرنامج النووي الايراني بين الحقائق العلمية والصراعات السياسية،الحوار المتمدن،العدد ٢٣٣٦،٢٠٠٨
٢- IAEA,by the director general, Implementation Of The NPT Safeguards Agreement And Relevant Provisions Of Security Council Republic Of Iran,GOV 2013 ,Item 7(d)Of the provisional agenda
٣-ليلا،مصطفى حمو،اليورانيوم وتخصيبه، مجلة عالم الذرة،العدد ١٠٦،٢٠٠٦،ص٦٠

---

[1] تخصيب اليورانيوم، الموسوعة الحرة ويكبيديا

(*) اليورانيوم : هو احدالعناصر الكيميائية المشعة ويرمز لهه بالرمز U في الجدول الدوري وعدده الذري ٩٢ ومن ابرز صفاته ثقيل،ابيض فضي، فلزي وسام،وقطعة من معدن اليورانيوم الصافي تبدو قريبة من معدن الفضة او الفولاذ ولكنها ثقيلة جدا ويعتبر اثقل انواع المعادن الموجودة في الطبيعة حيث ان كثافة تصل ٢٠ جرام \ سم٢ اي ان م٢ من اليورانيوم يزن ٢٠ طن

عمدت ايران منذ ان بدأت مشروعها النووي الى وجوب الحصول على كافة التقنيات التكنولوجية والعلمية والفنية التي تمكنها من تطوير برنامجها النووي.

وخلال الفترة ما بين ٢٠٠٥ ولنهاية ٢٠٠٧ قامت ايران بإبلاغ وكالة الطاقة الذرية انها ستستأنف تخصيب اليورانيوم في اصفهان، وفي عام ٢٠٠٩ كشفت ايران عن انها كانت قد بدأت سرا انشاء محطة تخصيب جديدة اضافية تحت الارض في " فوردو " بالقرب من مدينة قم وانها انتجت ما يقارب ٦ اطنان من سادس فلورايد اليورانيوم (FU6) بنسبة تخصيب ٣,٥% وانتجت ١٤٠ كجم من سادس فلورايد اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠% في محطة الوقود الاسترشادية في نتنز. [١]

ومنذ ان بدأت ايران بتخصيب اليورانيوم في منشأتها انتجت ما يقارب ٧٦١١ كجم من UF6 ٢٣٥ والمخصب لنسبة ٣,٥% وتملك نحو ٧٣٥ كجم من UF6 المخصب لنسبة ٥%، منها ٥٣٠٣ كجم حاليا في التخزين وتم تغذية ١٢٢٦ كجم بالزيت الطيار و ١٠٢٩ كجم ارسلت الى مصنع الوقود التجريبي في محطة تخصيب اليورانيوم " فوردو ". [٢]

إلا أن تصريحات الدولة الإيرانية لا تتوافق مع الإتهامات التي توجهها لها الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على أنها تسعى لإمتلاك سلاح نووي وتصر على أن أهدافها سلمية، وأنها تسعى إلى تخصيب UF6 – U-235 لنسبة ٥% من أجل إستخدامه كوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية. [٣]

كما تؤكد على أنها لن تتوقف عن تخصيب اليورانيوم لأنها تعتبر إن من حق إيران الحصول على المصادر النووية للطاقة كما تشير الى أنها بدأت الإستفادة فعليا من مشروعها في مجال الطاقة الكهربائية وذلك حسب الأرقام المبينة بالجدول رقم (٢).

[1] عبد الحي،وليد : إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠م، مصدر سابق، ص ٣٨٠- ٣٨١.

[2] IAEA ,Board of governors, Implementation Of The NPT Safeguards Agreement And Relevant Provisions Of Security Council Resolution In The Islamic Republic Of Iran ,2012,p3-7

[3] IAEA ,Board of governors ,2012,p3-7

جدول رقم(٢)

نسبة انتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الوقود النووي

الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
ايران	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠٩٨	١,٣٢٨

الارقام في الجدول ب البيليون كيلو واط في الساعة : مصدر الجدول: Cordesman, Anthony H ,and Wilner, Alexander ,The Gulf Military Balance In 2012 ,CSIS

كما أن الدراسات التي قدمتها وكالة الطاقة النووية تؤكد على إن إستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء بأنه مكلف في البداية إلا أنه على المدى البعيد أقل كلفة وأكثر قدرة وأشارت لذلك عبر رسم بياني رقم (١) يدل على قدرات الطاقة النووية مقارنتا بالغاز الطبيعي أو النفط [١]

الرسم البياني رقم (١)

تسويق الطاقة للعالم حسب نوع الوقود

كوادريليون وحدة حرارية بريطانية



مصدر الصورة: Sources History: Energy Information Administration (EIA)International Energy Outlook 2009 ,WEB, www.eia.doe.gov./oiaf/ieo/index.html .

وتؤكد إيران على أن الغرض من تخصيب UF6 الى U-235 بنسبة ٢٠% هو تصنيع وقود لخدمة الأبحاث.

ونستخلص مما سبق أن الإنشطارات النووية الناتجة من إنشطار ذرات اليورانيوم بين درجتي ٣,٥ % و ٢٠% لا تصل الى الحد الذي يمكن من صنع قنبلة نووية حيث أنه يجب من أجل التمكن

[١] IAEA ,Board of governors, Implementation Of The NPT Safeguards Agreement And Relevant Provisions Of Security Council Resolution In The Islamic Republic Of Iran ,2012,p3-7

من صنع قنبلة نووية تخصيب اليورانيوم ليصل الى درجة ٩٠% لنحصل على تفاعل إنشطاري متسلسل وسريع وقت الإنفجار.

ثانيا: منشآت نووية.

تتوزع المنشآت النووية الإيرانية على مساحات متباعدة ومناطق مختلفة، ايضا تنقسم الى أطر رئيسية مختلفة ومهمة في عملية الحصول على طاقة نووية وهي :

مراكز البحث، مواقع التخصيب، مناجم اليورانيوم، مصانع التحويل، والمفاعلات النووية

وبالرغم من أعداد المواقع المعلنة إلا أن بين فترة وأخرى تظهر مواقع سرية جديدة لم تكن معروفة من قبل.

كما تردد المعارضة الإيرانية في الخارج أخبار تشير إلى وجود مفاعلات سرية أخرى لم يتم بعد الكشف عنها ويصل عددها الى اكثر من ٧٠ مفاعلا.

ومن هنا جاء هذا الجزء من الدراسة للتعرف على أهم المواقع للمنشآت النووية الرئيسية في إيران من خلال الجدول رقم (٣) :

جدول رقم (٣)

المنشآت النووية الايرانية

اسم المنشأة	الموقع	ملاحظات
بوشهر	١- ساحل الخليج	٢- وقعت موسكو اتفاقية عام ١٩٩٥ بقيمة مليار دولار لإنهاء هذه المحطة التي بدأ الألمان ببنائها قبل الثورة عام ١٩٧٩ لكن توقف العمل بها اثناء الثورة وعاد للتوقف مرة أخرى عام ١٩٩٢ تحت ضغط الولايات المتحدة متذرعة بخطر إنتشار الأسلحة النووية. ٣- هي محطة لإنتاج الوقود النووي بطاقة ١٠٠٠ ميغاواط ٤- تعمل بالماء الخفيف ٥- يستخدم اليورانيوم المخصب في روسيا ٦- دخلت حيز العمل في ٢٠١١ بقدرة إنتاج تبلغ ٤٠% من طاقتها الأنتاجية ٧- يتوقع وصولها إلى طاقتها الإنتاجية الكاملة في مطلع ٢٠١٢ وسيتم توصيلها بشبكة الكهرباء الإيرانية ٨- تم الإتفاق بين روسيا وإيران على آلية الإنتقال التدريجي لتسليم إيران الإشراف والإدارة الكاملة للمنشأة ٩- يواجه المفاعل مشكلة من حيث أن كل ما تملكه إيران من اليورانيوم المخصب لا يزيد على ٨٢٥ طنا بما لا يكفي لسد حاجة بوشهر إلا ل ٧ سنوات ١٠- يخضع الموقع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية
نتنز	١١- جنوب مدينة قم	١٢- كشف عن وجود المنشأة عام ٢٠٠٢ من قبل المعارض علي رضا جعفر زادة ١٣- تعد هذه المنشأة الرئيسية لتخصيب اليورانيوم ١٤- تقع هذه المنشأة تحت الارض ب ٨ امتار ومحمية بجدار سمكه ٢,٥ متر ويحميه جدار خرساني وفي ٢٠٠٤ تم دعم سقفه بالإسمنت المسلح وغطي ب ٢٢ متر من الارض وتبلغ مساحته ١٠٠ كم٢ ١٥- تتسع هذه المنشأة ل ٥٠ الف جهاز طرد مركزي وتحتوي حاليا على ٨٤٠٠ جهاز طرد مركزي منها ٤٦٠٠ جهاز يغذى باليورانيوم والباقي قيد التشغيل ١٦- بدأ التخصيب بالمنشأة عام ٢٠٠٦ ١٧- ينتج المفاعل اليورانيوم منخفض التخصيب ١٨- يخضع الموقع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية
آراك	١٠٠ كم جنوب غرب قم	١٩- كشف عن الموقع من خلال المعارضة الإيرانية (مجاهدي خلق) عام ٢٠٠٢ ٢٠- انشئ المفاعل بدعم من روسيا ٢١- IR-40 هو مفاعل للمياه الثقيلة وتبلغ طاقته ٤٠ ميغاواط ٢٢- يستخدم اوكسيد اليورانيوم الطبيعي ٢٣- تصر إيران على أن التخصيب في المفاعل سيستخدم لإنتاج المواد المشعة للإستخدامات الطبية والصناعية السلمية ٢٤- تأخر العمل بالمفاعل ومن غير المتوقع ان ينتهي قبل ٢٠١٣

		وسيبدأ العمل بحلول ٢٠١٤ ان لم تواجهه المزيد من الصعوبات مثل الحصول على المواد الضرورية من الخارج او مشكلات البناء ٢٥- سمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة المجمع ووجدوا أن المفاعل يتناسب مع إنتاج البلوتونيوم المنضب الذي يدخل في صناعة الاسلحة النووية وخاصة مع ما أعلنته إيران عن أنها وضعت تصميم لبناء خط ساخن لفصل النظائر المشعة داخل المجمع ٢٦- آراك يستطيع إنتاج ٩ كجم من البلوتونيوم سنويا أو ما يكفي لصنع اثنين من الأسلحة النووية كل عام ٢٧- الموقع خاضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية
أصفهان	وسط إيران	٢٨- تمت تجربة المفاعل صناعيا لأول مرة عام ٢٠٠٤ ٢٩- هو مصنع لإنتاج الوقود النووي شيد عام ٢٠٠٩ ٣٠- يقوم المصنع بتنقية اليورانيوم الخام من الشوائب من أجل تحويله إلى مسحوق اليورانيوم المركز ومن ثم معالجته كيميائيا لتحويله الى غاز UF6 و رباعي الفلورايد "تترا فلورايد " وهم غازان يتم ضخهم في أجهزة الطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم المخصب ٣١- يملك المصنع طاقة إنتاجية تقدر ب ١٠ أطنان سنويا من الوقود النووي المستخدم لمفاعل المياه الثقيلة للأبحاث IR-40 وانتاج ٣٠ طنا من الوقود النووي الأعلى تخصيبا ويصل الى ٥% كحد أقصى للمفاعلات التي تعمل بالمياه الخفيفة مثل بوشهر او دارخوئين ٣٢- كما بدأت إيران عام ٢٠١٠ ببناء وحدة لإنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠% ومن المتوقع أن تبدا عام ٢٠١٢ إنتاج حاجتها من الوقود اللازم لمفاعل الأبحاث في طهران
دارخوئين	منطقة دار خوئين على نهر الكارون	٣٣- هو مفاعل لتخصيب اليورانيوم ٣٤- تصاميمه الأولية وضعتها شركة فرنسية ١٩٧٩ وعلق بالثورة ثم علق مرة أخرى عام ١٩٩٢ بضغط من الولايات المتحدة ٣٥- توصلت إيران الى إتفاق مع الصين شركة تشينشان للطاقة النووية ومعهد شنغهاي للبحوث النووية على متابعة العمل بالمشروع وإتفقا على إقامة مفاعلين بقدرة ٣٠٠ ميغاواط إلا أن الصين علقت المشروع مرة اخرى ٣٦- أعلنت إيران عام ٢٠٠٨ أنها دخلت مرحلة التصميم والتخطيط لهذا المفاعل ٣٧- وطبقا لتقديرات إيران فان طاقة المفاعل ستبلغ ٣٦٠ ميغاواط ٣٨- أعلنت إيران ب ٢٠١١ أن العمل سيبدأ بالموقع عام ٢٠١٦ ٣٩- ولا تتوفر معلومات حول الجهة الداعمة لتكملة إنشاء المفاعل
فوردو	بين مدينة قم وطهران تبعد ١٠٠ كم عن العاصمة	١- هي منشأة لتخصيب اليورانيوم ٢- كشفت إيران عن وجودها للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠٠٩ ٣- بعد تفتيش الموقع من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية طالبت الدول الكبرى التعليق الفوري لأعمال البناء فيه ٤- بحسب مسؤول البرنامج النووي الإيراني علي أكبر صالحي قال أن فوردو موقع إحتياطي يقع ضمن قاعدة عسكرية بغية حمايته

		من أي هجوم جوي ٥- هذا الموقع أصغر من نتنز ٦- يتسع الموقع ل ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي
بارشين	طهران	١- كشفته صور للأقمار الصناعية وحصلت عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٢- أشارت الوكالة إلى أن قاعدة بارشين العسكرية تضم منشأة غير مصرح عنها للوكالة الدولية للطاقة الذرية ٣- يعتقد أن إيران تستخدمها لإجراء محاكاة لانفجارات إنشطارية
سافند\سغند	وسط ايران	١- هو منجم لليورانيوم ٢- يحتوي على إحتياطي يقدر ما بين ٣٠٠٠-٥٠٠٠ من اوكسيد اليورانيوم بما يسمح بإنتاج مسحوق اليورانيوم الخام الذي يستخدم فيما بعد في محطة التحويل بأصفهان ٣- يستخرج المنجم ١٢٠ طن من اليورانيوم الخام سنويا لإنتاج من ٥٠- ٦٠ طن يورانيوم مخصب
مركز طهران للبحوث النووية (TNRC)	طهران	١- جهز الموقع بمفاعل أبحاث نووية ٢- تبلغ طاقة المفاعل ٥ ميغاواط ٣- قدمت المركز الولايات المتحدة الامريكية لإيران قبل الثورة وزودته بيورانيوم عالي التخصيب ٤- يخضع الموقع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية
أردكان	١٠٠ كم شمال شيراز	١- هو مصنع لتنقية اليورانيوم الخام وزيادة تركيزه ٢- تم الإنتهاء من بناء الموقع عام ٢٠٠٥ ٣- يستطيع هذا المصنع أن ينتج من ٦٠-٧٠ طنا من اليورانيوم سنويا

تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية :

١- ISIS ,Nuclear Iran ,Nuclear sites, Reports, The Institute For Science And International Security http://www.isisnucleariran.org/sites/alpha/,Washington, ,non, web,

٢- عبد الحي، وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠م، الشراقة- الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، ٢٠١٠م، ص٥١٥

٣-المطيري ،عبدالله فالح ، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الايراني ،رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الاوسط (MEU) ،٢٠١١،ص ٥٩-٦٠

٤-الموسوعة الحرة ويكبيديا ، http://ar.wikipedia.org/wiki/

٥-وكالة فرانس ٢٤ – تقرير أ ف ب ، http://www.france24.com/ar/20130818-

ثالثا : أجهزة الطرد المركزي

تعتبر أجهزة الطرد المركزي هي التقنية التكنولوجية الأساسية التي تستخدم في المنشآت النووية حيث تقوم بعملية تخصيب اليورانيوم.

تنقسم أنواع أجهزة الطرد المركزي إلى عدة أنواع ولكن المشار أنه تم إستخدامه في المنشآت النووية الإيرانية هم " IR-1 ,IR-2M, IR-4 , P2" ونوع IR-1 هو الأكثر إستخداما في تلك المنشآت اما p2 فهي أجهزة الطرد التي قدمتها الباكستان في الصفقة التي تمت مع عبد القدير خان. [١]

تقدر الطاقة الإنتاجية للأصناف " IR-2M,IR-4,P2 " ب ٤–٥ اضعاف الطاقة الإنتاجية لجهاز طرد IR-1 فمثلا عند استخدام ٣٠٠٠ جهاز IR-1 لتحويل اليورانيوم ٢٠% إلى يورانيوم ٩٠% نحتاج الى ٤–٦ أسابيع لصنع سلاح واحد أما عند إستخدام ٣٠٠٠ جهاز IR-2M أو IR-4 او P2" يمكن تحويل نفس الكمية من اليورانيوم ٢٠% إلى ٩٠% خلال ٥–٨ أيام فقط [٢]

في عام ٢٠٠٤ أعلنت إيران عن عزمها لتطوير أجهزة الطرد لديها وفي مارس ٢٠١٠ كشف الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد خلال حفل بمناسبة اليوم النووي الإيراني عن أجهزة طرد من الجيل الثالث.

بدأت إيران عام ٢٠١١ بتغذية ٥٤ جهاز من أصل ١٣٦ من نوع IR-2M باليورانيوم على فترات متقطعة لتجربته. [٣]

واجهت إيران مشكلة بالمواد الخام اللازمة لتشغيل الأجهزة من الجيل الثالث بسبب العقوبات الإقتصادية حيث تحصل على المواد من الخارج وهي أنابيب الياف الكربون فكل جهاز يحتاج الى انبوبين ليعمل فاضطرت إيران أن تعلن أنها توقفت عن شراء معدات لأجهزة الجيل الثالث لتخفيض العقوبات وحتى تستطيع أن تحصل على المواد الخام تضطر إلى اللجوء لتهريب أو السوق السوداء للحصول على موادها الضرورية لدعم مشروعها النووي.

---

1 Zarif,Maseh,Iran's Centrifuge Plans World Undermine US.Policy Assumptions,2013

2 Zarif,Maseh,Iran's Centrifuge Plans World Undermine US.Policy Assumptions,2013

3 Brumfiel,Geoff,Are Iran's Centrifuges Just Few Turns From ANuclear Bombs ,NPR ,14\october\2013

إلا أن وكالة الطاقة الذرية رغم مطالبتها برفع سقف العقوبات على إيران لتحول دون وصولها لإنتاج سلاح نووي إلا أنها تشك في تقديرات المخزون من المواد الأولية الموجودة لدى إيران ومن المحتمل أن يكون لدى إيران ما يكفي لتشغيل الآف الأجهزة، وتستخدم مخزون اليورانيوم المخصب بدرجة ٢٠% للحصول على سلاحها النووي.[١]

وبحلول يونيو ٢٠١٢ قامت إيران بتركيب نحو (١٠٠٠٠) جهاز طرد مركزي في محطات التخصيب لديها في "نتنز وفوردو"، وعلى الرغم من أن أجهزة الطرد المركزي كانت تعمل بأقل من سعتها التشغيلية بكثير، إلا أنها أنتجت ما يزيد عن ستة أطنان من سادس فلوريد اليورانيوم المخصب بنسبة ٣.٥%.[٢]

وأشار ديفيد اولبرايت خبير تتبع البرامج النووية السرية إلى أن إيران نجحت من خلال دبلوماسيتها خلال ال ١٠ سنوات السابقة من عدم خرق قانون معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية وأستطاعت أن تطور أجهزة الطرد لديها إلى حد كبير وطالما أنها إستطاعت أن تصل لتخصيب بدرجة ٢٠% يمكن من خلال القليل من الجهد بإعادة اليورانيوم المخصب لأجهزة الطرد ليرتفع الى ٩٠% من أجل سلاحها النووي خلال فترة قصيرة جدا.

في بداية عام ٢٠١٣ أعلنت إيران عن أنها ستسرع وتيرة تخصيب اليورانيوم عن طريق أجهزة طرد مركزي متقدمة في نتنز وأخطرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها ستملأ وحدات منشاة نتنز بأجهزة طرد مركزي IR-2M ل ١٨ مجموعة كل مجموعة مكونة من ١٧٠ جهاز اي ٣٠٦٠ جهاز طرد.[٣]

---

1 ISIS,Nuclear Iran –Nuclear Sites The Institute For Science And International Security Washington ,Report,non,web

2 Landau, Emily. B, Facing Iran's Military Unclear Ambitions: The International Challenge and Israel's Concerns, CERI Strategy Papers, 2012, p5.

3 ISIS,Nuclear Iran –Nuclear Sites The Institute For Science And International Security Washington ,Report,non,web

وصرحت أنها تنوي رفع العدد الى ٥٠ ألف جهاز طرد مع منتصف عام ٢٠١٣ وأعلنت أن إيران تملك ١٨ الف جهاز طرد مركزي. وبالنظر إلى سياسة إيران النووية يتبين أن هناك اتجاهاً قوياً نحو الإستمرار في هذا المشروع وتطويره، أنظر الجدول رقم (٤) الذي يبين التطور في أعداد أجهزة الطرد النووية:

الجدول رقم (٤):

أعداد أجهزة الطرد النووية الإيرانية منذ عام ٢٠٠١- ٢٠١٢م

السنة	العدد
٢٠٠١	-
٢٠٠٢	-
٢٠٠٣	-
٢٠٠٤	١٦٤
٢٠٠٥	٥٠٠
٢٠٠٦	١٠٠٠
٢٠٠٧	٣٠٠٠
٢٠٠٨	٦٠٠٠
٢٠٠٩	٧٠٠٠
٢٠١٠	-
٢٠١١	-
٢٠١٢	١٠٠٠٠
٢٠١٣	١٨٠٠٠

تم اعداد الجدول من قبل الباحثة وتجدر الاشارة الى ان بعض السنوات لم يتم العثور على ارقام لعدد اجهزة الطرد حسب امكانات الباحثة

وبالاعتماد على المصدر : 1-Christina,walrond and ,Albright,David,Iran's Advanced, Centrifuges ,ISIS ,Report ,18\october\2011

2-Brumfiel, Geoff, Are Iran's Centrifuges Just Few Turns from a Nuclear Bombs, NPR, 14\october\2013

3-Zarif,Maseh,Iran's Centrifuge Plans World Undermine Us Policy Assumptions,2013

4-عبد الحي: إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠م، مصدر سابق، ص ٣٨٠- ٣٨١

الفرق الزمني الذي يخلقه التقدم التكنولوجي لأجهزة الطرد يشكل تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي وإسرائيل وأمريكا وخاصة أمام إصرار إسرائيل على عدم إمتلاك إيران السلاح نووي لأنه يقوض أمنها الوطني.

وأفاد اولبرايت في تقرير له أن مشكلة المفاوضين الحقيقية أنه يمكنهم تفتيش المنشآت ومشاهدة أجهزة الطرد تعمل لكنهم لا يستطيعون معرفة العقول والنوايا التي تدير العمل في المنشأة. [١] ويعترف تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن العقوبات يمكن أن تبطئ من وتيرة السرعة لبرنامج إيران النووي لكن هذا لا يمنع إيران من الحصول على ما تحتاجه لدعم برنامجها.

ووجد التقرير أن على المجتمع الدولي إيجاد حل للخروج من أزمة المشروع النووي وإعادة الإستقرار للعالم ووجوب التوصل إلى حل بشان المخاوف من الأبعاد العسكرية للبرنامج. [٢]

رابعا : دورة الوقود النووي.:

تتكون هذه الدور النووية من خمسة مراحل هي:

أولا :مرحلة إستخراج وإستخلاص اليورانيوم الخام: أي إستخراج المادة الخام من باطن الأرض/الطبيعة، وهي ما تسمى عملية "التعدين"، وتليها عملية "التشغيل" وتتعلق بإختزال اليورانيوم الخام أي تقليل حجمه إلى مستوى مناسب، ثم معالجته كيميائياً لإستخلاص وتنقية اليورانيوم بما يجعله قابلاً للإستعمال في المرحلة الثانية من دورة الوقود النووي.

1 Christina,walrond and ,Albright,David,Iran's Advanced, Centrifuges ,ISIS ,Report ,18\october\2011
2 Christina,walrond and ,Albright,David,Iran's Advanced, Centrifuges ,ISIS ,Report ,18\october\2011

ثانيا :مرحلة التحويل: وهي العملية التقنية الخاصة بتحويل ما يُسمى "العجينة الصفراء" إلى مادة هيكسا فلوريد، وتتم هذه العملية في عدد قليل من المواقع على مستوى العالم، تتركز غالبيتها في الدول الغربية المتقدمة من أعضاء منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية".

ثالثا :مرحلة التخصيب: تقوم هذه المرحلة على الفصل الجزئي لليورانيوم ومن ثم توليد تيارين: التيار المُخصب الذي تزيد درجة التركيز فيه عن المستوى الطبيعي في المادة الأولية (٠.٧%)، والثاني هو تيار اليورانيوم المستنفذ، كمقابل مباشر للتيار الأول، وتتطلب معظم المفاعلات التجارية إستخدام اليورانيوم المخصب عند مستوى لا يقل عن (٥%)، بينما تستخدم بعض مفاعلات الأبحاث وقود اليورانيوم المخصب تخصيباً عالياً وبأكثر من نسبة (٢٠%) مثلاً وإن كان التوجه قائماً نحو إحداث المزيد من التخفيض في نسبة الإثراء اللازمة.

رابعا :مرحلة تصنيع الوقود النووي: أي إنتاج اليورانيوم في صورته النهائية كوقود لمفاعلات أو محطات الطاقة، ولا يقدر على ولوج هذه المرحلة من دورة الوقود النووي سوى عدد قليل من دول العالم النووية، نظراً لارتفاع مستوى المتطلبات التقنية.

خامسا :مرحلة التخلص من الوقود المستعمل بعد انتهاء عمر المحطة/ المنشأة النووية، أو إعادة معالجته بغرض معاودة إستخدامه مرة أخرى [1]

---

[1] Nuclear Energy Agency, **Organization for Economic Cooperation and Development**, Nuclear Development, Paris, 2005, p23-28.

المطلب الثاني

قدرات المشروع النووي الإيراني

اولا : القدرات العسكرية والتوصيل " إصابة الأهداف "

بدأت الجهود الإيرانية بتطوير السلاح بشكل جدي بعد الحرب العراقية – الإيرانية.رغم وجود صناعات عسكرية قبل هذا الوقت من خلال الشركة الإيرانية للإلكترونيات (IEI) التي كانت تعمل على صيانة وتجميع الأدوات العسكرية المستخدمة في إيران ومن صنع غربي وخاصة الامريكية منها ، ثم بدأو بعد ذلك مرحلة تقليد أسلحة روسية مثل صواريخ "BM21 و SAM-7وتعاونت مع شركات إسرائيلية بتلك الفترة [١]

ومع مطلع عام ٢٠٠٥ إعترفت وزارة الدفاع الإيرانية بتطوير نوعين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما شهاب ٤ (٣٠٠٠كم) وشهاب ٥ (٥٠٠٠كم) [٢]

وبعد تحويل المشروع النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وفرض العقوبات الأقتصادية عليها أدى الحصار الإقتصادي إلى توجهها للإعتماد على قدراتها الخاصة بتطوير أسلحتها وصناعتها العسكرية ونظرا لتوفر موارد كبيرة لديها أصبح بمقدورها تطوير صناعتها العسكرية وتأسيس ترسانة صاروخية في وقت قياسي. [٣]

كما أن الحصار لم يمنعها من عقد إتفاقيات أسلحة مع روسيا عام ٢٠٠٦ تقوم روسيا من خلالها بتزويد إيران ب ٢٩ نظام صاروخي دفاعي جوي من صنف (TOR-M1) وهذا النظام قادر على تحديد ٤٨ هدف معادي سواء طائرة أو صاروخ وضرب هدفين معا في وقت واحد على إرتفاع

---

[1] ويكبيديا ، تاريخ الصناعة العسكرية الايرانية ، ٢٠١١ ، http://ar.wikipedia.org/wiki

[2] المطيري ،عبدالله فالح ،امن الخليج العربي والتحدي النووي الايراني ،رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ،٢٠١١،ص ٦٣

[3] باكير ،علي حسين ،المراحل الثلاث لتنامي القدرات الهجومية الايرانية في الخليج واخطارها على التوازن ،مقال ،٢٠١٠، http://www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/2548/

٢٠ الف قدم وتبلغ قيمتها نحو مليار دولار، كما عقدتا (روسيا – إيران) إتفاق آخر يقضي بتجديد السلاح الجوي الإيراني. ١

قدمت إيران عام ٢٠٠١ مناورة الرسول الاعظم –٦ وأطلقت إيران من خلالها ١٤ صاروخ من منصات تحت الأرض إلا أن إيران أكدت أن هذه الصواريخ غير قادرة على حمل الرؤوس النووية.

وتقوم إيران حاليا بإنتاج اكثر من ٨٠% من أسلحتها الثقيلة كما تملك ترسانة صاروخية تحتوي على صواريخ قصيرة المدى ومتوسطة وطويلة المدى وصواريخ باليستية قادرة على الوصول إلى إسرائيل والقواعد الأمريكية في المنطقة ، ويكمن التخوف من القدرات العسكرية الإيرانية من خلال عدم القدرة على تحديد دقيق لعدد الصواريخ التي تملكها إيران ، إلا أن بعض المصادر تشير إلى أنها تملك العشرات من صاروخ شهاب ٣ طويل المدى ، كما يمكنها أيضا تطوير صواريخ حاملة لرؤوس نووية[٢]

ولتوضيح أنواع وقدرات " الترسانة الصاروخية " التي تملكها إيران أنظر الجدول رقم "٥"

---

[1] المصدر : الجزيرة قدرات ايران العسكرية والتكتيكية والاستراتيجية ،
http://www.aljazeera.net/news/pages/c9f939e1-b836-4cfd-bec0-2dcb47c694fb

[2] باكير ،علي حسين ،المراحل الثلاث لتنامي القدرات الهجومية الايرانية في الخليج واخطارها على التوازن ،مقال ،السنة ،٢٠١٠،
http://www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/2548/

الجدول رقم (٥)

أنواع وقدرات الترسانة الصاروخية الإيرانية

نوع الصاروخ	المدى	الحمولة
فجر – ٣	٤٥ كم	٤٥ كجم
فجر – ٥	٧٥ كم	٩٠ كجم
فتح – ١١٠	٢٠ كم	٥٠٠ كجم
قدر – ١	١٦٠٠ كم	٧٥٠ كجم
إيران – ١٣٠	٩٠ – ١٢٠ كم	١٥٠ كجم
KH- 55	٢٥٠٠ – ٣٠٠٠ كم	٤٠٠ – ٤٥٠ كجم
ازالة – ٦	١٠٠ كم	١٥٠ كجم
ازالة – ١٠	١٤٠ – ١٥٠ كم	٢٥٠ كجم
عقاب	٤٠ كم	٧٠ كجم
سجيل – ٢	٢٢٠٠ – ٢٤٠٠ كم	٧٥٠ كجم
شهاب – ١	٣٠٠ كم	١٠٠٠ كجم
شهاب – ٢	٥٠٠ كم	٧٣٠ كجم
شهاب – ٣	٨٠٠ – ١٠٠٠ كم	٧٦٠ – ١١٦٠ كجم
شاهين – ١	١٣ كم	-
شاهين – ٢	٢٠ كم	-
زلزال – ١	١٢٥ كم	٦٠٠ كجم
زلزال – ٢	٢٠٠ كم	٦٠٠ كجم

تم إعداد الجدول من قبل الباحثة بالإعتماد على المصدر

Cordesman, Anthony H, and Wilner, Alexander ,The Gulf Military Balance In 2012 ,CSIS

ثانيا : المدة الزمنية لإمتلاك إيران للسلاح النووي.

رغم المسافة الزمنية البعيدة التي وضعتها بعض التقديرات الدولية لإمكانية إمتلاك إيران السلاح النووي من ناحية، والإختلاف في تلك التقديرات من ناحية أخرى، فمثلاً نشرت وكالة الاستخبارات الأمريكية (السي آي إيه) في نوفمبر عام ١٩٩٢م تقريراً قالت فيه: "أن إيران ستكون قادرة على إنتاج الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠م"، كما قال تقييم إستخباراتي أمريكي عام ٢٠٠٧م أما الإسرائيليين، فإنهم غالباً أكثر تعجلاً في تقديراتهم ولدوافع سياسية، ففي مؤتمر "هرتزليا" عام ٢٠٠٧م توقعوا أن إيران ستتجاوز صعوبات تخصيب اليورانيوم خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م، وستكون خلال هذه الفترة قادرة على إمتلاك تكنولوجيا أسلحة نووية[1]

[1] عبد الحي: إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠م، مصدر سابق، ص ٣٨٢- ٣٨٣.

ويُذكر، أن الجهاز الإستخباراتي الإسرائيلي أصدر في العام ٢٠٠٨م عدت تقارير تحدثت أن إيران ستحصل على السلاح النووي خلال سنتين أي في العام ٢٠١٠م، وكان لافتاً أن "شاؤول موفاز" وزير المواصلات والمسئول عن ملف الحرب والتعبئة ضد إيران كان إلى جانب المُتشدد الأمريكي "جون بولتون" أعلن عام ٢٠٠٨م صراحة أن خيار الحرب ضد إيران بات مطروحاً بقوة لقدرة النظام الإيراني على تصنيع القنبلة النووية في أي وقت شاء. [١]

أما نائب وزير الدفاع "مثان فلنائي" فإعترف وللمرة الأولى بإمتلاك إسرائيل للسلاح النووي، مؤكداً على قدرة إيران على الحذو بحذو إسرائيل، وأكد على رفض بلاده إمتلاك إيران لهذا السلاح، وبدوره دعا "بولتون" الإسرائيليين إلى إعتبار أن ساعاتهم قد جاءت للحسم مع إيران، مُشيراً إلى أن إدارة "بوش" لن تفعل شيئاً قبل إنتهاء ولايتها، وأن على الإسرائيليين القيام بمهمة توجيه الضربة بشكل منفرد في حال لم ترغب أمريكا القيام بالهجوم. [٢]

وهناك طرح آخر لدى صانعي السياسة والحرب في إسرائيل، يرى أن إيران ما زالت لا تمتلك قنابل نووية، إلا أنها ستفعل ذلك قبل العام ٢٠١٥م، إذا إستمرت بنفس الوتيرة التي بدأتها إيران في منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، وسواء استمرت إدارة "أوباما" في تفاوضها مع الإيرانيين، أم لم تستمر.

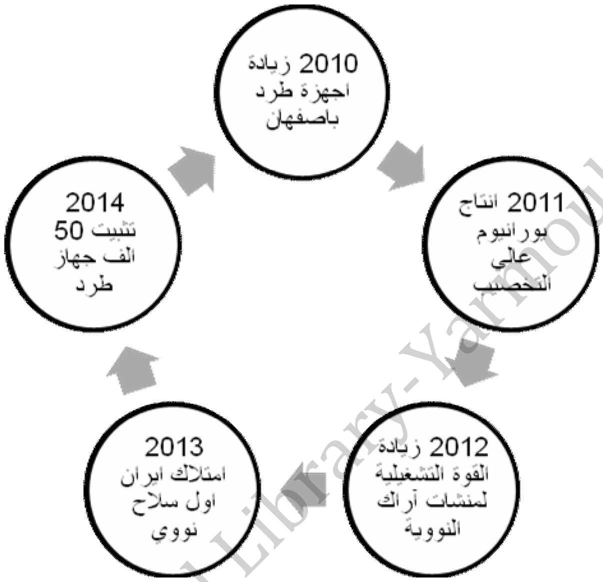
أنظر الشكل رقم (٢) الذي يبين التحديد الزمني لمراحل إنتاج القنابل النووية في إيران– فإسرائيل التي ترى أن إيران التي تواجه مشاكل تقنية في برنامجها النووي، رغم أن إيران كثفت جهودها السرية لتخصيب اليورانيوم خلال الفترة من عام ٢٠٠٣م إلى عام ٢٠٠٧م، إلا أن هناك ثقة تامة عند بعض

[1] سالم، وقزي، حلف شمال الأطلسي يهدد إيران بحرب نووية استباقية!، مصدر سابق، ص ١٤.
[2] سالم، وقزي، حلف شمال الأطلسي يهدد إيران بحرب نووية استباقية!، مصدر سابق، ص ١٤.

الإسرائيليين بإمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي إذا قررت أن تفعل ذلك، فإيران لديها العديد من الإمكانات والفرص العلمية والتقنية والصناعية التي تؤهلها لذلك.[1]

الشكل رقم (٢):

المدة الزمنية المقدرة لامتلاك ايران سلاح نووي



وبرغم من الجهود التي تبذلها إسرائيل والدول الكبرى لتحديد فترة زمنية للمشروع إلا أن توقعاتهم لم تصب لغاية الآن، كما أنه بعد الجولة الأولى من مفاوضات جنيف صرح الرئيس الأمريكي أوباما أن المدة الزمنية التي تفصل إيران عن سلاحها النووي هي عام واحد فقط إلا أن ما قدمه مركز الأبحاث الأمريكي يتضارب مع ما ذكره الرئيس حيث قدر المدة ب ٨ شهور إلا أن مركز دراسات الأمن القومي (ISIS) أصدر تقرير يشير إلى أن ما يفصل إيران عن سلاحها النووي ٤-٦ شهور أي بمنتصف ٢٠١٤ .[2]

السؤال المطروح هل التقديرات الزمنية التي تقدم هي وفق تقيم حقيقي لقدرات وإمكانات الدولة الإيرانية ؟..... أم أن هناك دوافع أخرى سياسية وإستراتيجية لتوجيهه ضربة إستباقية لإيران ؟

---

[1] Cordesman, Anthony, **Study on a Possible Israeli Strike on Iran's Nuclear Development Facilities**, Washington, Center for Strategic & International Studies, 2009, p27-31.

[2] Walrond,Chrstina.Albright,David,Critical Capability.ISIS Report,30\july\2013

المبحث الثالث

دوافع الملف النووي الإيراني

تصر إيران على السير قدما في برنامجها النووي وتعتبره حق لها ولا يمكن التراجع عنه وأنها تسعى لإمتلاك الطاقة النووية لخدمة البرامج السلمية وأن سياسة الدولة الإيرانية لا تسعى لتطوير سلاح نووي ولا تحتاج إلى أسلحة الدمار الشامل إلا أنه يتضح أن السياسة النووية الإيرانية تعمل على تخصيص مجموعة من الأهداف تدفعها إلى الإستمرار في تطوير مشروعها النووية مواجهة بذلك كافة التحديات والمعوقات التي تفرض عليها وهذه الدوافع تتمحور بما يلي:

المطلب الأول : دوافع إقتصادية

المطلب الثاني : دوافع عسكرية

المطلب الثالث : دوافع سياسية وإستراتيجية

المطلب الأول

دوافع اقتصادية

تشدد الحكومة الإيرانية في كافة الأوقات على أن الغاية من تطوير برنامجها النووي هو فقط في خدمة البرامج السلمية والإقتصادية ومنها :

١- تأمين ٢٠% من طاقتها الكهربائية بواسطة الوقود النووي وترشيد إستهلاك الغاز الطبيعي والنفط

٢- يحقق المشروع رغبتها بالإنضمام الى نادي النمور الأسيوية وحل مشاكلها الإقتصادية [1]

٣- تجد أن إستخدام الطاقة النووية قد يكون مكلفا بمراحله الأولى ولكنه إقتصادي على المدى البعيد

٤- ترى إيران أنها ومنذ عهد الشاه أنفقت مليارات الدولارات على المشروع النووي ولا يمكن التراجع عنه دون جني مكاسب تتناسب مع التكلفة التي تم إنفاقها على المشروع [2]

[1] محمود ،أحمد ابراهيم ،البرنامج النووي الايراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية ، مختارات ايرانية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

[2] المطيري ،عبدالله فالح ،امن الخليج العربي والتحدي النووي الايراني ،رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ،٢٠١١،ص ٥١-٥٧

المطلب الثاني

دوافع عسكرية

١- ضرورة الإستعداد للتهديدات الإسرائيلية – الأمريكية بتوجيه ضربات عسكرية للمنشأت النووية الإيرانية

٢- ضرورة الإستفادة من دروس الماضي وتجربة الحرب العراقية – الإيرانية [١]

٣- عدم الإعتماد على تمسك الخصوم بالإلتزامات الدولية وعدم التعرض لها وضرورة إتخاذ الإحتياطات العسكرية الرادعة واللازمة للحفاظ على أمنها القومي

٤- ضرورة إعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية [٢]

٥- ضرورة حماية مصالحها ومشاريعها في المنطقة وخاصة أنها تواجه تنافسا من القوى الكبرى مما يشكل تهديد لأمنها وسيادتها ولا يمكن ردع هذا التهديد إلا بإمتلاك سلاح نووي رادع

٦- وجود العديد من الدول النووية في الإقليم مثل إسرائيل ،الهند ، باكستان حيث تشير التقديرات إلى أن إسرائيل تملك ترسانة نووية تضم ٢٠٠ قنبلة نووية إضافة الى أسلحة نووية تكتيكية يمكن أن تستخدمها في حال وضعت خطة لحرب وخاصة في ظل الغموض النووي الإسرائيلي ٣

٧- تخفيض الإنفاق العسكري وذلك لعدم الحاجة إلى شراء أسلحة تقليدية في ظل وجود سلاح نووي رادع.

[1] محمود ،أحمد ابراهيم ،البرنامج النووي الايراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية ، مرجع سابق
[2] محمود ،أحمد ابراهيم ، مرجع سابق
[3] المطيري ،عبدالله فالح ،امن الخليج العربي والتحدي النووي الايراني ،رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ،٢٠١١،ص ٥١-٥٧

المطلب الثالث

دوافع سياسية واستراتيجية

١- ضرورة الحصول على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية والدولية ورفع مستوى مكاسبها السياسية في تفاوضها مع الدول وتحقيق الأمن والهيبة [1]

٢- ضمان تحقيق إستقرار في منطقة شمال غرب اسيا والمشاركة في تنسيق وترتيب أمن الخليج

٣- الإستفادة من التحولات الهيكلية في المنظومة الدولية والعمل على وضع سياسة إستراتيجية إستقطابية لملئ الفراغ الأيديولوجي الذي شكله انهيار المعسكر الاشتراكي.

٤- مواجهة إسرائيل وأمريكا من خلال نظام قيمي مستمد من الأسلام مقابل النظام اليهودي والمسيحي

٥- الأستفادة من الطاقات والخبرات والتجارب التي مرت بها في الثمانينات أي اثناء الحرب العراقية – الإيرانية [2]

[1] المطيري ،عبدالله فالح ،امن الخليج العربي والتحدي النووي الايراني ،مرجع سابق
[2] محمود ،أحمد ابراهيم ،البرنامج النووي الايراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية ، مرجع سابق

الفصل الثانـي

السياسة الخارجية الإسرائيلية

المبحث الاول

مدخل إلى السياسة الخارجية الإسرائيلية

بتأمل التعريفات الواردة في الدراسات العلمية حول تعريف السياسة الخارجية يتبين انه لا يوجد إتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تحديد مفهوم واضح ومحدد فهناك تعريفات شديدة العمومية وأخرى غالبا ما تخلط بين السياسة الخارجية وأدواتها مثل والدبلوماسية والإستراتيجية أو بين الأهداف الخارجية للدولة في حين يعرفها البعض على أنها " مجموعة السلوكيات وتصرفات صانعي القرار في البيئة الخارجية " وعرفت أيضا بأنها " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي. [١]

وعمل جيمس روزناو "James Rosenau " على وضع تعريف أكثر دقة وتحديدا فعرفها على أنها " مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب بها او لتغير الجوانب الغير مرغوب بها. [٢]

وطبقا لهذا التعريف ياتي هذا المبحث ليقدم لمحة عن عملية صُنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الإسرائيلية ومراحل تطورها، من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: صنع القرار السياسي الخارجي في إسرائيل.

---

[1] سليم،محمد السيد،تحليل السياسة الخارجية،القاهرة –مصر،مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية،١٩٩٨م، ص ٧-١٢

[2] العطري،ميلودي،السياسة الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة،رسالة ماجستير،جامعة الحاج لخضر،الجزائر،٢٠٠٨،ص١٠

المطلب الثاني : قرارات السياسة الخارجية الاسرائيلية

المطلب الثالث : مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الاسرائيلية

المطلب الرابع : تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الاول

صنع القرار السياسي الخارجي في إسرائيل

تعتبر وزارة الخارجية هي الجهاز الدبلوماسي الذي ينفذ السياسة العليا في البلاد، وفي إسرائيل هي الإدارة الرئيسية للسياسة الخارجية، والمحور الذي تتحرك بإتجاهه مختلف مؤسسات الدولة في ممارسة الأنشطة المتعلقة بالشؤون الخارجية، وقد ظهرت وزارة الخارجية الإسرائيلية كإمتداد طبيعي للمكتب السياسي للوكالة اليهودية –الذي كان بمثابة وزارة خارجية مُصغرة– ومسئولاً عن علاقات الوكالة اليهودية مع الدول والمنظمات الأجنبية، من أجل تنفيذ الأهداف الصهيونية بإقامة دولة يهودية في فلسطين، وكانت الوكالة اليهودية قد بدأت في وضع البرامج والخطط لمؤسسات الدولة قبل قيامها، إذ أنها أنشأت عام ١٩٤٦م كلية الإدارة العليا التابعة لها وأوكلت لها مهمة تدريب العناصر الذين ستوكل إليهم مهام عامة منها المهمات المتعلقة بالدائرة السياسية، وبعد صدور قرار التقسيم * انقسم طُلاب الكلية إلى مجموعات دراسية لمعرفة كيفية تنظيم وعمل وزارة الخارجية في البلدان الأخرى، وأسفرت الدراسات التي وضعها هؤلاء الطلاب عن هيكل خطة لإنشاء وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي.[١]

هذا وقد وضع الإطار التنظيمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية في عام ١٩٤٩م وباشرت الوزارة أعمالها في نفس العام، وكان أمامها آنذاك مهمتان عاجلتان هما: الأولى، دعم الأعمال الحربية بالوسائل الدبلوماسية قبل انتهاء الهدنة الأولى لتأمين اعتراف أكبر عدد من الدول بإسرائيل، أما الثانية فيتمثل بتأمين دخول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة وقد تم لها ذلك في أيار ١٩٤٩م بموجب قرار الجمعية العامة رقم (٢٧٣) * وفيما يتعلق بمهام الوزارة فقد أورد الكتاب السنوي لها

---

[1] العابد، إبراهيم، سياسة إسرائيل الخارجية: أهدافها ووسائلها وأدواتها، بيروت- لبنان، مركز الأبحاث، ١٩٦٨، ص ١٠٩- ١١٠.
(*) أنظر قرارات الأمم المتحدة على الموقع الالكتروني: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرارات مجلس الأمن، ٢٠١٣/١٠/٢٤م، www.un.org.

لعام ١٩٦٢م تحديداً لتلك المهام حيث تضمن الكتاب: أن الحكومة مسئولة ككل عن رسم السياسة الخارجية وهي مسؤلة عنها أمام الكنيست، ولكن التنفيذ منوط بوزارة الخارجية، وأن الوزارة تقيم العلاقات الرسمية للدولة مع دول العالم عن طريق:[1]

١. تنمية وحماية مصالح إسرائيل مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية.

٢. شرح سياسة إسرائيل الداخلية والخارجية في المحافل الرسمية وأمام الرأي العام العالمي.

٣. توطيد علاقات إسرائيل الاقتصادية مع الدول الأخرى ومع الهيئات الاقتصادية الدولية.

٤. تنمية العلاقات الثقافية مع الدول الأخرى.

٥. حماية المواطنين الإسرائيليين في الخارج.

٦. تقديم الخدمات القنصلية للأجانب.

٧. ربط إسرائيل بيهود العالم.

(*) أنظر قرارات الأمم المتحدة على الموقع الالكتروني: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرارات مجلس الأمن، ٢٠١٣/١٠/٢٤م، www.un.org

[1] مهام وهيكلة الوزارة، وزارة الخارجية الاسرائيلية، موقع الوزارة على شبكة الانترنت،٢٠١٣\١١\٢٧.
http://mfa.gov.il/MFAAR/MinistryOfForeignAffairs/MinistryDepartments/Pages/ministry%20of%20foreign%20affairs-%20Functions%20and%20Structure.aspx

المطلب الثاني

قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية

إن القرارات السياسية في السياسة الخارجية الإسرائيلية تنقسم إلى عدة أنواع وهي :

١- **القرارات الإستراتيجية:** وهي قرارات أعمال سياسية لا يمكن إلغاؤها وتُقاس درجة أهميتها بجهاز السياسة ككل، وتحتوي على روح المبادرة ضمن الإستراتيجية العامة للدولة، وتتحدد أهمية هذه القرارات من خلال النتائج التي يفرزها هذا القرار، وشدة وقع هذه النتائج والفترة الزمنية التي يظل هذا الواقع يؤثر خلالها على مسلك صانعي القرار أو على المؤسسات المعنية وتتراوح الفترة الزمنية بين المستقبل المباشر أو قد تستغرق عدة أعوام.

٢- **القرارات التكتيكية:** وهي أقل أهمية من القرارات الإستراتيجية وعادةً يتم إتخاذ مثل هذه القرارات في مرحلة سابقة لإتخاذ القرارات الإستراتيجية وكعملية تمهيدية لها.

٣- **القرارات التنفيذية:** وهي مجموعة القرارات اليومية التي يتم إتخاذها في مجال السياسة الخارجية وتأتي لتنفيذ القرارات الإستراتيجية والتكتيكية وهي تتعلق في غالبها بالأعمال الروتينية اليومية. :[1]

حيث أن رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو وزير الدفاع أو اللجنة الوزارية للأمن في اسرائيل، يقوم في بعض الحالات بعمل لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أو أحد كبار الرسميين بوزارة الخارجية يقومون بإتخاذ القرار السياسي الخارجي في المجالات التكتيكية والتنفيذية، أما القرارات الإستراتيجية فقد تتدخل بعض العناصر الأخرى من مراكز القوى في البلاد بحيث تساهم في إتخاذ ذلك القرار، وقد يكون الأمر ملحاً حينما يتعلق الموضوع بمسألة ذات نتائج هامة مما يتطلب معها تحقيق

[1] حماد، مجدي، النظام السياسي الاستيطاني، بيروت- لبنان، دار الوحدة، ١٩٨١م، ص ٩٥-٩٦.

الإجماع القومي، وفي هذه الحالة قد تشارك قوى المعارضة في إتخاذ مثل هذه القرارات الإستراتيجية، وتهتم وزارة الخارجية الإسرائيلية بالقرارات التنفيذية. [1]

بمعنى أنها تحاول وضع القرارات ذات المستوى الإستراتيجي أو التكتيكي موضع التنفيذ، وليس ذلك الدور فريداً في إسرائيل وحدها، فجميع وزارات الخارجية تؤدي ذات الدور المتمثل بتنفيذ قرارات السياسة العليا، ولكن هذا الدور في إسرائيل يبرزه تقليد المركزية أو التركيز عند القمة. [2]

وهذه الصورة ظهرت في المجتمع اليهودي "اليشوف" خلال فترة الإنتداب واستمرت بعد قيام إسرائيل ومنذ العام ١٩٤٨ إنتشر ذلك في النظام السياسي كله وخاصة بين الأحزاب وفي الوظائف المدنية، وقد أدت حالة الحرب المستمرة بين إسرائيل والعرب إلى تقنين وتعزيز هذا الأسلوب. [3]

وبالعودة إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، فإنه وبالرغم من المهام العلنية للوزارة، فهناك مهمات سرية للجهاز الدبلوماسي الإسرائيلي وهي غير معلنة أو مدونة في سجلات الحكومة، ولا بسجلات الوزارة نفسها كأعمال الجاسوسية والتخريب والاغتيالات وتهريب الأشخاص وحتى البواخر والممثلين الدبلوماسيين الإسرائيليين، وملحقي قواتها المسلحة والملحقين الفنيين كالملحقين الصحفيين والثقافيين والتجاريين، وقد أضطرت حكومات عدد من الدول إلى إعتبار بعض الدبلوماسيين غير مرغوب بهم وطردهم من بلادها في أوقات مختلفة، ويذكر أن قسم البحوث التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية يقوم بنشاط تجسس واسع النطاق داخل إسرائيل حيث يسعى لتجنيد الدبلوماسيين الأجانب في إسرائيل ومراسلي الصحف والبعثات الأجنبية، ويمتد نشاطه إلى أقطار العالم، إذ أنه يوجه القسم كافة البعثات الدبلوماسية للحصول على معلومات سرية، عبر مندوبين له في الهيئات الدولية وعبر علاقات بالقوى السياسية في العالم، ويقوم هذا القسم بإعداد تقرير أسبوعي يرفع إلى اللجنة "العليا لأجهزة الأمن"

[1] حماد: النظام السياسي الاستيطاني، مصدر سابق، ص ٩٧.
[2] حماد: النظام السياسي الاستيطاني، مصدر سابق، ص ٩٧.
[3] حماد: النظام السياسي الاستيطاني، مصدر سابق، ص ٩٧.

يتضمن تقييم العلاقات الدولية والموقف السياسي الدولي، كما يعد دراسات متخصصة سياسية وإقتصادية عن كافة نشاطات المؤتمرات الدولية وكيفية التأثير عليها.[١]

[1] عمار، نزار، الاستخبارات الإسرائيلية، بيروت- لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨م، ص ٢٥.

المطلب الثالث

مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية

بهدف تأمين وإدامة متطلبات السياسة الخارجية الإسرائيلية تعتمد اسرائيل على نظامٌ برلمانيٌ يتكوّن من ثلاث سلطات :تشريعية، قضائية، وتنفيذية ومن مؤسّساتها السلطوية: الرئاسة والكنيست (البرلمان) والحكومة (المجلس الوزاري) والجهاز القضائي. [1]

اولاً : الرئاسة

يتم انتخاب الرئيس بعد الحصول على أغلبية عادية من أصوات أعضاء الكنيست من بين عدد من المرشحين تم ترشيحهم بناء على مكانتهم الشخصية، ومساهمتهم طيلة حياتهم في حياة الدول ويحدد القانون المهام التي يكلف بها الرئيس والتي تحمل عادة طابعًا شكليًا والمهام المنوطة به في السياسة الخارجية محدودة وتشمل مايلي :

١- تسلم أوراق اعتماد من دبلوماسيين أجانب.

٢- توقيع معاهدات وقوانين صادقت عليها الكنيست.

٣- تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في الخارج.

٤- التوقيع على قرار الحرب بعد أن يصدر من الحكومة وعرضه على الكنيست.

[1] -موقع المعلومات الاسرائيلية الحكومي http://www.gov.il/firstGov (مترجم من العبرية)

ثانياً : السلطة التشريعية –الكنيست

تشكل الكنيست الهيئة التشريعية الوحيدة في إسرائيل. وسميت الكنيست بهذا الإسم وضمت في عضويتها ١٢٠ نائبًا على غرار "هاكنيست هاغدولا" (المجلس الأكبر)، والذي كان يمثل مجلس النواب اليهودي الذي كان يعمل في القدس في عهد عزرا ونحميا1*.

وتشتمل السلطة التشريعية – الكنيست على ١٥ لجنة دائمة: لجنة مكافحة المخدرات، لجنة الدستور والقانون والقضاء، لجنة الإقتصاد، لجنة التربية والتعليم، لجنة المالية، لجنة الخارجية والأمن، لجنة الإسكان، لجنة الهجرة والإستيعاب والشتات لجنة الداخلية وشؤون البيئة، لجنة العمل والرفاه والصحة، لجنة مراقبة الدولة، لجنة شؤون العمالة الوافدة، لجنة العلم والتكنولوجيا، لجنة النهوض بمكانة الطفل، لجنة النهوض بمكانة المرأة. [٢]

. وبالرغم من طبيعة عمل الكنيست المتعلق بالشئون الداخلية لدولة وتحديد سياسته عن طريق منح الثقة للبرامج الحكومية إلا أنه كان له دورا رئيسيا فى خدمة سياسة اسرائيل الخارجية وذلك من خلال ما يلي:

١- نشاط الكنيست في نسج العلاقات المستمرة مع البرلمانات الأخرى فى العالم ويعبر عنها من خلال الزيارات الرسمية المتبادلة ومناقشة كافة المواضيع المتعلقة بالعمل البرلماني ويسجل اليوم الكنيست الإسرائيلي علاقات صداقة مع ما يقارب 60 جمعية برلمانية دولية.

٢- تأييد الكنيست للحكومة بطريقة غير مباشرة على تعزيز التعاون مع تلك الدول وذلك من خلال موافقة أعضاءه على الميزانية العامة للحكومة والتي تشمل مصاريف وزارة الخارجية والأجهزة العسكرية والأمنية المتعلقة بالعمل خارج حدود الدولة. [٣]

---

*عزرا ونحميا : جزئين من الكتاب المقدس يحملان اسم عزرا ونحميا.للمزيد انظر http://www.mechon-mamre.org/i/t/t35a01.htm

[2] -الكنيست الاسرائيلي –اعضاء الكنيست http://main.knesset.gov.il/mk/Pages/default.aspx (مترجم من العبرية)

[3] -الكنيست الاسرائيلي –اعضاء الكنيست http://main.knesset.gov.il/mk/Pages/default.aspx (مترجم من العبرية)

لجنة الخارجية والأمن :

يعتبر الدور الأكبر الذي يشارك من خلاله الكنيست في السياسة الخارجية متمثل بالدور الذي تقوم به "لجنة الخارجية والأمن " التي تعتبر أهم اللجان المنبثقة عن الكنيست ولديها مجموعة من المهام وهي:

١- إتخاذ القرارت المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي.

٢- تحديد الإتجاهات الأمنية والسياسية في إسرائيل.

٣- تقترح الخطوط العامة للحكومة.

٤- تقدم النصح والإرشاد لرئيس الوزراء وتحدد له الأهداف الممكنة والتوقعات المحتملة في الأحداث الجارية.

٥- تضع إستراتيجيات بعيدة المدى وقصيرة المدى

٦- تحدد أفضل الإستراتيجيات للتعامل مع كل قضية على حدا.

٧- تقدم النصح لرئيس الوزراء بإعلان الحروب،أو تصفية الشخصيات، أو إستهداف تجمعات.

٨- تقدم التوصيات بشأن التدخل بشؤون بعض الدول أو الإستفادة من قدرات دول أخرى وتحدد الأوقات المناسبة للقيام بالعمل. [1]

وينبثق عن لجنة الخارجية والأمن لجان فرعية متخصصة لمناقشة القضايا الحساسة والسرية ومن هذه اللجان :

أ- لجنة جاهزية الجيش الإسرائيلي

ب- لجنة جاهزية الجبهة الداخلية.

ت- لجنة سوريا وحزب الله ولبنان.

ث- لجنة متابعة المفاوضات الفلسطينية.

[1] -اللداوي، مصطفى يوسف،دور لجنة الخارجية والامن في رسم السياسة الاسرائيلية،رابطة ادباء الشام،٢٠١٣\١١\٢٧

ج- لجنة إيران.[1]

إلا أن لجنة الخارجية والأمن يقف دورها عند تقديم النصح والأرشاد وليس لها دور في إتخاذ القرار فيحق لرئيس الوزراء الأخذ بالمشورة أو رفضها ولكن القانون الأساسي للكنيست ضمن لها ولنفسه ضرورة تسليم قرار الحكومة الشروع في حرب الى لجنة الخارجية والأمن بأسرع وقت ممكن وسيدلي رئيس الوزراء ببيانه أمام الكنيست بكامل هيئتها وسيقوم أيضا بتسليم بيان عن العمليات العسكرية إلى لجنة الأمن والخارجية بأقرب وقت ممكن للإطلاع عليه وتقديم التوصيات.[2]

ثالثا : السلطة التنفيذية –الحكومة

رئيس الوزراء ومجلسه الوزاري

تشكّل الحكومة (المجلس الوزاري) السلطةَ التنفيذية للدولة، وهي مكلَّفة بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية .لقد إعتمدت جميع حكومات إسرائيل حتّى الآن على تحالف عدد من الأحزاب، نظرًا لعدم تمكُّن أي حزب من الحصول على العدد الكافي من مقاعد الكنيست لتشكيل الحكومة وحده .وتعتمد آليه تشكيل الحكومة على تكليف رئيس الدولة[3].

المجلس الوزاري للشؤون الخارجية والأمن

إن القانون الأساسي للحكومة الإسرائيلية يفوضها حق العمل بإسم الدولة في أي مجال لا يكون خاضعا حسب القانون لأي سلطة أخرى وتمارس الحكومة الإسرائيلية مهماتها وبشكل خاص فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن عن طريق اللجنة الوزارية للأمن والخارجية ودورها منوط برغبة وإهتمام رئيس الحكومة بعملها.

---

[1] -اللداوي، دور لجنة الخارجية والامن في رسم السياسة الاسرائيلية، مرجع سابق

[2] -موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية،معلومات عن الحكومة :لجنة الخارجية والامن، شبكة الانترنت http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/GovernmentInIsrael/Pages/idf.aspx

[3] - القانون الاسرائيلي البند رقم (٤٨). معهد البحوث الاستراتيجية الصهيونية. ص٥ http://www.huka.gov.il/wiki/makor/25.pdf

وظهرت اللجنة الوزارية لأول مرة عام ١٩٥٣ بإسم اللجنة الوزارية للدفاع وأهتمت بقضايا الدفاع والسياسة الخارجية وأطلقت على هذه اللجنة عدة تسميات خلال مراحل مختلفة كاللجنة الوزارية للدفاع والخارجية، واللجنة الوزارية للأمن والخارجية.

إلا أنه في بداية عهدها وفي ظل حكومة بن غوريون وشخصيته الواسعة النفوذ سيطر على جميع قرارات الأمن والسياسة الخارجية، مما أبقى عمل اللجنة ضعيف وتزايد دورها في عهد "ليفي أشكول " ١٩٦٣ وأصبحت عام ١٩٦٥ بمثابة الجهاز المركزي في صنع قرارات الأمن القومي.[1].

أما في عهد غولدمائير تم تجاهل هذه اللجنة ليحل محلها ما يسمى " بالمطبخ السياسي " واستمر تجاهل اللجنة في عهدي رابين وبيغن بينما ظهرت في عهد بيرس حكومة مصغرة مكونة من ١٠ وزراء منقسمين مناصفة بين حزبي العمل والليكود والقيام بإنشاء جهاز متخصص لصنع القرارات السياسية والخارجية والأمن في عام ١٩٩١ وتم تعديل القانون الأساسي ليصبح تشكيل اللجنة الوزارية للأمن والخارجية ملزما على الحكومات المتعاقبة وليست رهينة برغبة رئيس الوزراء.

ويعتبر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع بصورة عامة هم النواة الأساسية للجنة الوزارية والقرارات التي تتخذها ملزمة لكافة اعضاء الحكومة.[2].

رابعا : المؤسسة العسكرية.

أن عملية صُنع وإدارة السياسة الخارجية في إسرائيل تخضع لعمليات تفاعل بين عدد من مؤسسات النظام السياسي في إسرائيل، إلا أن هناك أيضاً مؤسسة ذات تأثير وعلاقات كبيرة بعملية صُنع وإدارة تلك السياسة الخارجية الإسرائيلية، ألا وهي "المؤسسة العسكرية". [٣]

[1] - الرواشدة، أحمد عبدالرحمن محمد، دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨، ص٧٠-٧٣

[2] - الرواشدة، دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٧٠-٧٣

[3] بركات، نظام، **المؤسسة العسكرية ودورها في المجتمع الإسرائيلي**، مركز الدراسات الأردنية: جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٥م، ص١.

إذ يعتبر مفهوم المؤسسة العسكرية في إسرائيل من المفاهيم الواسعة التي تخرج عن المفاهيم التقليدية لمثل تلك المؤسسات في العالم والتي تنحصر مهامها فيما يُقدمه الجيش أو القوات المسلحة لأداء تلك المهمات، فالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية تمتد لتشمل مجموعة من المؤسسات والأفراد في مجالات عديدة تتركز عليها نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.[١]

فالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية (وزارة الدفاع، والجيش)، دور كبير ومُسيطر في تحديد الإستراتيجية الإسرائيلية، وهي المؤسسة العسكرية الوحيدة في العالم التي لها مثل هذا الدور، فشعبة الإستخبارات وشعبة التخطيط والتنفيذ للجيش الإسرائيلي ورئيس الأركان هم الذين يشكلون نظرية الأمن الإسرائيلية، وذلك لما يملكه هذا الجيش من إمكانات وأجهزة تمكنه من تطوير الإستراتيجيات، وتحديد الوسائل والإمكانيات اللازمة لذلك.[٢]

ووفقاً لهذا الدور البارز للمؤسسة العسكرية، فهي تقوم دائماً بالتدخل الواسع النطاق وبشكل دوري في مسائل السياسة الخارجية، بالإضافة إلى أن معظم السياسيين والقادة وصانعي القرار هم بالأساس خريجي هذه المؤسسة العسكرية.[٣]

كما وأن كبار ضباط الجيش الإسرائيلي منخرطون تماماً في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى أن العديد من كبار أفراد المؤسسة العسكرية أعضاء في الحكومة والكنيست.[٤] ولعل هذا الدور الكبير للمؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي، يمكن ردُه للعديد من الأسباب، ولعل أبرزها:[٥]

[1] بركات، نظام، **المؤسسة العسكرية ودورها في المجتمع الإسرائيلي**،مرجع سابق، ص١.
[2] بن مئير، يهودا، صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل، ترجمة: بدر عقلي، دار الجليل للنشر، عمان- الأردن، ١٩٨٩م، ص ١٢٧.
[3] عفيفي، سوزان عبد الله، أثر الإنفاق العسكري على صنع القرار السياسي: دراسة حالة إسرائيل ١٩٩١- ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، الأردن، ٢٠٠٦م، ص ١٧٣- ١٧٤.
[4] ليساك، موشيه، وآخرون، المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية، ترجمة: ماجد سعيد، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق- سوريا، ١٩٨٨م، ص ٢٣- ٢٤.
[5] عفيفي، أثر الإنفاق العسكري على صنع القرار السياسي: مرجع سابق، ص ١٧٣- ١٧٤.

١- **العلاقة بين المؤسسة العسكرية وأجهزة الدولة:** فهناك علاقة تبادلية بين الجيش وأجهزة الدولة الأخرى، إذ يقوم الجيش في إسرائيل بتأدية مهام عسكرية ومدنية، كقيام محطة إذاعة الجيش بخدمة المدنيين أكثر من خدمة العسكريين، وعندما تصل المسئولية عن البحث الإستخباراتي القومي في المجال السياسي يتعارض مبدأ فصل الجيش عن السياسة، كما وأن هناك مراقبة حثيثة للقوات المسلحة من قبل مؤسسات السلطة المدنية لضمان الكفاءة العملياتية للجيش، كما وأن الدور البارز للدولة في مجال التخطيط وتوجيه الأنشطة وتوزيع الموارد عن طريق التملك الواسع في الفروع والقطاعات الرئيسية في الإقتصاد الإسرائيلي، والتعاون الوثيق بينها وبين الهستدروت، والمؤسسة العسكرية في السيطرة على أغلب النشاطات والفعاليات الإقتصادية، يتيح للدولة إجراء تعويض في نقص الإستهلاك لصالح الصناعات الحربية والاستهلاك الحربي، مما يرفع من شأن المؤسسة العسكرية في مجريات عملية صنع القرار.

٢- **غياب الإطار القانوني المُحدد لعمل المؤسسة العسكرية:** فقد ظلت المؤسسة العسكرية من دون قانون شامل يُنظمها ويُحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة السياسية، الأمر الذي مهد الطريق أمام اشتراكها في عملية صنع القرار السياسي، كما أنه لا يوجد نصوص قانونية تمنع القيادات العسكرية من ممارسة العمل السياسي قبل وبعد انتهاء خدمتهم العسكرية.

٣- تأثير المؤسسة العسكرية في القرارات المتعلقة بالتهديدات الداخلية ومواجهة المقاومة الفلسطينية

تنطلق المؤسسة العسكرية بمواجهة التهديدات الداخلية ومواجهة خطر المقاومة الفلسطينية من خلال نظرية الأمن القومي، حيث تعتمد على أجهزة إستخبارات عسكرية تسمى "أمان " والذي يبرز دورها بقوة من خلال، جمع المعلومات عن الدول العربية ودول الجوار بشكل خاص، وباقي الدول

بشكل عام، والتي قامت بالتأثير بشكل واضح على إتخاذ قرار الحرب عامي ١٩٥٦ – ١٩٦٧ كما أن جهاز الإستخبارات العسكري مصدر مهم للمعلومات لوزير الدفاع ورئيس الوزراء، وتشتمل تقارير جهاز الإستخبارات العسكري على تقارير عسكرية وسياسية وإقتصادية قد تؤثر على إتخاذ قرار الحرب أو السلم، إضافة إلى جهاز إستخبارات الخارجية والأمن " الموساد " والجهاز الإستخباراتي الداخلي "شين بيت " وجهاز الاستخبارات العلمية "لاكام ".

ويبرز التأثير القوي لدور المؤسسة العسكرية من خلال إعتماد إسرائيل على إستخدام القوة المسلحة في إدارة الأزمات أو إستخدام النظريات العسكرية لمواجهة المقاومة الفلسطينية وعمليات التصفية الجسدية لأبرز رموز المقاومة المسلحة، وعمليات التهجير الجماعية من خلال إستخدام القوة العسكرية، مما يعطي لوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ثقلا في عملية صنع القرار .[١]

٤– تأثير المؤسسة العسكرية في القرارات المتعلقة بالتهديدات الخارجية وعملية التسوية السلمية والقرارات التكتيكية بإعلان الحرب والسلم.

إستمدت المؤسسة العسكرية قوتها في إتخاذ القرار في السياسة الخارجية بإعتبارها المركز الرئيسي الذي يتم من خلاله صهر كافة مؤسسات الدولة وشرائح المجتمع بداخله، كما أنه يتحمل مسؤولية تنفيذ القرارات بشكل مباشر ونتائجه سواء كانت إيجابية أم سلبية ستنعكس تلقائيا على النظام السياسي والمجتمع، وبذلك يساهم في صنع السياسة الخارجية ومن أبرز قراراته الخارجية :

- قرار عقد إتفاقية سلام مع مصر عام ١٩٧٧–١٩٧٩ إذ إعتبرت مصر قوة عربية لا يمكن أن تستطيع الدول العربية شن هجوم على إسرائيل دون إعتمادهم على مصر فوجب خلق إتفاقية سلام تضمن حدود أمنه مع إسرائيل وتمخض عنها إتفاقيتي كامب ديفيد.

[1] المومني،محمد حسين،شلبي،سعد شاكر،المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط١،٢٠١٣ ص ٢١٥ – ٢٤١

- قرار توقيع إتفاقية غزة – أريحا ١٩٩٤ والتي إستطاعت إسرائيل من خلاله بناء حالة من الثقة مع الجانب الفلسطيني.

- قرار عقد إتفاقية وادي عربة مع الاردن ١٩٩٤ واعتبرت إتفاقية أمنية لمنع الإعتداء على إسرائيل مقابل الحفاظ على سيادة الدولة الأردنية.

- قرار إنسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة عام ٢٠٠٧ دون إعلان تسوية مع الجانب الفلسطيني.

كما أن المؤسسة العسكرية هي الجهة القادرة على شن الحرب وساهمت بعدة قرارات أثرت بشكل واضح على شكل النظام الإسرائيلي وعلاقته مع الدول المجاورة أو تجاه سياسته الخارجية بشكل عام ومن ضمنها.

- قرار توجيه ضربه لمنظمة التحرير في لبنان عام ١٩٨٢
- قرار تدمير القوة العسكرية العراقية ١٩٨١–١٩٩١
- قرار شن الحرب على حزب الله اللبناني عام ٢٠٠٦
- قرار الهجوم على غزة ٢٠٠٨

- قرار المؤسسة العسكرية بالتصدي للبرنامج النووي الإيراني وإصرار إسرائيل على أن إيران تسعى لبرنامج نووي عسكري يهدد الأمن القومي الإسرائيلي والوجود الإسرائيلي ككل، وإتهام إسرائيل لإيران بأنها تقوم بعملية تدريب وتسليح المقاومة اللبنانية " حزب الله " إضاف إلى تقديم مساعدات مالية وعسكرية لمنظمتي "الجهاد الإسلامي "والمقاومة الإسلامية " حماس "، إضافة إلى التخوف من المنظومة الصاروخية الإيرانية بعيدة المدى من طراز شهاب ٣ والتي تستطيع الوصول إلى عمق أراضي الكيان الصهيوني. [1]

[1] المومني،محمد حسين،شلبي،سعد شاكر،المرجع السابق ص٢٤٢-٢٦٣

المطلب الرابع:

تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية

اعتمدت إسرائيل منذ مرحلة مبكرة من قيامها على نسج شبكة من التحالفات سواء المكتوبة أو الضمنية مع قوى دولية كبرى وأخرى إقليمية من أجل تعزيز وضعها الإقليمي ومواجهة البيئة الإقليمية الرافضة لها، وقد اعتمدت منذ البداية على تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة التي تعهدت بمرور الوقت بضمان أمن إسرائيل وفي مرحلة تالية بتفوقها النوعي على كافة الدول العربية، فعلى الرغم من عدم وجود إتفاق تحالف مكتوب بين إسرائيل والولايات المتحدة إلا أن طبيعة العلاقات بينهما جعلت دارسي العلاقات الدولية يتخذون من هذه العلاقة نموذجاً لما يطلقون عليه "التحالف الضمني".[1]

هذا وقد تغيرت الأهداف الإستراتيجية للسياسة الإسرائيلية بعد قيام الدولة عام ١٩٤٨م، فبدأت بذلك مرحلة جديدة تختلف بعض الشيء عن السياسة الإسرائيلية قبل أيار ١٩٤٨م، فقد كان الهدف الاستراتيجي للصهيونية قبل قيام الدولة الإسرائيلية إقامة تلك الدولة في فلسطين، بالإضافة إلى تشجيع عمليات الهجرة من الخارج والإسراع في شراء الأراضي العربية وبناء المستوطنات عليها لتكون قلاع عسكرية للدفاع والهجوم على العرب، ومنذ أن أعلن "بن غوريون" على الملأ قيام الدولة عمل على تقوية القوة العسكرية الإسرائيلية، فقد قام بنفسه بوضع خطة جديدة للجيش الإسرائيلي تتضمن تدريب الضباط والجنود وتطوير القدرات العسكرية وتعزيزها بكل ما هو جديد، وبالتالي فإن منطق إسرائيل بعد قيامها اعتمد على بناء الدولة القوية القادرة على حماية نفسها ومواجهة العرب والصمود أمامهم، ومن هذا المنطق المتمثل بحماية الدولة وتقويتها بحاجة إلى عدد من الضروريات هي:[2]

١. ضرورة الاستقرار: المتضمن تحقيق إستقرار الدولة سياسياً وإقتصادياً وذلك لتحبيب اليهود بالعيش في هذه الدولة وإغراء اليهود بالخارج للهجرة إليها، فقد ورد على لسان بن غوريون عام

[1] جاد، عماد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٢، ٢٠٠٧م، ص٢٢.
[2] أبو عفيفة، طلال، الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية ١٨٩٧-١٩٩٧، القدس- فلسطين، بلا، ١٩٩٨م، ص ٤٠٤-٤٠٩.

١٩٤٨م: "إن دولة إسرائيل سوف تكون مفتوحة للهجرة اليهودية ولتجميع المنفيين وسوف تكرس نفسها لتطوير الأرض لصالح سكانها"، ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم يعمل القادة الإسرائيليين جل جهودهم للحفاظ على إستقرار دولة إسرائيل بشتى الوسائل.

٢. ضرورة التوسع: فإذا وجد الاستقرار وإستمرت الهجرة، وجب التوسع، وهو ما تطبقه إسرائيل على أرض الواقع من خلال مهاجمتها للأراضي العربية، وإحتلال أجزاء منها، كما فعلت في الأعوام: ١٩٤٩، ١٩٥٦، ١٩٦٧، وما زالت إسرائيل تعتمد سياسة التوسع ببنائها المستوطنات على أراضي ما بعد عام ١٩٦٧م دون اكتراث بأحد.

٣. ضرورة التفوق: بمعنى تحقيق التفوق العسكري على كل الخصوم وذلك للحفاظ على الدولة وعدم السماح بإجهاضها، بالإضافة إلى تحقيق التفوق الإسرائيلي بكافة المجالات الإقتصادية والتكنولوجية والنووية.

وأكد ذلك أبان آيبان _المفكر الإسرائيلي ووزير الخارجية الأسبق في عام ١٩٧٩ بإعلانه أمام الكنيست الإسرائيلي بقوله " إن لإسرائيل فرص كبيرة على صعيد النوعية والفكر ووجودنا كله موضوع في الميزان القائم بين الكم العربي والنوعية اليهودية.[1]

وبعد إخفاق العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م حاول "بن غوريون" تحقيق أهدافه بالإستفادة من الدعم الفرنسي للدخول في حلف الأطلسي، وأيدت إسرائيل مشروع وزير الخارجية الأمريكي "فوسترد الاس" آنذاك الداعي لإقامة تحالف رسمي بين الأنظمة الموالية لأمريكا في المنطقة لمواجهة المد التحرري الوطني في سورية ومصر، الذي تجسد في إقامة الوحدة بين مصر وسوريا في شباط ١٩٥٨م، وعلى إثر إعلان الوحدة نشط "بن غوريون" لإقامة تحالف رسمي مع تركيا وإيران وإثيوبيا والذي تم التوقيع عليه نهاية آب ١٩٥٨م، وكان هذا التحالف أيضاً رداً على وصول "عبد

[1] سعيد،عبد المنعم،التحدي العسكري الإسرائيلي في المستقبل_معادلة الكم والكيف،،مجلة السياسة الدولية، ١٩٩٠
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216795&eid=294

الكريم قاسم" إلى السلطة في العراق في تموز ١٩٥٨م، هذا ويُعتبر عدوان عام ١٩٦٧م نقطة تحول رئيسية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، وبداية غير معلنة للتحالف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، إلا أن إسرائيل واجهت نكسة قوية في سياستها الخارجية من جهة أخرى، إذ قطعت دول المنظومة الإشتراكية (الإتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية) بإستثناء رومانيا، علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وأيضاً قطعت أغلب دول أفريقيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، فيما ركزت السياسة الخارجية الإسرائيلية إعتمادها على الولايات المتحدة كركيزة أساسية في علاقاتها الخارجية.[١]

وفي بداية السبعينات تأثرت السياسة الخارجية الإسرائيلية بالسياسة الخارجية الأمريكية التي كانت من جهتها –أي أمريكا– تحاول الحفاظ على روح الوفاق الدولي بدءً من قمة "نيكسون وبريجنيف" في موسكو عام ١٩٧٢م، والتي أعقبها توقيع معاهدة "سالت" للحد من الأسلحة الإستراتيجية، الأمر الذي جعل قادة إسرائيل لا يتوقعون الهجوم العربي في حرب تشرين ١٩٧٣م، وقد تعرضت إسرائيل بعد هذه الحرب –١٩٧٣م– لهزة سياسية عنيفة بسبب تزايد عزلة إسرائيل، فقد قطعت معظم الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية معها، وتم عزل إسرائيل في المحافل الدولية وخصوصاً في الأمم المتحدة، الأمر الذي أدى إلى الحد من حرية الحكومة الإسرائيلية في مجال العلاقات السياسية الخارجية، وقد استمرت عزلة إسرائيل وبلغت ذروتها في قرار الأمم المتحدة رقم (٣٣٧٩) لعام ١٩٧٥ الذي أعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.[٢]

وبعد العزلة التي مُنيت بها السياسة الخارجية الإسرائيلية التي أعقبت الحربين (١٩٦٧ و١٩٧٣م)، استطاع حزب الليكود بزعامة "مناحيم بيغن" أن يخرج إسرائيل من عزلتها عندما وافق على توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" التي أحدثت نقطة تحول في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، واستطاع أن يخطو خطوات واسعة على صعيد السياسة الخارجية، فقد غير صورة إسرائيل لدى الرأي العام العالمي

[1] عليان، نور الدين، الدلائل الإستراتيجية في السياسة الإسرائيلية، دمشق- سوريا، مكتبة الأسد الوطنية، ١٩٩٥م، ص ٣٠- ٣٢.
[2] ربيع، حامد، تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت- لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨م، ص ١٦٢- ١٦٣.

بأن أظهرها بمظهر من لا يطمع بالاستيلاء على الأراضي العربية، وحاول أن يعطي صورة جادة لأوروبا الغربية بان إسرائيل ترغب في الوصول إلى السلام في المنطقة، وقد حصدت إسرائيل جراء ذلك الكثير من الدعم الأمريكي وتوقيع العديد من إتفاقيات التعاون المشترك كإتفاقية التفاهم المشترك ١٩٧٩م التي تضمن التزاما أمريكا بتقديم الدعم الإضافي لإسرائيل إقتصاديا وعسكرياً.[1]

وفي عقد الثمانينات، تعرضت السياسة الخارجية الإسرائيلية للعديد من الضغوط الدولية، إذ أخذت علاقات إسرائيل بأوروبا الغربية تتعرض لنوع من محدودية التأثير، بسبب بعض القرارات الإسرائيلية والتي تبعها الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م ومجازر "صبرا وشاتيلا"، وفي نهاية ١٩٨٧م وبداية ١٩٨٨م تعرضت السياسة الخارجية الإسرائيلية لهزة عنيفة أخرى بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، حيث عادت القضية الفلسطينية على المسرح العالمي لتطالب إسرائيل بإحترام حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، وأدانت الأمم المتحدة في أكثر من قرار ممارسات إسرائيل الوحشية وطالبتها الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وعموماً فإن السياسة الخارجية الإسرائيلية في نهاية الثمانينات كانت مشلولة، خاصة أن إسرائيل ربطت نفسها بسياسة أمريكيا، مما أثر سلباً على السياسة الخارجية الإسرائيلية والتي وصفت في ذلك الحين بمرحلة عدم الحسم الإسرائيلي.[2]

ومع نهاية حكم الليكود والأحزاب اليمينية عام ١٩٩٢م استطاعت إسرائيل أن تدرس المضامين الكامنة وراء قبول إسرائيل لمبدأ التسوية، والموافقة على حضور مؤتمر مدريد للسلام على أساس بحث القبول في القرارين ٢٤٢و ٣٣٨ ومبدأ "مبادلة الأرض بالسلام"، وكانت السياسة الخارجية لإسرائيل لا تنظر للأمر على أنه مجرد مسألة حسابية إستراتيجية جامدة فحسب، فالتخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان هو إنتصار للعرب يقابله التخلي عن الحلم الصهيوني الكبير بإسترداد معظم أراضي التوراة التاريخية، إلا أنهم من الناحية الدبلوماسية ينظرون للأمر بعين أخرى، فهم يسعون

[1] الموعد، حمد، إسرائيل والمتغيرات الدولية، دمشق- سوريا، دار كنعان للنشر، ١٩٩١م، ص ٩٦- ٩٨.
[2] طايل، فوزي، النظام السياسي في إسرائيل، القاهرة- مصر، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٩م، ص ١٥٤- ١٥٦.

للخروج من مأزقهم السياسي حتى مع حليفهم الإستراتيجي الدائم "الولايات المتحدة"، فكانت الخارجية الإسرائيلية آنذاك لا تخفي إعترافها المتزايد بإستياء الخارجية الأمريكية منهم.[١]

فقد وصلت السياسة الأمريكية إلى منعطف بارز حين قال وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" آنذاك: "إذا لم يكن في استطاعتكم إجراء مفاوضات مباشرة ذات مغزى... من دون منظمة التحرير، فيجب أن نشهد مفاوضات بين إسرائيل وممثلين عن المنظمة"، وبالتالي، دخلت السياسة الخارجية الإسرائيلية بذلك مرحلة جديدة في تاريخها، بعد أن كانت السياسة الخارجية الإسرائيلية تتصف عبر الأعوام السابقة بالإعتماد على الخارجية الأمريكية ذلك الإعتماد الذي صاغه المعلق السياسي لصحيفة "دافار" دانيال بن سيمون الذي تحدث عن الوصاية الأمريكية السابقة لإسرائيل حين قال: "حتى فترة قريبة كانت السياسة الإسرائيلية تجري حسب القواعد التي تفرضها وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض ولم يكن في الإمكان القيام بأي شيء يتعارض مع هذه القواعد".[٢]

وبالفعل دخلت السياسة الخارجية الإسرائيلية مرحلة جديدة في تاريخها، فقد أوحت لأمريكا ودول أوروبا وبقية دول العالم المعنية بالأمر، بأنها ملتزمة وبقوة في مباحثات السلام للوصول إلى تسوية الصراع –وإن كان هذا من أجل الدفاع عن النفس فقط– فهي كانت ترى في مفاوضات السلام "خطة السلام" خاصة بها، ومهما كان الأمر، فقد أعطى ذلك فسحة واسعة أمام الخارجية الإسرائيلية لفتح ما أغلق أمامها من علاقات دبلوماسية مع العالم مما جعلها تشعر بالاطمئنان كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي، حيث أصبحت إسرائيل جراء ذلك تقيم علاقات دبلوماسية مع ١٥٠ دولة من أصل ١٨٩ دولة عضو في الأمم المتحدة آنذاك.[٣]

---

[1] المصري، محمد محمود، الدولة العبرية والبحث عن هوية، القاهرة- مصر، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤م، ص ١٣٣.
[2] سعيد، إدوارد، أسرار مكشوفة: سياسات إسرائيل النووية والخارجية، عمان- الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م، ص١٠١.
[3] عليان: الدلائل الإستراتيجية في السياسة الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٤٠.

وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م سعت إسرائيل إلى حشد ما تختزن من إمكانيات على الصعد كافة، للترويج والوقوف إلى جانب المعسكر الأمريكي الغربي في حربه على الإرهاب ومعاداة الإسلام أكثر بأكثر مستغلةً بذلك حالة الإستياء العالمي للإسلام،هذا الوضع الذي تبلورا أوجه بالحملة العسكرية الإسرائيلية الشاملة على الضفة الغربية في صيف ٢٠٠٢م، إلا أنه بدخول الولايات المتحدة وحلفائها للعراق عام ٢٠٠٣م تراجعت إسرائيل إلى دوله مساندة وليس دولة تلعب دور المحور الأول في الشرق الأوسط من حيث الوظيفة الجديدة بعد تمركز الأمريكيين في العراق وهذا ما تجسد في عدة أحداث هي:

أولاً: انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام٢٠٠٥م بعد أن كانت ضمن أولويات الإستراتيجية الإسرائيلية.

ثانياً: تدخل القوات المتعددة الجنسية لإحلال الهدنة والسلام في ما بعد بين إسرائيل ولبنان في حرب تموز ٢٠٠٦م والتي أسفرت عن الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.[١]

وثالثاً: سيطرة حركة المقاومة الفلسطينية "حماس" على قطاع غزة عام ٢٠٠٧م بعد إنسحاب الحكومة الإسرائيلية من القطاع.

ورابعاً: إجلاء المستوطنين اليهود من قطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية على القطاع عام (٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م)، فلم يبقى أي مستوطن يهودي فيه، علماً أن ذلك كان على حساب الضفة الغربية ومنها مدينة القدس بالتحديد اللتين شهدتا زيادة كبير في حجم النشاط الاستيطاني فيهما.[٢]

وفيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية–الإسرائيلية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فتعد تلك الأحداث مرحلة صعبة مرت بها القضية الفلسطينية: (إرهاب إسرائيلي، وجمود عربي) ومراوغة أوروبية شكلية

---

[1] داغر، ربيع، إسرائيل والصراع المستمر، بيروت- لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧م، ص ١٨١- ١٨٢.

[2] إبراهيم، بلال محمد صالح، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس- فلسطين، ٢٠١٠م، ص ١١٣- ١١٤.

لشغل فراغ الموقع الأمريكي، مع عدم قابليته للإستبدال إذ أريد للتسوية السلمية أن تمضي قدماً، وهذا الوضع تجسد في تذبذب السياسة الأمريكية ووصولها لحد الإنتهازية؛ فبعد أن أستبصرت واشنطن سير حملتها الأفغانية بفاعلية واضحة بسبب سرعة إنهيار نظام طالبان وتبعثر تنظيم القاعدة، وأنتكست إلى مواقفها تجاه القضية الفلسطينية في مرحلة ما قبل ١١ سبتمبر بصورة أكثر تشددا"، ورافق ذلك التشدد الأمريكي نزوحها إلى الأحادية، ودعمها دون تحفظ للخيارات الأمنية للحكومة الإسرائيلية، الأمر الذي أعطى غطاءً ودعماً للسياسة الخارجية الإسرائيلية.[1]

هذا، ويمكن القول أن عملية صُنع القرار السياسي الخارجي في إسرائيل مرت بعدد من المحطات التي تتراوح بين النفوذ الشخصي لبعض الشخصيات الرسمية في البلاد وبين التوازن والتنسيق بين الأحزاب والقوى الفاعلة، خلال الفترة من قيام الدولة مروراً بالحروب العربية الإسرائيلية ومرحلة السلام مع بعض الدول العربية، وصولاً إلى الوقت الحاضر، أنظر الجدول رقم (٦) الذي يبين ذلك:

الجدول رقم (٦):

محطات صنع القرار السياسي الخارجي لإسرائيل (١٩٤٩-٢٠١٢)

	المحطة/ الفترة	السمات
١.	**فترة حكم رئيس الوزراء "بن غوريون"**	تولى "بن غوريون" في الأعوام الأولى لقيام الدولة رئاسة الوزراء بينما تولى "موشي شاريت" وزارة الخارجية، وقد كان بن غوريون مهتماً بوزارة الخارجية إهتماماً كبيراً مُبرراً ذلك بأن الدولة ما زالت في بداية عهدها وهي بحاجة لتحسين صورتها أمام العالم، وقد أوضح شاريت علاقته مع بن غوريون في مجال صنع السياسة الخارجية بحيث أشار إلى أنه لديه حرية واسعة في مجال صنع القرارات الخارجية، علماً بأن "شاريت" قد نجح في مجال الدبلوماسية خلال السنوات الأولى لقيام الدولة بإحرازه تأييد الأمم المتحدة في أهم ثلاثة قرارات مصيرية لإسرائيل (قرار التقسيم، إعتراف موسكو وواشنطن بالدولة، والإنضمام إلى الأمم المتحدة)، وعندما تولت "غولدا مائير" وزارة الخارجية عام ١٩٥٦م فقد حافظ بن غوريون على سيطرته على وزارة الخارجية فقد أشار كاتب سيرة "مائير" الرسمي في هذا الخصوص إلى دورها في صنع القرارات في عهد بن غوريون واصفاً هذا الدور بالثانوي، كما قال أن بن غوريون

[1] الأزعر، محمد خالد، السياسة الفلسطينية ورهان الداخل الإسرائيلي، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٦، ٢٠٠٣م، ص٤٤.

		لم يتخلى في أي لحظة عن توجيه السياسة الخارجية، ويذكر أن بن غوريون منذ تسلمه لمهام رئاسة الحكومة والى عام ١٩٦٣م قد سيطر على صنع القرارات الرئيسة في المجتمع وبقي يتحكم في معظم القرارات الهامة بغض النظر عن موقف مؤسسات الحكومة أو الأحزاب.
٢.	**فترة حكم رئيس الوزراء "أشكول"**	بعد خروج بن غوريون من الساحة السياسية عام ١٩٦٣م فقد بدأ بروز دور متزايد للقيادات الإقتصادية والحزبية أمثال "أشكول" و"سابيرا" و"غولدا مائير" وغيرهم الذين أصبحوا يشاركون بفعالية في القرارات السياسية، وبوصول "أشكول" إلى رئاسة الوزراء ظهر توازن جديد في قمة صنع قرارات السياسة الخارجية، وكانت مجموعة صانعي القرار في عهده تختلف عن أي مجموعة أخرى سابقة، فقد كتب الباحث "إبراهام وغنر" عن هذا قائلاً: "إن مجيء أشكول يحدد الانقسام الكبير في تشكيل النفوذ، فمن جهة كان الفرق بينه وبين وزير الخارجية من حيث المكانة والمقدمة والأسلوب والموقف أقل بروزاً مما كان بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أي وقت مضى في عهد بن غوريون، كما وظهرت خلال هذه الفترة دور كبير للأحزاب الدينية برئاسة "حاييم شابير".
٣.	**فترة حكم رئيس الوزراء "مائير"**	عقب وفاة "أشكول" تولت "مائير" رئاسة الوزراء عام ١٩٦٩م وكان "ايبان" وزير للخارجية واستمر حتى قيام التشكيل الوزاري الجديد برئاسة "إسحاق رابين"، وقد اتسمت هذه المرحلة بتركيز السلطة في يد "مائير" رئيسة الوزراء التي فرضت نفسها على كافة صانعي القرار والقوى السياسية وفي مجال الشؤون الخارجية.
٤.	**فترة حكم رئيس الوزراء "إسحاق رابين"**	بعد استقالة "مائير" من الحكومة ودخول البلاد في أزمة وزارية أجرى حزب العمل عام ١٩٧٤م اقتراعاً لرئاسة الحزب يتولى تأليف حكومة جديدة بعد تكليف من رئيس الدولة، وقد فاز بذلك "إسحاق رابين" الذي شكل الحكومة في مايو ١٩٧٤م، ويمكن القول أنه تولى "رابين" رئاسة الوزراء فقد كان مركز القرار الإسرائيلي يتركز في وزراء حزب العمل: (إسحاق رابين "نفسه"، شمعون بيريز "وزير الدفاع"، إيغال ألون "وزير الخارجية") بالإضافة إلى مجموعة من المستشارين لرابين على رأسهم غولدا مائير.
٥.	**فترة حكم رئيس الوزراء "مناحيم بيغن"**	في العام ١٩٧٧م وصل حزب الليكود للسلطة، وحدث بذلك تحول كبير في شخصيات صانعي القرار في إسرائيل، إذ وصل "مناحيم بيغن" للسلطة ومعه مجموعة من مراكز القوى من الليكود والأحزاب الإئتلافية مما أدى إلى تراجع مراكز القوى التقليدية "حزب العمل"، وقد اتسمت فترة "بيغن" بالغموض وإخفاء المعلومات عن الوزارة والكنيست وإعتماده على مكتبه برئاسة "الياهو بن اليسار" في وضع الأسس العامة للقرارات الإسرائيلية، وقد كان "موشي دايان" وزير للخارجية، وقد رافق فترة حكم "بيغن" حدثان هامان هما: الأول، زيارة الرئيس المصري "أنور السادات" للقدس وما نتج عن ذلك من توقيع اتفاقية السلام مع مصر "اتفاقية كامب ديفيد" ومباحثات الحكم الفلسطيني الذاتي، والثاني، غزو لبنان عام ١٩٨٢م بهدف تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح المجال لتحقيق معاهدة سلام مع لبنان.
٦.	**فترة "يتسحاك شمير، وشمعون**	بعد استقالة "بغين" في أكتوبر عام ١٩٨٣م، أصبح إسحاق شامير" رئيسًا للوزراء حتى خريف عام ١٩٨٤م، وخلال هذا العام ركّز "شامير"

في نشاطاته على قضايا اقتصادية، علمًا بأن نسبة التضخم المالي في إسرائيل كانت عالية، وفي الوقت نفسه كان شامير يسعى إلى تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، أدت النتائج غير الحاسمة للانتخابات العامة التي جرت في ١٩٨٤ إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ترأسها بالتناوب "شامير" وزعيم حزب العمل "شِمعون بِيرس" وكان "شامير" نائبًا لرئيس الوزراء ووزير الخارجية لمدة عامين عندما كان "بيرس" يشغل منصب رئيس الوزراء، ثم تولّى "شامير" منصب رئيس الوزراء خلال ست سنوات من ١٩٨٦-١٩٩٢، كرئيس لحكومة وحدة وطنية ثم كرئيس حكومة تعتمد على ائتلاف حكومي ضيّق، أما شمعون بيرس فقد إستلم منصب رئيس الوزراء خلال فترتين غير متتاليتين، كانت أولاهما من ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٦ في حكومة الوحدة الوطنية والتي تم تشكيلها على أساس التناوب بين "بيرس" و بين زعيم الليكود"إسحاق شامير"، ومن ١٩٨٦ وحتى ١٩٨٨، كان "بيرس" نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للخارجية واعتبارًا من تشرين الثاني ١٩٨٨م وحتى حل حكومة الوحدة الوطنية في ١٩٩٠ كان نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للمالية، وقد كرس "بيرس"جلّ وقته للإقتصاد المتردّي وللأوضاع المعقدة نتيجة الحرب في لبنان في ١٩٨٢م، وتمكّن من حشد تأييد الهستدروت لاتخاذ إجراءات صارمة كانت حيوية لكبح جماح التضخم المالي وخفض نسبته السنوية من ٤٠٠% إلى ١٦%، كما وكان "بيرس" نشيطًا في سحب القوات الإسرائيلية من لبنان وإقامة المنطقة الأمنية الضيّقة في جنوب لبنان، هذا وقد خلف "شامير" "بيرس" في رئاسة الوزراء عام ١٩٨٦م وظل الأول في منصبه حتى عام ١٩٩٢م، وقد شهدت فترة ولاية "شامير" الثانية كرئيس للوزراء حدثين هامين، هما: حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، والتي قرّر "شامير" خلالها انتهاج سياسة التحلي بضبط النفس رغم تعرّض أهداف مدنية في إسرائيل لاعتداءات بصواريخ عراقية، أما الحدث الثاني فهو مؤتمر السلام للشرق الأوسط في مدريد في تشرين الأول أكتوبر ١٩٩١ والذي مهّد الطريق للشروع في مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة إضافة إلى المحادثات المتعدّدة الأطراف بين دول المنطقة، وبعد هزيمة حزبه في الانتخابات في ١٩٩٢، تخلى "شامير" عن رئاسة الحزب.	**بيرس":**	
كان "رابين" بالتعاون وثيق مع شمعون بِيرس -الذي كان خصمه منذ سنوات طويلة- العقل الموجّه للمفاوضات حول إعلان المبادئ الذي تم توقيعه مع الفلسطينيين في البيت الأبيض في أيلول سبتمبر ١٩٩٣م، وقد شهدت فترة ولايته حدثين تاريخيين: (توقيع اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين ١٩٩٣م ومعاهدة السلام مع الأردن عام ١٩٩٤م)، هذا وقد فاز "رابين" إلى جانب "بيرس" و"عرفات" بفضل هذا أي "إعلان المبادئ" بجائزة نوبِل لسلام في ١٩٩٤م، وشرع في مفاوضات على حكم ذاتي فلسطيني في قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية وعلى إقامة السلطة الفلسطينية، وتمخض عن كل ذلك تطوير علاقات مع المزيد من الدول العربية في شمال إفريقيا ومنطقة الخليج، وفي الرابع من تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٥ أغتيل رابين على أيدي يهودي من أتباع اليمين المتطرف لدى مغادرته مهرجانا حاشدا تأييدًا لعملية السلام عُقد تحت شعار "نعم	**فترة "رابين، وبيرس، وبنيامين نتنياهو"**	٧.

		للسلام لا للعنف"، وبعد إغتياله أنتخب حزب العمل "شمعون بيرس" خلفًا لرابين وصادقت الكنيست على ذلك من خلال التصويت لإبداء الثقة بتأييد أعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي والمعارضة على حد سواء، وأشغل "بيرس" منصب رئيس الوزراء "للمرة الثانية" خلال سبعة أشهر، حتى الإنتخابات العامة التي جرت في أيار مايو ١٩٩٦م، وخلال فترة التجربة هذه كان بيرس يعمل في الحفاظ على الزخم في عملية السلام، رغم موجة الاعتداءات الإرهابية التي ارتكبها مخربون منتحرون فلسطينيون ضد مدنيين إسرائيليين، ومن ثم انتُخب "بنيامين نتنياهو" في منصب رئيس وزراء دولة إسرائيل في أيّار مايو ١٩٩٦ في أول انتخابات مباشرة لرئاسة الوزراء جرت في إسرائيل وأشغل هذا المنصب حتى تموز يوليو ١٩٩٩م، وبعد هزيمته في الانتخابات في ١٩٩٩ استقال "نتنياهو" من رئاسة حزب الليكود ومن الكنيست الخامس عشر، وكان مهتماً جداً بقضية محاربة الإرهاب وخصوصاً المحلي منه، وقام بتأليف عدة كتب عن ذلك أبرزها كتاب "مكافحة الإرهاب: كيف تستطيع الدول الديمقراطية إلحاق الهزيمة بالإرهاب المحلي والعالمي".
٨.	**فترة "براك، شارون، اولمرت، ونتنياهو" (١٩٩٩- الآن):**	أنتُخب "إيهود براك" رئيسًا للوزراء في السابع عشر من أيّار مايو ١٩٩٩م، وعرض حكومته على الكنيست في ١٦ يوليو ١٩٩٩ حيث تولى منصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وانتهت ولاية براك في ١٧ مارس ٢٠٠١ في أعقاب هزيمته أمام "أريئل شارون" في الانتخابات الخاصة لرئاسة الوزراء التي جرت في شباط فبراير ٢٠٠١م، ففي السادس عشر من فبراير ٢٠٠١ انتُخب "أريئيل شارون" رئيسًا للوزراء، وبقي في منصبه حتى إصابته بجلطة دماغية في مطلع عام ٢٠٠٦م حيث خلفه "إيهود أولمرت"، وشهدت فترة "شارون" عدة محطات هامة انعكست آثارها على السياسة الخارجية الإسرائيلية وأبرز تلك المحطات: أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣م، غزو قطاع غزة عام ٢٠٠٥م، والانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٦م، في أعقاب فوز حزب "كاديما" برئاسة "أولمرت" في الانتخابات للكنيست السابع عشر التي جرت في ٢٠٠٦م في الثالث من مارس أصبح "أولمرت" رئيس الوزراء حتى شهر مارس ٢٠٠٩م، ومن ثم تولى "نتنياهو" حقيبته الثانية لرئاسة الوزراء في شهر شباط فبراير ٢٠٠٩ عقب الانتخابات للكنيست الثامن عشر وما زال في منصبة إلى اليوم.

المصدر: – تيم: النظام السياسي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص ١٩٤– ٢٠٩.

ـ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، رؤساء ووزراء إسرائيل، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٢٤م، www.altawasul.com.

المبحث الثاني :

أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية وأدواتها

تسعى إسرائيل إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تحقق مصلحة إسرائيل من خلال سياستها الخارجية، وهناك مجموعة من العوامل والمحددات والأدوات التي تستخدمها لتساعدها على تحقيق أهدافها، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الثاني :عوامل ومحددات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الثالث : أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الأول:

أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية ومحدداتها

بين الفينة والأخرى، تسعى إسرائيل إلى شرح وبيان أهداف سياستها الخارجية سواءً للداخل الإسرائيلي أو للمجتمع الدولي، وفي الواقع، فإن تلك الأهداف هي أهداف علنية تتسم بطابع السلم والنوايا الحسنة وتتمازج مع إدعائها بحقها التاريخي في فلسطين، وهي اهداف ومهام سبق بيانها في المبحث الأول من هذا الفصل والمُتمثلة بـ : (تنمية وحماية مصالح إسرائيل مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية، شرح سياسة إسرائيل الداخلية والخارجية في المحافل الرسمية وأمام الرأي العام العالمي، توطيد علاقات إسرائيل الاقتصادية مع الدول الأخرى ومع الهيئات الاقتصادية الدولية، تنمية العلاقات الثقافية مع الدول الأخرى، حماية المواطنين الإسرائيليين في الخارج، تقديم الخدمات القنصلية للأجانب، وربط إسرائيل بيهود العالم)، إلا أن لإسرائيل سياسة خارجية ذات اهداف إستراتيجية كبيرة تظهر بين الحين والآخر ويمكن استنباطها من الممارسات الخارجية لإسرائيل وهي :

الأول: فرض الهيمنة على كامل الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.[١]

والثاني:العمل على استقرار الأنظمة التي لا تزعج كثيراً التقدم الإسرائيلي نحو تحقيق الهدف الأول واحتمالات استخدام الأسلحة النووية لهذا الغرض، وفيما يلي مزيد من التوضيح لهذين الهدفين:[٢]

١) **فرض الهيمنة على كامل الشرق الأوسط والعالم الإسلامي:** في الحقيقة يعتبر هذا الهدف الإقليمي هدفاً رئيسياً للخارجية الإسرائيلية، في حين أن اهتمامها بالفلسطينيين هو هدف ثانوي، فقمع الفلسطينيين وسلب حقوقهم لا يهم الاستراتيجيين الإسرائيليين في نهاية الأمر، ومعنى ذلك، أن ما يندرج تحت شعار "حل المشكلة الفلسطينية" ومهما كانت طبيعة هذا الحل لا يجلب السلام، لأن الاستراتيجيات الإسرائيلية تهدف إلى فرض هيمنها على كامل المنطقة الممتدة من الهند إلى موريتانيا،

---

[1] سعيد: أسرار مكشوفة، مصدر سابق، ص٥٥- ٧٢.

[2] سعيد: أسرار مكشوفة، مصدر سابق، ص٥٥- ٧٢.

لان مثل هذه السيطرة الإقليمية تُفضي إلى مد الحكم الإسرائيلي وإدامته على أرض فلسطين، مع ضرورة التوضيح هنا إلى أن الإقليم الممتد من الهند إلى موريتانيا يعني "العالم الإسلامي"، والأدلة على هذا الهدف الاستراتيجي لإسرائيل كثيرة ولعل أبرزها العرض الإسرائيلي –على لسان وزير الدفاع الأسبق "شارون" عام ١٩٨١م– بإقامة تحالف مع الهند لشن هجوم مُشترك على الباكستان بغية تدمير القدرات النووية الباكستانية الناشئة آنذاك.

٢) **العمل على استقرار الأنظمة التي لا تزعج كثيراً التقدم الإسرائيلي:** على الرغم من إستراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، إلا أن إسرائيل تسعى لإقامة دول مجاورة مُستقرة مُفرغة من الأسلحة الإستراتجية وقادرة على قمع الحركات المتطرفة فيها، فالموقع الجغرافي لإسرائيل وسط بيئة عربية مُسلمة يُحتم عليها أن تُكرس نفسها كحامٍ للاستقرار في جميع تلك البلدان، وأن دورها هو حماية أنظمة الحكم القائمة لمنع أو وقف عمليات التطرف أو سد الطريق أمام التطرف الديني شديد التعصب، وهنا تُميز إسرائيل بين ثلاثة أنواع "فئات" من التطورات التي تتعلق بعمليات التطرف (والتي تقيم على أنها لا يمكن السماح بها) بالنسبة إلى لإسرائيل، أنظر الجدول رقم (٧):

الجدول رقم (٧):

تصنيف الفئات المتطرفة

الفئة	**طريقة التعامل الإسرائيلي معها**
الفئة الأولى:	تتكون من أعمال إرهابية مضادة لإسرائيل تنطلق من أراضي دولة أخرى، وهنا تنتقم إسرائيل من هذه الدولة ليس من أجل الدفاع عن نفسها وحسب، بل لصالح الدولة المعنية أيضاً: فالحكومة العربية التي تسمح لمنظمة إرهابية بالعمل بحرية توجد وحشاً سينقلب ضدها في يوم ما، وما لم تتخذ خطوات لوقف التطورات المعادية لها وتُعيد سيطرتها الكاملة على بلدها فسوف تتوقف في نهاية الأمر عن الحكم.
الفئة الثانية:	تُطبق في حالة دخول أي قوات عسكرية عربية غريبة إلى أراضي دولة من الدول المحاذية لإسرائيل، وبشكل خاص (الأردن، سوريا، ولبنان)، الأمر الذي يُشير إلى أن إسرائيل معنية بشكل كبير باستقرار النظام في تلك الدول، وترى إسرائيل أن حدوث مثل ذلك الدخول "قوات عربية إلى أراضي عربية أخرى" يُمثل تهديداً لنظام الدولة التي تستقبل تلك القوات، وبالتالي تمنع إسرائيل حدوث مثل هذا الأمر وبالقوة وبالتعاون –ولو قسراً– مع الدولة العربية المُستقبلة، لإنهاء ذلك الدخول تحقيقاً للاستقرار.
الفئة الثالثة:	تختص هذه الفئة بالتطورات التي تُهدد بانقلاب عسكري أو شعبي قد ينتهي بوصول عناصر متعصبة ومتطرفة إلى السلطة في الدول المعنية، ولا علاقة لمثل هذه التهديدات بالصراع العربي– الإسرائيلي، فهي موجودة لأن الأنظمة في المنطقة تجد صعوبة في تقديم حلول لمشكلاتها الاجتماعية–الاقتصادية، لكن أية تطورات من هذا النوع تميل إلى قلب العلاقات القائمة بين إسرائيل وهذا النظام أو ذاك من جيرانها، وبالتالي تتدخل إسرائيل للقضاء عليه.

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر: (سعيد: أسرار مكشوفة، مصدر سابق، ص ٧١– ٧٢).

المطلب الثاني

محددات وعوامل السياسة الخارجية الإسرائيلية

محددات السياسة الخارجية الاسرائيلية

إن هناك مجموعة من العوامل تحدد السياسة الخارجية وتقسم الى محددات داخلية وأخرى خارجيه ويتأثر كل محدد بمجموعة عوامل بما ينعكس بشكل مباشر على السياسة الخارجية الإسرائيلية، وأن أبرز هذه المحددات هي :[1]

المحددات الداخلية :

١. **العامل الجغرافي:** فكون إسرائيل من الدول التي تمتاز بضآلة مساحتها الجغرافية وفقدانها للعمق الإستراتيجي، وما يتبع ذلك من فقدانها للكثير الموارد الطبيعية مع إحاطتها بمجموعة من الدول التي لا ترتبط معها بعلاقات إقتصادية وسياسية إلا في حدود ضيقة، الأمر الذي ترتب على إسرائيل تحملها أعباء أمنية تدفعها للدفاع عن حدودها، كما دفعتها هذه العوامل إلى محاولة التوسع.

٢. **العامل الديمغرافي:** إذ تسعى إسرائيل إلى إستقطاب يهود العالم وتخليصهم من الشتات، وقد قال بن غوريون في هذه المناسبة: "إن إسرائيل لا يمكن أن تضمن أمنها بدون هجرة"، الأمر الذي يضع على الدول الإسرائيلية في شأنها الخارجي بناء علاقات مع الدول سواء لإستقطاب يهودها أو تنويرهم بالفكر الصهيوني وحقهم في فلسطين.

٣. **العامل الاجتماعي والثقافي :** فقد راعى السياسيون الإسرائيليون نفسية الإنسان الإسرائيلي من خلال إتباع الصيغ المستندة عن الأفكار الصهيونية المتعلقة بالعظمة والشعور بالتفوق، والخوف وعدم الثقة بالآخرين نتيجة لما تعرض له اليهود من إضطهاد وإبادة عبر التاريخ، الأمر الذي ولد لدى

---

[1] المومني، وشلبي: المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص ٢٠٢- ٢١٠.

الإنسان اليهودي الشعور بعقدة الإضطهاد الجماعي، وزرع في نفسه بأن إسرائيل واليهود في معسكر، والعالم كله بمعسكر آخر، مما أعطى اليهودي ميلاً نحو إتباع سياسة الحقد والعنف، وهنا يقول "مناحيم بيغن": "بالدم والعرق سوف ينشئ جيل متكبر وكريم وقوي"، وقال مقولته الشهيرة: "أنا أحارب إذن أنا موجود".

٤. **العامل الإقتصادي:** يعتبر هذا العامل من العوامل المهمة في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية، كما أنه يُعد أحد المقومات الرئيسية لنظرية الأمن الإسرائيلي حيث تضع إسرائيل مبدأ التفوق الاقتصادي في المنطقة كأحد أولوياتها ضمن سلم سياستها الخارجية، وقد اعتمدت إسرائيل كثيراً على القوة العسكرية لرفد إقتصادها الوطني لمواجهة القوة الإقتصادية العربية الكبيرة، كما وأن التطورات الإقتصادية العالمية أوجبت على إسرائيل إنتهاج سياسات تتلاءم مع تلك التطورات، الأمر الذي أثر كثيراً على سياستها الخارجية، خصوصاً وأن هناك نقصاً في الموارد الإقتصادية في إسرائيل.

٥. **العامل الأمني والعسكري:** إذ أن للمؤسسة العسكرية في إسرائيل لطبيعة الدور المناط بهذه المؤسسة على المجتمع والسياسة الإسرائيليتين أثر كبير على تحديد أولويات السياسة الخارجية (كما سبق وأن أوضحنا)، فالأمن القومي في إسرائيل لا يتحقق إلا بوجود جيش قوي قادر على أداء المهمة الملقاة على عاتقة في مواجهة الأعداء. [1]

[1] المومني، وشلبي: المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص ٢٠٢- ٢١٠.

المطلب الثالث:

أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية

بالإضافة إلى امتلاك إسرائيل حزمة من العوامل المساندة والداعمة لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، فهي بذات الوقت تتمتع بقدرتها على الاستفادة القصوى من أدوات سياستها الخارجية وخصوصاً الأدوات التالية: الأداة الدبلوماسية، الأداة العسكرية، والأداة الاقتصادية، وفيما يلي بيان لكيفية استغلال إسرائيل لهذه الأدوات ومدى نجاحها في ذلك:

أولاً: الأداة الدبلوماسية:

تسعى إسرائيل لكسب الشرعية الإقليمية والدولية، كما تبين أن إسرائيل تعرضت إلى حالات من المد والجزر في مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم، إلا أن مستوى العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية قد شهدت تنامياً واضحاً في أعقاب مؤتمر مدريد ١٩٩٣م واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣م، ففي نهاية العام ١٩٩٣م أعلن "شمعون بيرس" وزير الخارجية الإسرائيلي أن إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية مع ١٣٧ دولة، وأن هذا العدد وصل في منتصف عقد التسعينات إلى ١٥٠ دولة.[1] ويُذكر أن إسرائيل مع مطلع الألفية الجديدة أقامت علاقات دبلوماسية مع ١٥٧ دولة من أصل ١٩٢ دولة عضو في الأمم المتحدة.[2]

كما وأن التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي شمل جميع قارات العالم، فعلى مستوى القارة الأفريقية، فإن إسرائيل ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع معظم دول القارة وعلى مستوى علاقات دبلوماسية متنوعة مع ٤٥ دولة أفريقية تمثل نسبة ٤٢.٤% من إجمالي نسبة البعثات الدبلوماسية في الخارج،[3] هذا

[1] عليان: الدلائل الإستراتيجية في السياسة الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٤١.
[2] الموسوعة الحرة، العلاقات الخارجية الإسرائيلية، ٢٠١٣/٩/٢٨م، على شبكة الانترنت، www.ar.wikipedia.org.
[3] الإدارة العامة لإعلام أفريقيا، تطور السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا، مجلة آفاق أفريقية، المجلد ١٠، العدد ٣٦، ٢٠١٢م، ص٢.

وتسعى إسرائيل إلى زيادة مستوى تمثيلها الدبلوماسي على المستوى العالمي، هذا وقد أقامت إسرائيل خلال العامين ٢٠١٠-٢٠١٢م نحو ١١ ممثلية دبلوماسية جديدة.[1]

ثانياً: الأداة العسكرية:

لا يوجد في إسرائيل فصل بين السياسة الخارجية والأمنية، فهناك لجنة واحدة هي "لجنة الخارجية والأمن" تشرف على الجهتين، ومن المعتاد أن يشغل رؤساء الحكومات منصب وزير الدفاع أيضاً، وبصفة عامة يتنازل رئيس الحكومة عن وزارة الدفاع إذا لم يكن لديه رأس المال السياسي الذي يمكنه من الاحتفاظ بالمنصب نفسه، وفي بعض الحالات يُرغم رئيس الحكومة عن التخلي عن حقيبة الدفاع لصالح رئيس جماعة منافسة داخل حزبه، وهيمنة الأمن على الدبلوماسية سياسة أرساها "بن غوريون" في بداية الخمسينات عندما أعلن صراحةً بقوله: "أن على السياسة الخارجية خدمة السياسة الأمنية"،هذا ولا تنسحب مركزية الأمن في المجتمع الإسرائيلي على السياسة الخارجية وحسب، بل تنسحب على العديد من المجالات الداخلية والمدنية أيضاً، لذلك، كانت المؤسسة العسكرية على الدوام أحد العوامل الرئيسية في تحديد السياسة العامة لإسرائيل.[2]

هذا وتستخدم إسرائيل علاقات التسليح كوسيلة في تنفيذ السياسة الخارجية، وكأداة دبلوماسية بحيث تصبح الروابط الناشئة عن تصدير السلاح بديلاً عن العلاقات الدبلوماسية الرسمية، والمفتوحة مع دول ليست مستعدة لإعتبارات محلية أو إقليمية لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل، وقد إستوعبت حرب الخليج هذه القاعدة في السياسة الخارجية الإسرائيلية، وفتحت أفاقا واسعة لها سواء في كسر الحواجز الإقليمية أو في إعادة مد الجسور مع إيران وتغذية الحرب وإشغال العراق بها، وتُعد الأرقام

[1] مجلة بكرا، إسرائيل افتتحت ١١ ممثلة دبلوماسية، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٩/٢٨م، www.bokra.net.

[2] بيري، يورام، جنرالات في مجلس الوزراء: كيف يشكل الجيش سياسة إسرائيل؟، ترجمة: حسن خضر، رام الله- فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٧م، ص ٥٧.

التي بلغتها إسرائيل في علاقات التسلح مع دول العالم حداً مُثيراً، إذا ما أخذت في الإعتبار عزلة إسرائيل الدبلوماسية الرسمية، إذ تشير الإحصاءات خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٨٤)إلى أن إسرائيل تعاملت مع ٥١ عميلاً في حين أن عدد الدول التي تتعامل رسمياً في شراء السلاح مع الولايات المتحد بلغت ٦٧ دولة، والإتحاد السوفيتي مع ٢٩ دولة.[1]

ثالثاً: الأداة الإقتصادية:

ترى الرؤية الإستراتيجية أن للإقتصاد دور كبير في تفعيل وتعزيز خططها في المنطقة، فهو ضرورة ملحة لتعزيز السلام، كما وأنه حاجة من إحتياجات الإقتصاد الإسرائيلي، فإذا كانت الضمانات الأمنية ونزع السلاح، والتعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة تمثل الضمانات اللازمة لفرض السلام، فإن التدفق الحر للسلع والأفكار هما وحدهما الدعامتان القادرتان على تعزيز السلام وإكسابه الصبغة الوحيدة المقبولة للمفهوم الإسرائيلي، وقد بدأت الأدبيات الإسرائيلية الخاصة بهذا الإتجاه تظهر بشكل جاد منذ أول السبعينات من القرن الماضي، ومن تلك الدراسات، دراسة بعنوان "الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠م" التي أصدرتها رابطة السلام في تل أبيب عام ١٩٧٠م تتضمن تصوراً لمجموعة من المفكرين الإسرائيليين للحياة في منطقة الشرق الأوسط في نهاية القرن إنطلاقاً من فرضية السلام الإقتصادي في المنطقة، وينطوي هذا المفهوم للسلام الإقتصادي على إزالة العوائق والحدود بين إسرائيل والبلدان العربية والشرق أوسطية، وحرية تدفق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج سواء في إطار سوق مشتركة للشرق الأوسط أو سوق مشتركة لدول البحر المتوسط تضم الدول العربية والأوروبية المُطلة على البحر المتوسط وإسرائيل.[2]

وبعد إنتهاء الحرب الباردة، ونشوء النظام العالمي الجديد، بدا واضحاً للصهيونية العالمية الدور القيادي الجديد للشركات الدولية العملاقة "الشركات متعددة الجنسيات" التي بدأت تسيطر على

[1] البزاز، العقرب، إسرائيل وحرب الخليج، مصدر سابق، ص ٥٣- ٥٤.
[2] عوض: الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مصدر سابق، ص ٢٨- ٢٩.

الإقتصاد في عالم فقد ضوابطه الفكرية والإقتصادية والثقافية والدينية، فقد بدأ العالم يتجه نحو نظام عالمي جديد على قاعدة المنافسة الإقتصادية المفتوحة وحرية انسياب رأس المال، ضمن سياسة الإعتماد على آلية السوق الحرة كوسيلة أكثر فاعلية للسيطرة على الإقتصاد العالمي، وبالتالي –أدرك اليهود– أن على شعوب العالم ودولها التي تتزايد مديونيتها إلى الدرجة التي يسهل معها السيطرة على قراراتها ومصيرها، وهذا يتناغم بالضبط مع المفاهيم اليهودية التي تتميز بها اليهودية تاريخياً، وبذات الوقت أيقنت إسرائيل أن الدعم غير المحدود لها لن يستمر للأبد، فالنظام العالمي الجديد الذي يعتمد على الربحية للشركات متعددة الجنسيات لن يعترف بأي دين أو عرق أو حزب، وبالتالي لا مكان للهبات غير مدفوعة الثمن فيه، وبالتالي، فإن إسرائيل لن تستطيع الإستفادة من مميزات هذا النظام إلا بقدر نجاحها في تبادل المنافع والمصالح معها، ومن هنا لن تكون لإسرائيل أي تفوق إلا عن طريق بحثها عن دور إقتصادي قادر على التفاعل إيجاباً مع هذا النظام الجديد وآلياته، وأن هذا الدور الجديد لإسرائيل لن ينجح إلا من خلال التفاعل الإيجابي مع المحيط العربي والشرق أوسطي الذي يملك موارد إقتصادية هائلة، وإستغلال ذلك لصالح إسرائيل.[١]

[1] مصطفى، فضل، اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، بيروت- لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١م، ص ٧٨-٧٩.

المبحث الثالث :

محاور السياسة الخارجية الإسرائيلية

تشتمل محاور السياسة الخارجية الإسرائيلية على هدف إستراتيجي أساسي وهو المحافظة على الدولة اليهودية قوية في مواجهة العرب، من خلال التركيز على ضرورة التوسع والتفوق والإستقرار، وهناك قول مشهور حول ذلك لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "بن غوريون" عندما تحدث عن الوضع العام، قائلاً: "إن الدول العربية تستطيع أن تتحمل ضربات وهزائم عديدة أما إسرائيل فإن هزيمة واحدة هي نهايتها"، وبالتالي وضعت الإستراتيجية الإسرائيلية على أساس أن تظل القوة الإسرائيلية قوة متفوقة على العرب، في الوقت نفسه تعمل إسرائيل على منع تطور القوى العربية ومنها منظمة التحرير الفلسطينية، وإستخدام كافة التدابير والوسائل في سبيل تحقيق هذه الإستراتيجية،[١] وفيما يلي بيان للمحاور الثلاث التي يتعامل معها النظام الإسرائيلي على صعيد: القضية الفلسطينية، والمستويين الإقليمي والدولي، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول:المحور المحلي \ القضية الفلسطينية.

المطلب الثاني: المحور الإقليمي.

المطلب الثالث:المحور الدولي.

[1] أبو عفيفة: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٤١٧.

المطلب الأول:

المحور المحلي القضية الفلسطينية

تعتبر "فلسطين" جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي، فالحركة الصهيونية هي التي تسببت في نشوء دولة إسرائيل على الأراضي العربية الفلسطينية، كحل نموذجي للتخلص من حالة الاضطهاد التي واجهها اليهود في أوروبا وخصوصاً في الثلاثينات من القرن العشرين عندما بدأ الاضطهاد النازي ليهود ألمانيا، والذي شمل في الأربعينات أوروبا الوسطى والشرقية وبعض دول أوروبا الغربية، مما جعل الحركة الصهيونية تكثف نشاطها وتسعى لكسب التأييد الواسع من اليهود ومن الدول المعادية للنازية، والمنتصرة عليها في نهاية الحرب العالمية الثانية، بغيت قيام دولة يهودية في إسرائيل، إلى أن تم لها ذلك عام ١٩٤٨م بإنتهاج آليات القتل والتخريب والتهجير لسكان فلسطين الأصليين.[1]

مراحل السياسات الخارجية الإسرائيلية في التعامل مع الفلسطينيين وهي :

المرحلة الأولى : قبل إنشاء دولة إسرائيل

كان الهدف في هذه المرحلة إنشاء الدولة وكسب التأييد الدولي.

المرحلة الثانية :بعد إنشاء الدولة الإسرائيلية

١-الحفاظ على الدولة وتوسعها.

٢-صياغة الأهداف للسياسة الإسرائيلية والمتمثلة بمفهومي الأمن والسلام وآليات تطبيقهم من الوجهة الإسرائيلية.[2]

إستخدمت إسرائيل في المرحلة الثانية عدة إستراتيجيات لتحقيق أهدافها من خلال ما يلي :

[1] الموعد: إسرائيل والمتغيرات الدولية، مصدر سابق، ٥١.
[2] الموعد: إسرائيل والمتغيرات الدولية، مصدر سابق، ٥١.

١. تهجير الفلسطينيين: وذلك على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الأول حاولت إسرائيل تفريغ كل فلسطين من مواطنيها، أما على المستوى الخارجي "الإقليمي"، فعمدت إسرائيل إلى تذويب الفلسطينيين في المجتمعات العربية، وبخصوص الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م فإن إسرائيل عمِدت إلى إتباع آلية التهجير غير المباشر من خلال التضييق المعيشي على السكان، إذ صنعت إسرائيل ظروفاً أمنية وإقتصادية وإجتماعية صعبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما دفع العديد من المواطنين إلى الخروج بحثاً عن العمل والأمان في الدول العربية والأجنبية.[1]

٢. إغتصاب الأراضي والثروات والمياه فيها، وإنتزاع ممتلكات الجماعات والأفراد بالقوة، والقيام بالمجازر والجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين وغيرهم من العرب، كحملات الإبادة والتشريد الدورية على الفلسطينيين وخصوصاً في حرب ١٩٦٧م وإجتياح لبنان لملاحقة الفلسطينيين ١٩٨٢، والانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠م وأحداث غزة مما يشكل خرقاً للمواثيق والقرارات الدولية.[٢]

٣. الإستيطان: إن المفهوم الإسرائيلي الصهيوني للإستيطان يقتضي تجميع أكبر عدد من المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية إنطلاقاً من الفكرة الصهيونية القائلة: "لا صهيونية بدون إستيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضٍ وتسييجها"،[٣] ومن ثم يعتبر الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية من أبرز مظاهر الصراع العربي- الإسرائيلي، فإسرائيل هي بالأساس مستوطنة كبيرة نشأت من خلال عمليات إستيطان إستعماري إحلالي يقوم على إحتلال الأرض ومن ثم إسكانها بالمستوطنين اليهود المهاجرين،[4] هذا وتتأتى خطورة الإستيطان أيضاً من أنه يقضي على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس، [5]

---

[1] قاسم، عبد الستار، تهجير الفلسطينيين، موقع الجزيرة نت: مقالات وتحليلات، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٢٦م، www.aljazeera.net.

[2] سويد، الصراع على أرض التسوية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٤١.

[3] إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، مصدر سابق، ص ١٦.

[4] بركات، نظام، الاستيطان وفرص الحرب والسلام، مركز دراسات الشرق الأوسط، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٢٥م، www.mesc.com.jo.

[5] إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، مصدر سابق، ص ١٨٧.

هذا وتتبع إسرائيل سياسة التمييز العنصري، فالإيدولوجيا الإسرائيلية- الصهيونية تقوم على:[1]

١. اعتبار اليهود العرق المميز عن باقي البشر في شتى الميادين، واليهودية كدين أعلى متفوق يجب أن يعلو على بقية الأديان والشرائع.

٢. أن العقيدة اليهودية- الصهيونية هي العقيدة الوحيدة التي يجب في ضوئها السير في الكيان الإسرائيلي وهي التي تتحكم في توجيه المجتمع الإسرائيلي والمجتمعات الواقعة تحت سيطرته، وهي الأساس في الملكية والحياة العامة والخاصة والحقوق الأساسية.

إذاً فإن إسرائيل في تعاملها مع الداخل الفلسطيني تستخدم أدوات وسياسات: (التهجير "تهجير العرب واستقطاب اليهود"، استلاب الأراضي، العنف، التمييز العنصري، وإنكار حق الشعب الفلسطيني)، وكل ذلك بالاعتماد على إستراتيجية محددة تضعها إسرائيل في مجالي الأمن والسلام، تلك الإستراتيجية التي تتبعها الخارجية الإسرائيلية مع عموم العرب وتنعكس ثمارها في تحقيق أهدافها في فلسطين، فقد تصدرت نظرية الأمن الإسرائيلي ثم الرغبة المعلنة في إحلال السلام، إلا أن قادة إسرائيل اعتبروا "الأمن" الهدف الحقيقي والأهم، فالسلام في المفهوم الإسرائيلي يعني فرض الإستسلام على العرب، وذلك لأنه يُفرض من موقع "القوة"، فإذا ظهرت إسرائيل أمام العرب قوية إلى درجة يصعب قهرها بالقوة، فإن الطريق عندئذ قد فتحت للمفاوضات المباشرة وللسلام، وقد أكد "بن غوريون" المفهوم ذاته حين قال: "إنه الطريقة الوحيدة لإقناع العرب لصنع السلام هي رؤية إسرائيل قوية"، وبناء عليه، فقد إحتلت مسالة الأمن في كل المفاوضات العربية- الإسرائيلية التي تمت بدءاً من اتفاقات "رودس" عام ١٩٤٩ موقعاً مركزياً في الأولويات الإسرائيلية، وظل هاجس الأمن حاضراً بقوة قي سير

[1] داغر، إسرائيل والصراع المستمر، مصدر سابق، ص ١٢٣.

المحادثات والمفاوضات العربية– الإسرائيلية في مفاوضات مدريد ١٩٩١م وإتفاق أوسلو ١٩٩٣م وفيما بعد إتفاق "وادي عربة" للسلام مع الأردن ١٩٩٤م،[1]

انظر جدول رقم (٨) الذي يوضح عدد المستوطنين اليهود والحروب الإسرائيلية– الفلسطينية

جدول رقم (٨)

عدد المستوطنين اليهود والحروب الإسرائيلية – الفلسطينية

السنة	١٩٤٨–١٩٩٣	١٩٩٣–٢٠١٢	ملاحظات
عدد المستوطنين	٥٤٥,٢٥٢	٥٠٠,٠٠٠	٥٤% من المستوطنين في القدس \١٥,٤١% من اجمالي عدد سكان اسرائيل هم من العرب
نسبة الاراضي المحتلة		%٧٥	
عدد الحروب	٨٥	٣٦	يلاحظ تراجع باللجوء الى القوة العسكرية في الفترة الثانية

تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر :

تقرير حول جميع المجازر التي إرتكبتها إسرائيل في فلسطين،مجلة الحرية، ٢٠١١
http://diffaf.blogspot.com/2009/01/1937-history-of-zionist-massacres-of.html

المجازر الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني منذ النكبة عام ١٩٤٨ –مجزرة غزة ٢٠٠٨،مجلة الحرية ٢٠١١
http://alhourriah.org/archeive/31907

[1] مخادمة، ذياب، ومحمود، خالد وليد، إسرائيل وخيارات الأمن والسلام، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠٠٨م، ص٥٤-٥٧.

المطلب الثاني:

المحور الإقليمي

تسعى إسرائيل في إستراتيجيتها إلى البقاء والحفاظ على ذاتها وعلى كسب الشرعية لبقائها وتعمل جاهدة لتكون قوة إقليمية، كما أنه لا يمكن تحقيق أهداف إسرائيل في الداخل الفلسطيني من: توسع، وتهجير، واستقطاب، وعنصرية، دون الأخذ بإستراتيجيات إقليمية ودولية، وعند الحديث عن الإستراتيجية الإسرائيلية الإقليمية، يتضح أن إسرائيل تستخدم العديد من الإستراتيجيات لعل أبرزها: التطويق، التفتيت، السلام المشروط، التطبيع، والردع.

وفيما يلي بيان لتلك الإستراتيجيات الإسرائيلية:

تسعى الإستراتيجية الإقليمية لإسرائيل على فرض السلام، إلا أن إسرائيل تفهم السلام على أنه علاقة تحتوي على ثلاثة عناصر هي: الأول، أن هذه العلاقة يجب أن تتضمن حواراً بين الأطراف الذي كانوا يشتبكون بالنزاع، والثاني، أن هدف هذا الحوار يبتغي الوصول إلى حلول مشتركة، والثالث، أن السلام يجب أن يأخذ شكل علاقة قادرة على إيجاد آفاق ونماذج جديدة للتعاون، وهكذا فإنه عندما يقول العرب "لا تجارة مع إسرائيل، لا اتصالات ومواصلات معها، ولا حدود مفتوحة مع إسرائيل – فمعنى ذلك أنهم يقولون إن السلام في رأيهم لا يعني وجود صلة إنسانية بينهم وبين إسرائيل، أي أنه لا علاقة، ومن ثم لا حلول مشتركة، وإذن فإن ما يقترحه العرب هو شيء ليس له "معنى السلام" ولا "طبيعة السلام" كما تتصورها إسرائيل، هذا ويرتبط المفهوم الإسرائيلي للسلام بالتطبيع، وأن المضمون الإستراتيجي للسلام وللتطبيع لا يعني مجرد التسليم بوجود إسرائيل، أو مراجعة للعقل العربي، أو إحداث تغير في نمط السلوك العربي حيال إسرائيل، أو حيال طرف ثالث قد يؤثر عليها فحسب، لكنه

يتضمن أيضاً التسليم بمطالب أمنية وإقليمية، ففي قلب مصطلح السلام يقع مفهوم الأمن الإسرائيلي، الذي تطور من مجرد تكوين قوة ردع عالية ومنع قيام ائتلاف عربي معاد، إلى تضمينه مفاهيم جديدة مثل "العمق الاستراتيجي" و"حدود يمكن الدفاع عنها" " والأمن المائي "وهي مصطلحات غامضة ليس لها مدلولات محددة وتختلف باختلاف موقع طرحها، وقد تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي مرة أخرى بعد حرب ١٩٧٣م وسلسلة الاتفاقيات العسكرية التي أعقبتها، فتم التحول إلى مفهوم "السيطرة الكيفية والإستراتيجية للأراضي في ظل حدوث تسوية سياسية" وبحيث تكون المناطق المعادية –أي البلدان العربية– مفرغة من السلاح الإستراتيجي، بحيث تبقى هناك فجوة إستراتيجية في التسليح بينها وبين إسرائيل.[١]

وهنا لابد من التركيز على إستراتيجية الردع الإسرائيلية، هذه الإستراتيجية التي رسمتها إسرائيل منذ قيامها هي الإستراتيجية التي تجعلها قادرة على الردع أو التخويف، فقد أخذت إستراتيجية إسرائيل العسكرية تركز على التفوق العسكري على الدول العربية مجتمعة وحاولت بعض الدول العربية أن تبني توازناً إستراتيجياً عسكرياً مع إسرائيل (مصر، سوريا، والعراق) ولكنها لم تستطع، فقد عملت أمريكيا على عقد تحالف استراتيجي مع إسرائيل عام ١٩٨١م مُبقيةً إياها الأقوى عسكرياً والمتفوقة على كل الدول العربية، وقد تمكنت إسرائيل من استغلال تفوقها الاستراتيجي بتخطيط وعلمية، وتمكنت بأعمالها من رسم مستقبل المنطقة حسب مصلحتها وما يقتضيه أمنها[٢]

وإزاء الطوق الدائري "العربي" الذي يحوطها لم تكتفِ إسرائيل بالحركة عند خط التصادم المباشر مع هذا التطويق العربي، بل وسعت من دائرة الحركة المتتالية خلف هذا الطوق لإرغام قوة

[1] عوض، محسن، الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، بيروت- لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م، ص ١٣، ٢٢.

[2] غوانمة، يوسف حسن، الأردن وفلسطين وتحديات المشروع النهضوي، عمان- الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م، ص ١٠٩-١١٠.

الدفاع العربي على التحول من خط التماس في مواجهة إسرائيل إلى الاستدارة في الخلف وتشتيت هذه القوة في اشتباكات واستنزافات بعيدة عن الدائرة الأولى. [١]

وتعتمد الإستراتيجية الإسرائيلية وفق هذا التقسيم على مبدأين هما: التطويق والتفتيت لإنهاك القوى المحيطة بإسرائيل، ويمكن وضع التسلسل التالي لدوائر تحرك السياسة الخارجية الإسرائيلية، وهي:[٢]

١) **الدائرة الأولى:** طوق دول المواجهة ذات التماس المباشر وتتمثل في مصر، الأردن، سوريا، ولبنان، وقد اشتبكت هذه الدول منذ العام ١٩٤٨م في أربعة حروب رئيسية وهي حرب ١٩٤٨ وحرب العدوان الثلاثي ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣واشتباكات ثانوية وبدرجات متفاوتة، ولكنها تتوحد على إدامة التصادم الذي تتخلله فترات سكون وانتقال هي أشبه ما تكون بحروب نائمة.

٢) **الدائرة الثانية:** وتُمثل دول العمق العربي، التي تمدّ الدائرة الأولى بأسباب القوة المضافة، وتغذيتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ويوجد في هذا العمق، رصيد أساسي للوجود الفلسطيني المتوزع في أقطار الدائرة الثانية، كما يوجد فيها القوة الاقتصادية الأساسية للعرب، وتمتد هذه الدائرة من العراق وحتى شمال أفريقيا على شكل ربع دائرة مساندة للطوق الأول.

٣) **الدائرة الثالثة:** وتُمثل دول الجوار المحيطة بالوطن العربي، وهي خليط في الانتماء القومي والديني له، وتتوزع على أطراف الأقطار العربية في أسيا وأفريقيا، وهي دول ذات مصالح وسياسات تتقاطع المصالح العربية ويمكن إثارة حالة السُبات في هذا التداخل لتحقيق مبدأ شد الأطراف، وتشمل هذه الدائرة دول التالية: تركيا، إيران، إثيوبيا، تشاد النيجر، والسنغال، وتسعى إسرائيل لإقامة التحالفات في هذه الدائرة الثالثة، والاستدارة من الخلف على الطوقين الثاني والأول. [٣]

---

[1] البزاز، سعد، **العقرب: إسرائيل وحرب الخليج التفتيت والتطويق**، لندن- بريطانيا، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، ١٩٨٧م، ص٣١، ٣٧-٣٨.

[2] البزاز، سعد، **العقرب: إسرائيل وحرب الخليج التفتيت والتطويق**، لندن- بريطانيا، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، ١٩٨٧م، ص٣١، ٣٧-٣٨.

[3] البزاز، إسرائيل وحرب الخليج التفتيت والتطويق، مرجع سابق، ص٣١، ٣٧-٣٨.

وعند الحديث عن هذه الدائرة الثالثة، فإن إسرائيل سعت إلى نسج شبكة من التحالفات أو التفاهمات مع دول الجوار الجغرافي غير العربي، فوقعت إتفاقاً للتعاون الإستراتيجي مع تركيا في فبراير ١٩٩٦م (هذه الدولة التي إعترفت بإسرائيل مبكراً عام ١٩٤٩م)، ووطدت علاقاتها مع إيران وأثيوبيا، وفي نفس الوقت لم تتوقف المحاولات للتواجد على أطراف العالم العربي، وتمكنت من توطيد وجودها في شمال العراق بعد ١٩٩١م ثم في العراق بعد الإحتلال الأمريكي له في أبريل عام ٢٠٠٣م.[1]

العلاقات الإسرائيلية في "آسيا الوسطى"[2]

إهتمت إسرائيل ومنذ وقت مُبكر باختراق دول هذه المنطقة،وفقاً لإستراتيجية متكاملة تعتمد في مراحلها الأولى على التغلغل الإقتصادي من خلال نفوذ رجال الأعمال، ومن ثم إقامة الإستثمارات المُشتركة، كما وتم افتتاح عدد من فروع الوكالة اليهودية "سحتوت" في بعض عواصم دول آسيا الوسطى لتنظيم هجرة اليهود إلى إسرائيل، كما وتم إفتتاح المراكز الثقافية فيها للترويج للثقافة والأفكار الصهيونية وتعليم اللغة العبرية، إلا أن إسرائيل إستطاعت تحقيق تغلغلاً سياسياً وإقتصادياً وثقافياً متزايداً في جمهوريات آسيا الوسطى، وعند البحث عن أسباب ذلك التغلغل الإسرائيلي، تبرز ثلاثة أنواع رئيسية من الأسباب التي تُفسر ذلك هي: الأسباب الإستراتيجية، الأسباب الإقتصادية، الأسباب الأمنية، والجدول رقم (٩) يبين هذه العوامل:[3]

---

[1] جاد: إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، مصدر سابق، ص ٢٢.

[2] آسيا الوسطى: سُميت بذلك لأنها تقع في قلب قارة آسيا، وتبلغ مساحة هذه الرقعة الجغرافية (٣٩٩.٤٤٠.٠) كم٢ أي ما نسبته (٨.٣%) من مساحة قارة آسيا، وتتوزع هذه المساحة بين الدول التي تُشكل الكيان السياسي لهذا الجزء من الثارة، والتي هي: (القوقاز قازخستان، طاجيكستان، أوزبكستان، قيرغيزيا، تركمانستان، أذربيجان، جورجيا، وأرمينيا)، وتعتبر منطقة آسيا الوسطى كمنطقة جغرافية باباً مفتوحاً نحو منطقة الخليج والشرق عموماً، وأن من يُسيطر عليها يستطيع أن يُسيطر على الشرق، وقد تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لدول هذه المنطقة نظراً لقربها من مواقع ساخنة من آسيا، تتصارع فيها القوى الدولية والإقليمية، وما زاد من أهميتها الإستراتيجية هو تفجر البترول فيها بالإضافة إلى أنها غنية بالموارد الطبيعية، وهي من الناحية الثقافية تُعد محوراً لالتقاء الحضارات، إذ تتوسط بين الشرق والغرب وتفصل بين روسيا شمالاً والشرق الأوسط وبشبه القارة الهندية جنوباً، وعلى المستوى العرقي تضم منطقة آسيا الوسطى قوميات مختلفة سواء على مستوى المنطقة ككل أو على مستوى الدول، إلا أنها تتميز بتفوق العنصرين التركي والإيراني، ويبرز ذلك في كون اللغات المتداولة في الغالب هي لغات تركية أو فارسية، وعند الانتقال إلى المستوى الأيديولوجي، فإن منطقة آسيا الوسطى تعرف منذ انهيار الاتحاد السوفياتي تجاذباً قوياً بين تيارين رئيسيين هما: التيار العلماني والتيار الأصولي الإسلامي (المصدر: العضايلة، عبد الله فلاح عودة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، ٢٠١٢م، ص ٢٠-٣٠).

[3] العضايلة: التنافس الدولي في آسيا الوسطى، المصدر السابق، ١٢٤- ١٢٦.

الجدول رقم (٩):

أسباب التغلغل الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى

	الأسباب	الشرح
١.	**الأسباب الإستراتيجية**	- تحييد دور العرب والمسلمين في آسيا الوسطى، والحد من تطوير علاقاتها المشتركة، ما لتلك العلاقات من تأثير سلبي يُقيد التحرك الإسرائيلي في المنطقة، ويُسهم في إحداث تداعيات على خرق التوازن العسكري الإسرائيلي في غير صالحها. - تحسين الوجه الإسرائيلي وجعله مقبولاً لدى الأوساط الآسيوية الأمر الذي يُعزز من المواقف الإسرائيلية على المستويين الإقليمي والدولي. - تحاول إسرائيل الربط بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إذ أن جذب دول آسيا الوسطى في المشروع الشرق أوسطي يستحدث واقعاً جديداً في الشرق الأوسط لعلاج الخلل الكائن فيها كم خلال ضم دول غير عربية إليها إلى جانب إسرائيل.
٢.	**الأسباب الاقتصادية**	- احتضان دول آسيا الوسطى لطاقات علمية ضخمة ورثتها من تركة الاتحاد السوفياتي، ومنها كازاخستان التي كانت تعتبر من أكثر الجمهوريات السوفياتية تقدماً من الناحية العلمية، ووقوع مطار "بايكونور" الفضائي فيها والذي هو مركز إطلاق السفن الفضائية وتجارب الصواريخ والأبحاث. - استحواذ دول آسيا الوسطى على مواقع من الثروة ومصادر الطاقة، إذ أن تلك الثروات بحد ذاتها مُشجعة لإسرائيل قبل أي حسابات إستراتيجية أخرى، بالإضافة إلى المخزون الكبير من اليورانيوم والذهب والفضة، والمعادن الأخرى. - التنافس العالمي المتزايد للتوسع في أسواق آسيا الوسطى، وبالتالي تسعى إسرائيل لأخذ مكانة عالية فيها بغية تنمية وتطوير اقتصادها.
٣.	**الأسباب الأمنية**	التخوف المتزايد لدى إسرائيل من الأصولية الدينية في دول آسيا الوسطى، خاصة مع التقارب النووي الإيراني- الروسي، والوجود الإيراني الجيو سياسي في آسيا الوسطى، بالرغم من سقوط حركة طالبان، وهيمنة الإدارة الأمريكية على أفغانستان، لذا تعمل إسرائيل مع دول آسيا الوسطى للحد من الأصولية الإسلامية لكون هذه الأصولية تُشكل للطرفين عدواً مُشتركاً، مما أعطى دول آسيا الوسطى حافزاً لتعزيز علاقاتها وتعاونها الأمني مع تل أبيب.

١

[1] العضايلة: التنافس الدولي في آسيا الوسطى، المصدر السابق، ١٢٤- ١٢٦.

العلاقات الإسرائيلية – الباكستانية

مرت العلاقات الإسرائيلية الباكستانية بعدة مراحل هي :

المرحلة الأولى :١٩٤٨-١٩٩١

تبنت الباكستان خلال هذه المرحلة خطابا داعما للقضية الفلسطينية وساندت الموقف العربي ورفضت الإعتراف بإسرائيل

المرحلة الثانية : ١٩٩١-٢٠٠٠

مع بدء عملية التسوية في المنطقة وتزايد التقارب الإسرائيلي الهندي وإنخفاض الدعم الموجه للباكستان من دول الخليج أدركت أهمية تغيير موقفها إقامة علاقات مع إسرائيل وضرورة العلاقة بالنسبة لمصالحها الإستراتيجية. [١]

المرحلة الثالثة :٢٠٠١- ٢٠١٢

عندما إنتخب شارون أعلن برويز مشرف أن شارون قد يكون الرجل الوحيد المسؤول والذي يمكنه أخذ قرار بتعجيل إحلال السلام في الشرق الاوسط، وفي ٢٠٠٣ دعا مشرف لمؤتمر وطني لبحث إمكانية إقامة علاقات مع اسرائيل وخاصة بعد انسحاب اسرائيل من غزة، وتزايدت بعدها الاتصالات السرية بين البلدين بوساطة تركية انتقلت بعدها الى العلنية ولقاءات مباشرة تجسدت بلقاء وزيري خارجية البلدين في إسطنبول ٢٠٠٥ وإعلان مشرف إلتزامه بتطبيع العلاقات مع إسرائيل وصولا إلى علاقات دبلوماسية كاملة.

لم تطلب إسرائيل أي إتفاقات جانبية بشان المشروع النووي الباكستاني أو ضمانات بعدم توجيه ضربة لإسرائيل.

وأنكرت إسرائيل تورطها بالإتفاق مع الهند لضرب المنشات النووية الباكستانية. [١]

---

[1] عودة الميضين،مخلد عبيد، تطور العلاقات الباكستانية الإسرائيلية :الدوافع والأهداف والصعوبات، مجلة البحث العلمي،جامعة مؤتة ٢٠٠٧

الأهداف من العلاقات الإسرائيلية – الباكستانية [2]

من الجانب الإسرائيلي :

١- ضمان عدم مساندة الباكستان للمقاومة الفلسطينية أو إمكانية تزويدها بالسلاح كدولة إسلامية

٢- تقريب وجهات النظر بشان الملف النووي الإيراني وضمان عدم مساندة إيران بتطوير مشروعها النووي أو بيعها السلاح أو معدات التخصيب أو تدريب العلماء

من الجانب الباكستاني :

١- وقف إندفاع إسرائيل تجاه الهند

٢- الحصول على مزيد من الدعم والمساعدات الأمريكية

٣- التعاون العسكري مع إسرائيل لتحقيق توازن عسكري مع الهند

لكن لا يمكن تجاهل السياسة الإسرائيلية التي لا يمكن أن تسمح لدولة مسلمة كالباكستان بالإنفتاح على أنظمتها العسكرية ومعدات التسليح لديها.

كما استخدمت إسرائيل ضغوط دبلوماسية وتقارير الإستخبارات الإسرائيلية من أجل وقف دعم الباكستان للمشروع النووي الإيراني وخاصة بعد التهم التي وجهت الى عبد القادر خان، ومع كثرة الضغط الإسرائيلي والأمريكي على الباكستان اضطرت الباكستان الى إنكار مساعدتها لإيران.

العلاقات الإسرائيلية – التركية

تعتبر العلاقات الإسرائيلية –التركية تعود بجذورها الى مسافات بعيدة تاريخيا حيث كانت الدولة العثمانية أول من أحتضن اليهود بعد الإضطهاد الذي واجههم في اوروبا ولم تواجه إسرائيل

[1] عودة الميضين،مخلد عبيد، تطور العلاقات الباكستانية الإسرائيلية :الدوافع والأهداف والصعوبات، مجلة البحث العلمي،جامعة مؤتة ٢٠٠٧
[2] صالح،عبدالله،مستقبل العلاقات الباكستانية الاسرائيلية، دراسات على شبكة الانترنت ٩\١١\٢٠١٣
http://alasr.ws/articles/view/7053

مشكلات مع النظام التركي منذ تاسيس الدولة العبرية بشكل عام بإستثناء بعض التذبذبات بفترات متأخرة بسبب الأوضاع الإقليمية.

كما ساهمت تركيا بتوطين اليهود في فلسطين عندما فتحت خط للهجرة الجماعية الى الأراضي الفلسطينية بعد جمعهم من بلدان مختلفة في تركيا حيث وصل عدد المهاجرين من اليهود الذين قطنو تركيا ما يقارب ١٢٠ الف يهودي وذلك قبل إعلان قيام دولة إسرائيل

وأشار عزرا وايزمان إلى عمق هذه العلاقات إبان زيارته الرسمية لتركيا عام ١٩٩٤ فقال " إن إسرائيل لن تنسى مطلقا ما فعلته الأمبراطورية العثمانية عندما أحتضنت اليهود قبيل ٥٠٠ عام بعدما طردو من أوروبا "

وسعت الدولتان إلى توطيد هذه العلاقة من خلال عقد التحالفات ووقعت أول اتفاقية عسكرية رسمية عام ١٩٩٨ وتقضي بدعم العلاقات العسكرية والاقتصادية معا. [1]

أهداف العلاقات الإسرائيلية – التركية

من الجانب التركي

١- إن تعاون تركيا مع إسرائيل سوف يساعدها على اجتياز المشكلات الإقتصادية والسياسة الداخلية

٢- إن التعاون مع إسرائيل هو جزء من توجهاتها العلمانية التي تقف في مواجهة القوى الأصولية الإسلامية في تركيا حيث أن لإسرائيل باع طويل في مواجهة هذه المشكلة ويمكن الإستفادة من الخبرات الإسرائيلية من هذا الجانب.

[1] العلاقات التركية – الاسرائيلية،مجلة البينة،دراسات اقليمية،العدد ٣،٢٠٠٣

٣- فتح الطريق لتدعيم العلاقات التركية – الأمريكية مما سوف يسهل إنضمامها للإتحاد الأوروبي [١]

٤- ممارسة الضغوط على الدول المجاورة (سوريا،إيران،العراق،روسيا،اليونان) [٢]

من الجانب الإسرائيلي

١- ترى إسرائيل في تركيا معبر إلى القوقاز وآسيا الوسطى

٢- الإستفادة من الموارد الزراعية التركية والمياه حيث جرت العديد من المفاوضات لتزويد إسرائيل بالمياه التركية

٣- تجد إمكانية لتحقيق أهدافها العسكرية ومحاصرة الدول العربية وتحقيق أطماعها بالسيطرة على الشرق الأوسط [٣]

٤- دعم وضعها الإقليمي في مقابل القوى الإيرانية

٥- الضغط على سوريا وإيران وتحقيق أهدافها العسكرية ضد الدولتين من خلال :

أ- إمكانية إستغلال الأراضي التركية لضرب المنشات العسكرية والنووية الإيرانية لقرب الأراضي التركية من إيران بسهولة ويسر ودون عراقيل.

ب- إمكانية التجسس على إيران بإستخدام الأراضي التركية

ت- الإستفادة من الإمكانيات الطبيعية المتنوعة لتدريب الجهاز العسكري الإسرائيلي ضمن ظروف مناخية وطبيعية مشابهة لطبيعة ومناخ إيران وسوريا [٤]

---

[1] العلاقات التركية – الاسرائيلية،المرجع السابق
[2] عبدالعزيز،هشام فوزي،العلاقات العسكرية الاسرائيلية – التركية ١٩٩٣-١٩٩٨،بحث منشور مجلة جامعة ام القرى،السعودية،العدد٢٢،المجلد١٣
https://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm
[3] العلاقات التركية – الاسرائيلية،المرجع السابق
[4] عبدالعزيز،هشام فوزي،العلاقات العسكرية الاسرائيلية – التركية،المرجع السابق

المطلب الثالث

المحور الدولي

إسرائيل رغم وجودها المكاني بين دول العالم الثالث الشرق أوسطي، إلا انها دولة تنتمي إلى العالم الرأسمالي الغربي، فوجود إسرائيل في مكانها داخل منطقة الشرق الأوسط هو حقيقة لا ينكرها أحد، ولكن إسرائيل لا تكتفي بالإنتماء المكاني، لتجد في ذلك مبرراً لإعتبار نفسها دولة شرق أوسطية، لأن ذلك يتطلب وظيفة إقليمية تعبر عن هذه الدعوة وتجسدها، والحقيقة أن إسرائيل تجمع بين البعدين: فهي دولة تنتمي إلى العالم الرأسمالي الغربي، ولكنها من حيث وجودها تنتمي إلى دول العالم الثالث الشرق أوسطي، وبالتالي، فإن إسرائيل تسعى للعب أدواراً إقليمية ودولية، وبالنسبة للتقلبات في سياسات إسرائيل حول تحديد هوية الإنتماء الجغرافي والحضاري يتبين أن إسرائيل في بداية وجودها كانت تؤمن بأنها دولة غير منحازة، وهي تجعل من مفهوم الدولة الإشتراكية أحد أسس بناءها الفكري، وكانت ترفض أن ينظر إليها على أنها دولة شرق أوسطية، وهنا يقول بن غوريون: "إن إسرائيل تقع في الشرق الأوسط ولكنها ليست منه"، هذا وقد أثبتت الوقائع التي عاشتها إسرائيل أنها ليست فقط دولة منحازة بل أنها أداة متقدمة للرأسمالية ويربطهما رابط إستراتيجي هو في حكم التحالف.[١]

إلا أن هذه النظرة لإعتبار إسرائيل دول غير شرق أوسطية قد تغيرت بمرور الزمن"، وطبقاً لتصورات المفكرين الصهاينة الجدد، فإن تعبير إسرائيل عن وظيفتها كدولة منتمية إلى الشرق الأوسط يتجسد بجعلها عاصمة سياحية ومصرفية وإقتصادية عالمية من خلال: [٢]

ربط إسرائيل بالعالم الآسيوي من جانب والعالم الأفريقي من جانب آخر وربط كل ذلك بالعالم الأوروبي، هي بذلك تكون دولة شرق أوسطية غير دولة تنتمي لأوروبا، ويمكن إجمال العوامل التي

---

[1] المصري: الدولة العبرية والبحث عن هوية، مرجع سابق، ص ٩١- ٩٢.

[2] رزوق، أسعد، إسرائيل الكبرى، بيروت- لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣م، ص ٦٩-٧٠.

تمثل عناصر دافعة في السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تكرس الدعوة لاعتبار إسرائيل دولة شرق أوسطية وليست جزءاً من أوروبا على النحو التالي:[1]

١. دور اليهود الشرقيين المنحدرين من أصول عربية وشرق أوسطية، الذين يشكلون نصف السكان، ويملكون حنيناً للعودة للتعامل مع الأقطار التي انحدروا منها حيث ما يزالون يعتبرون أنفسهم أبناء ثقافات المجتمعات التي تركوها.

٢. السعي لتحقيق الهدف البعيد بجعل إسرائيل مركز الشرق الأوسط الإقتصادي والعلمي والسياحي والمصرفي والإتصالي، حيث يتعذر أن تكون إسرائيل مركز ثقل لمثل هذه الأدوار بالنسبة لأوروبا أو أي منطقة أخرى.

٣. الحاجة للتمتع بتفويض من الدول الكبرى للقيام بوظيفة إقليمية علنية ومباشرة تحظى بالرعاية الدولية وموافقتها وحمايتها بحيث ينتهي التعامل مع إسرائيل ككيان طارئ ومعزول عن الإقليم.

إذاً، فإسرائيل دولة شرق أوسطية ذات رؤى وأهداف عالمية، وتتبلور هذه الرؤى والأهداف العالمية من خلال جملة العلاقات التي تسعى إسرائيل مع جميع دول العالم وبالأخص الدول العظمى، حيث أن لإسرائيل إستراتيجية رمت وترمي إلى إقامة علاقات مع الدول الإقليمية والدولية الفاعلة، فقد سعت إسرائيل إلى تكريس تحالفها مع الولايات المتحدة باعتبارها الداعمة الرئيسية لأمنها من وجهة نظرها، والسند الرئيسي لكل ما تتسم به من عدوانية تجاه الدول العربية.

وبإستثناء العلاقات الإسرائيلية– الأمريكية ذات الطابع التحالفي والاستراتيجي الخاص، سنورد فيما يلي بعض أبرز العلاقات الإسرائيلية مع كل من: الصين، وأوروبا، الهند وروسيا التي توضح السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تحمل إستراتيجية للعب دور عالمي والإستفادة من ذلك الدور في تحقيق أهدافها، وفيما يلي بيان لذلك:

[1] رزوق، أسعد، إسرائيل الكبرى، مرجع سابق، ص ٦٩-٧٠.

العلاقات الإسرائيلية – الصينية

تعتبر إسرائيل من أوائل الدول التي أعترفت بالصين الشعبية وقبل الدول العربية إلا أن العلاقات إتسمت لفترة طويلة بالبطئ الشديد والتوتر ببعض الأحيان وعانت من التذبذب صعودا وهبوطا متاثرة بالموقف الصيني من القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي، كما تاثرت بظروف الحرب الباردة. [١]

بمطلع السبعينات شهدت العلاقات الإسرائيلية الصينية نوع من التقارب خاصة بعد محاولات التقارب الصينية – الأمريكية وذلك بمحاولة منها لإضعاف الإتحاد السوفيتي الذي إعتبرته الصين خطرا يهدد العالم وإعتبرته إسرائيل داعم للقضايا العربية

بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ تشكلت علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين تمثلت باقامة سفارات وتبادل السفراء وتوقيع اتفاقيات شراكة تجارية واقتصادية وعسكرية ودبلوماسية تبلورت لأعلى مستوى لها بزيارة الرئيس الصيني لإسرائيل عام ٢٠٠٠.

الهدف من العلاقات الإسرائيلية – الصينية

من الجانب الإسرائيلي :

تحيد دور الصين لضمان عدم دعم الصين للقضايا العربية حيث قدم الصينيون مساعدات مالية وعسكرية للفلسطينيين عام ١٩٦٤ معتبرين إسرائيل ذراع الغرب في الشرق الأوسط

ويلاحظ أن إسرائيل حاليا متمسكة بحليفها الإستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد تراجع الصين عن دعمها للقضايا العربية الذي كان السبب الرئيس من إنشاء العلاقة كما تعمل

[1] صبري، محمود، إسرائيل والحليف الاستراتيجي الجديد (دراسات)، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٩/٢٧م، www.turkistanweb.com.

على ضمان إستمرار علاقتها مع الصين وإعتباره حليف بديل لها في حال إزداد التوتر بالعلاقات الإسرائيلية – الأمريكية بسبب الخلافات على الملف النووي أو إحتمال تخلي أمريكا عن إسرائيل كما فعلت بتخليها عن بعض الأنظمة التي كانت حليفة لها. [١]

من الجانب الصيني :

وقفت موقف معارض من التوجهات الإسرائيلية لتوجيه ضربة لإيران أو فرض عقوبات إضافية عليها ويعود ذلك لأسباب إقتصادية بحتة حيث تعتبر إيران الدولة الثالثة المصدرة للنفط للصين وأي ضرر قد يلحق بإيران قد يصيب المصالح الصينية بشكل مباشر [٢]

العلاقات الإسرائيلية – الأوروبية

دعمت أوروبا إسرائيل منذ نشأتها تخطيطا وتنفيذا حيث كان وعد بلفور عام ١٩١٧ هو الركيزة الأساسية لإقامة الكيان الصهيوني على ارض فلسطين والتزام أوروبا بقيادة بريطانيا وفرنسا لدعم الهجرة اليهودية ودعم قدراتها العسكرية، ووفرت لها مقومات الإستمرار والبقاء بمشاركتها بحرب ١٩٥٦ العدوان الثلاثي وحرب ١٩٦٧ وتدخلت اوروبا وامريكا لحمايتها في حرب ١٩٧٣. [٣]

وتعززت العلاقات الإسرائيلية الأوروبية بعقد مجموعة من الاتفاقيات التعاونية التجارية والمالية[٤]

تؤثر الرؤية الأوروبية بشكل كبير بتحديد السياسة الخارجية الإسرائيلية وذلك من خلال:

أولا : تأثير العلاقات الإسرائيلية الأمريكية على علاقة إسرائيل بأوربا حيث أن أوروبا جادة بمسألة إحلال السلام في الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها ويحد من النفوذ الأمريكي بالمنطقة

---

[1] سوامي، كومارا، ما هي كلفة العلاقات الإسرائيلية الصينية، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٦م، ص٩.

[2] النعماني،محمد،المواقف الصينية من ايران وبرنامجها النووي،السياسة والعلاقات الدولية، الحوار المتمدن، العدد ٢٩٥٠، ٢٠١٠ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208417

[3] حمدان، أسامة، المواقف الأوروبية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية: حركة حماس نموذجاً، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠م، ص١-٢.

[4] مبيضين، مخلد، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٣م، مجلة المنارة، المجلد ١٣، العدد٤، ٢٠٠٧م، ص ٢٣-٢٥.

ثانيا : التحدي الذي واجه أوروبا بالتوفيق بين التزامها بالحفاظ على أمن إسرائيل من جانب والحفاظ على مصالحها في العالم العربي وتوضحت هذه المصالح بعد حرب ١٩٦٧ إلا أن أمريكا تفردت بقيادة التحالف الغربي والذي ساهم بالمشكلات التي واجهها الإقتصاد الأوروبي

ثالثا : المشاركة الفعلية لأوروبا للبحث عن حل للوصول الى تسوية سلمية في المنطقة لتحقيق مصالحها بعد الأزمة النفطية عام ١٩٧٣

وبالرغم من تراجع الدور الأوروبي بعملية السلام إلا أنه من خلال قمة فلورنسا أكدت على ان السلام في المنطقة يشكل مصلحة أساسية للإتحاد الأوروبي. [1]

في عام ٢٠٠١ بدأت أوروبا بالتحرك منفردة لطرح مبادرات لإحياء عملية السلام في المنطقة وإظهار عدم الرضا عن الإدارة الأمريكية في أفغانستان وتحميلها مسؤولية إستمرار الصراع في الشرق الأوسط.

وبدأت تظهر بعض التوترات في العلاقات الإسرائيلية – الأوروبية وأشار مستشار العلاقات الخارجية الإسرائيلية في أوروبا، ميتا كولاندو، إن "وجود تدهور دائم في العلاقات مع إسرائيل بات واضحاً، إضافة الى الخلافات حول موضوع السلام في الشرق الأوسط، وأزمة الملف النووي الإيراني، حيث أن إستمرار الخلاف الإسرائيلي مع الإتحاد الأوروبي سيؤثر على مكانة إسرائيل بشكل كبير [2] وأثر التوتر على العلاقات التجارية حيث أشار تقرير صادر عن معهد التصدير الإسرائيلي بداية كانون أول الماضي، فقد إنخفضت نسبة الواردات الأوروبية بنسبة ٨٪ حتى نهاية أيلول من العام ٢٠١٢ مقارنة بنفس الفترة للعام الماضي [3]

---

[1] مبيضين، مخلد، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٣م، مرجع سابق
[2] شحادة،آمال،إسرائيل امام ازمة علاقات مع الاتحاد الاوروبي،صحيفة الحياة،٢٠١٣، http://alhayat.com/Details/569650
[3] تقرير معهد التصدير الاسرائيلي،٢٠١٢، http://www.export.gov.il/eng/Branches/Consumption/Food/News/news,3142/

وبذلت أوروبا جهود واسعة في التوصل لإتفاق مع إيران بشان ملفها النووي ليس فقط للضغوطات التي تسببت بها إسرائيل على المجتمع الدولي بل ايضا لضمان السلام في الشرق الأوسط بما يلبي مصالحها في المنطقة ودخلت بجولة مفاوضات واسعة ضمن المجموعة السداسية ٥+١. [١]

إلى أن تكللت بالنجاح للوصول إلى إتفاق جنيف* الذي ضمن وقف العقوبات الاقتصادية على إيران لفترة ٦ شهور قادمة والاعتراف بها دولة نووية أمام ضمان وعود إيرانية بعدم السير بمشروع عسكري نووي وهذا ما فاقم من حدة التوتر السياسي بين اوروبا وإسرائيل التي أعتبرت الإتفاق لا يحقق أمنها القومي وهو ما أشار له بنيامين نتنياهو بتصريح له على إعتبار أن الإتفاق خطأ تاريخي وليس إتفاق تاريخي. [٢]

العلاقات الإسرائيلية – الروسية

بدأت العلاقة بين الدولتين عام ١٩٤٨ وصوت الإتحاد السوفيتي لصالح تقسيم فلسطين بالأمم المتحدة عام ١٩٤٧ تعرضت العلاقات الدبلوماسية الى فترات إنقطاع ١٩٥٣،١٩٥٦،١٩٦٧ بسبب رفض إسرائيل وقف إطلاق النار على الشعب الفلسطيني إلا أن عام ١٩٩١ شهد عودت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الدولتين وعقدت إتفاقيات في مجالات متنوعة علمية وتقنية وطبية وإقتصادية وعسكرية. [٣]

أهم هذه الإتفاقيات عقد في ١٩٩٥ من قبل وزارة الدفاع لكلا الدولتين تشمل توريد السلاح وتطويره لدى إسرائيل وعقدت صفقة لتزويد إسرائيل ب ٤٨ طائرة بدون طيار.

[1] اسكولاي افرايم،اوروبا ومستقبل ايران النووي،مركز القدس للدراسات،٢٠٠٤
http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=90&menu_id=10&cat_id=10
* انظر ملحق رقم (٣).
[2] Israeli statements on Geneva talks with Iran,Israel ministry of foreign affairs,28 Nov 2013,http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Iran/Pages/Israeli-statements-on-Geneva-talks-with-Iran.aspx
[3] نبذة عن العلاقات الروسية الاسرائيلية،موقع قناة (ار تي عربية)/ RT-Arabic.rt.com/info/29957

يذكر أن التعاون العسكري مع روسيا تم مع اكثر من دولة وذلك انطلاقا من سياسة روسيا الجديدة التي عمدت إلى فتح الأسواق على الدول الأخرى وأسواق السلاح والأسواق السوداء [١]

أهداف العلاقات الإسرائيلية – الروسية

قامت إسرائيل من خلال إستخدام الدبلوماسية المكوكية على فترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ لتوطيد علاقتها مع روسيا حيث انها أدركت أهمية روسيا كدولة مركزية عالمية ومدى تاثيرها ونفوذها في الشرق الاوسط وعلاقاتها الطيبة مع حلفائها العرب والمسلمين فعمدت الى الإستفادة من هذه العلاقة.

من الجانب الإسرائيلي

١- إمكانية عقد صفقات تجارية وإقتصادية وعسكرية على مستوى واسع بعد انهيار الإتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات

٢- العمل على قطع الطريق أما أعدائها الدائمين العرب والحاليين إيران وسوريا وحماس وحزب الله من خلال محاولات منع تزويدهم بالسلاح الروسي

٣- الضغط على روسيا لضمان عدم دعم روسيا لبرنامج إيران النووي او تزويدها بالأسلحة أو التقنيات النووية او الصاروخية وهنا تكمن أهمية الإتفاق العسكري الذي وقع عام ٢٠١٠ حيث لا يمكن بيع السلاح إلا من خلال موافقة الدولتين المصنعتين [٢]

٤- الحاجة الماسة للمهاجرين الروس المتدفقين الى إسرائيل (يذكر أن عدد اليهود الروس القاطنين في إسرائيل يقدر بحوالي مليون مستوطن)

٥- إستغلال علاقتها مع روسيا للتأثير بأحداث الشرق الأوسط

٦- تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية وخاصة تجارة الماس والمعادن الثمينة والأخشاب [٣]

---

[1] العزي،خالد ممدوح،العلاقات الروسية الاسرائيلية الجديدة،نبض سوريا،سبتمبر ٢٠١١
www.habd-sy.net/index.php/monaw3at/11080-2011-09-19-19-43-10.html

[2] العزي،خالد ممدوح،العلاقات الروسية الاسرائيلية الجديدة،المرجع السابق

[3] يوسف،ايمن و مصطفى،مهند،سياسة اسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة (تركيا،الهند،الصين،روسيا)المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية،رام الله،فلسطين،الطبعة الاولى،٢٠١١

من الجانب الروسي

١- تقوم روسيا بعلاقات مزدوجة ما بين إسرائيل والدول العربية وإيران وسوريا وسابقا أفغانستان رغبة منها بإستمرار الصراع في الشرق الأوسط وخاصة في المناطق الاسلامية والعربية مما يؤدي الى سحب الولايات المتحدة الامريكية الى العالم الاسلامي لتبقى بعيدة عن المنافسة على المحيط الروسي وتصبح روسيا الاهتمام الثاني على جدول الإهتمامات والأولويات الأمريكية

٢- إن دعم إيران وسوريا والمحافظة على عدم تقويض نظامهم يضمن لروسيا عدم وصول فئات سنية متشددة والمد الإسلامي الراديكالي الى السلطة وخاصة أنها تعاني من الجماعات السنية في شمال القوقاز ويمكنها القبول بفئة سنية وسطية في حال عجزت عن الحفاظ على نظام الأسد [1] كما أن إسرائيل قد تقبل بنظام علوي شريطة ان لا يكون تابعا لإيران.

العلاقات الإسرائيلية – الهندية

تعتبر العلاقات الإسرائيلية – الهندية حديثة حيث بدأت عام ١٩٩١ بعد بدء محادثات السلام العربية – الإسرائيلية وتوسعت بعدها لعلاقات إقتصادية وتجارية وزراعية وتكنولوجية.

أهداف العلاقات الإسرائيلية – الهندية

من الجانب الإسرائيلي

١- العمل على محاصرة إيران تقنيا وعسكريا حيث تحتفظ إيران بعلاقات وثيقة مع الهند وهذا ما عزز أهمية الهند بالنسبة لإسرائيل إلا أن إسرائيل ولغاية الآن لم تستطع تحقيق هدفها بالتأثير على الهند بعلاقتها تجاه إيران.

[1] فريدمان،جورج،زيارة بوتين الى اسرائيل،ترجمة مركز السوري للدراسات والابحاث،ستراتفور، www.sham-ngo.org/en-us/translation/translate17.qspx

٢- تعزيز تجارة السلاح الإسرائيلي كون الهند قوى صاعدة

٣- الرغبة في التعاون التقني للأغراض العسكرية والتجسسية

٤- تمثل الهند سوق كبير لصادرات الإسرائيلية وخاصة بعد تراجع الصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا

من الجانب الهندي والمصالح المشتركة للطرفين معا

١- مواجهة الإرهاب الإسلامي

٢- مواجهة قضايا الأسلحة النووية

٣- مواجهة دول الجوار المعادية (إيران بالنسبة لإسرائيل)(والباكستان بالنسبة للهند) [١]

[1] يوسف،ايمن و مصطفى،مهند،سياسة اسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة (تركيا،الهند،الصين،روسيا)المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية،رام الله،فلسطين،الطبعة الاولى،٢٠١١

الفصل الثالث

إنعكاسات المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الإسرائيلية

المبحث الاول :

التصور الإسرائيلي للمشروع النووي الايراني

تتخذ إسرائيل موقف عدائي متشدد تجاه المشروع النووي الإيراني وتضعه في مقدمة أجندتها الأمنية والسياسية وتتفق الرؤية الإسرائيلية مع ما وصفته الولايات المتحدة لإيران على انها " دول محور الشر " الراعية للإرهاب "، كما إن إمتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل يشكل خطرا حقيقيا ووجوديا على أمن إسرائيل، كما يضع حدا لإحتكار إسرائيل للسلاح النووي في المنطقة مما يحدث تغيرا واضحا في ميزان القوى في الشرق الأوسط بحيث تصبح إيران قوة إقليمية قوية وذات نفوذ في المنطقة ويحد من مكانة إسرائيل ودورها مما يتعارض مع مبادئها الإستراتيجية بضرورة التفوق العسكري [١]

وترى إسرائيل أنه لا يحق لإيران إمتلاك سلاح نووي لأنها قامت بالتوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية وإلتزمت بأن تكون غير نووية بينما إسرائيل لم توقع على هذه الإتفاقية حيث انها لا يمكنها الإلتزام بها ولن تقوم بتبني أي تغيرات أو ترتيبات إقليمية جديدة محتملة متعللة بالوضع الإقليمي حيث أنها تفتقر إلى وجود علاقات سلمية مع دول الجوار حتى أنها لا تمتلك اي قنوات إتصال مع العديد من الأنظمة المجاورة الذين لا يعترفون بحقها في الوجود. [٢]

1 المطيري، عبد الله فالح، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، ٢٠١١م،ص ٨٦

Landau,Emily B, Asculai,Ephraim ,and Stein,shimon, Israel's Nuclear Ambiguity, Arms Control 2 Policy, and Iran: Is the Time Ripe for Basic Changes? INSS Insight No. 478, October 22, 2013

ومن الممكن أن يعمل على التخلص منها، كما أن نظام طهران لم يتوانى عن إظهار العداء لها من خلال التهديدات الشديدة التي توجهها لإسرائيل وتطعن بحقها في الوجود والسيادة.[1]

وبذلك فإن إسرائيل تجد أن إيران إذا إمتلكت السلاح النووي، فإن الدولة العبرية ستكون أمام خمسة مخاطر، هي:

١. أن ذلك سوف يُشكل تهديداً وجودياً مباشراً لإسرائيل، وخصوصاً أن هناك بعض القوى الدينية المُتشددة لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وبالتالي، فمن المُحتمل أن تسيطر تلك القوى على النظام السياسي الإيراني.

٢. إن امتلاك إيران للسلاح النووي، يؤدي إلى تشكيل مظلة نووية إيرانية في الشرق الوسط، وفي ظل هذه الظروف، فإن أي صراع في الشرق الأوسط، سواء كانت إسرائيل متورطة فيه أم لا، سوف يتأثر بالإشارات النووية الإيرانية، فمثلاً، إذا حدثت أي مواجهة مقبلة بين إسرائيل وحزب الله، فإن إيران سوف تصعد من جاهزيتها النووية، ومع عدم إستبعاد الرد الإيراني الواسع، فإن إسرائيل قد تُردع ويتم وقف العملية العسكرية في لبنان.

٣. أن امتلاك إيران للسلاح النووي، قد يؤدي إلى إشعال سباق التسلح في الشرق الوسط، حيث أن بُلداناً أخرى كمصر والسعودية وتركيا، لن تكون قادرة على تجنب الحاجة إلى الحصول على السلاح النووي، وبالتالي، فإن ذلك سوف يؤدي إلى إنهيار نظام حظر الإنتشار النووي.[2]

ويكسر نظام الإنفراد الإسرائيلي "بالقوة النووية الإقليمية"، بمعنى أنه قد يوجد نظاماً لتوازن القوى في المنطقة تكون إسرائيل فيه أحد أطرافه.

Landau,Emily B, Asculai,Ephraim ,and Stein,shimon, Israel's Nuclear Ambiguity

[2] إيلاند، جيورا، الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان، ٢٠١٠م، ص ١١-١٢.

٤. أن إمتلاك إيران للسلاح النووي من شانه أن يقوض الإستقرار الداخلي في الدول العربية، حيث يناضل الشيعة من أجل تحسين أوضاعهم السياسية، ويكمن أكبر خطر في ذلك في السعودية (٢٠% من سكانها شيعة) في منطقة مليئة بالنفط، ويمكن أن تطالب في حصتها النسبية من الثورة النفطية، أو ربما تتعدى ذلك إلى المطالبة بالحكم الذاتي.

٥. أن وجود إيران نووية من شانه أن يُعزز شرعية القوى المحافظة في إيران، كما يمكن النظر إلى هذا المشروع على انه نصر إسلامي، مما قد يحفز دولاً إسلامية أخرى، أو مجتمعات مُسلمة في دول غير مسلمة على رفع مستوى مطالبها، ومع أخذ هذه الخطورة في الحسبان، فإن إسرائيل قد أوضحت أن العمل العسكري ضد إيران هو أحد خياراتها المطروحة. [١]

يشار إلى أن الخلفية التاريخية والثقافية لدى اليهود ينتابها خوف دائم من خطر الابادة كما حدث لهم في محرقة " الهولوكوست " اثناء مواجهتهم لإضطهاد الحكم النازي حيث تعرضو لكثير من الإضطهاد والتعذيب ولاقى العدد الأكبر منهم مصيره بالحرق بالأفران أو قتلا بالرصاص والمجاعات والأوبئة. [٢]

وقام رئيس الوزراء نتنياهو بإستغلال ذكرى "الهولوكوست" ليقنع معارضيه من ضرورة توجيه ضربة عسكرية لإيران وأن هناك خطر إبادة حقيقي يترصد بإسرائيل إن أصبحت إيران نووية، وعلى إسرائيل أن تمنع إبادة ملايين أخرى من اليهود ودلل بعبارة واضحة " نذكر الماضي لنضمن المستقبل " أي أنه يجب عدم السماح لإيران بإمتلاك سلاح نووي لأنه سيشكل خطرا وجوديا كبيرا وخاصة أن إيران تعلن عن رغبتها بالقضاء على إسرائيل وتعمل جاهدة لتحقيق ذلك وتبذل جهودا مضاعفة للحصول على السلاح النووي لتحقيق هذه الغاية. [٣]

---

[1] إيلاند، جيورا، الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري،مرجع سابق، ص ١١- ١٢.
[2] روزيت،د.روبيرت ،أن تكون يهوديا إبان الهولوكوست "المحرقة "ياد غاشيم ١٠\١١\٢٠١٣ ص ٢٥ عبر شبكة الانترنت
http://www.yadvashem.org/yv/ar/holocaust/pdf/on_being_a_jew.pdf
* تابع ملحق رقم (٤)

إلا ان هناك العديد من المعارضين لقرارات نتنياهو وباراك بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية(*) واعتبروا أن تلك القرارات متسرعة وغير مدروسة حيث قدم هرتسل شيبر دراسة تحت عنوان " على إسرائيل ألا تهاجم " حيث أشار إلى أن توجيه ضربة الى إيران قد تشعل حربا في المنطقة وقدر إحتمالات الرد الإيرانية على النحو التالي :

- مهاجمة سلاح الجو الإيراني لإسرائيل.
- الإيعاز لحزب الله وحماس بقصف إسرائيل.
- مهاجمة أهداف أميركية في العراق.
- إطلاق صواريخ على إسرائيل وعلى أهداف أميركية في المنطقة.
- القيام "بأعمال إرهابية" في العالم ضدّ أهداف يهودية وإسرائيلية وأميركية.
- تفعيل سلاح البحرية الإيراني ضد أهداف إسرائيلية وأميركية. [١]
- إغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات النّفط، والذي يمرّ منه ما يقارب ٤٠% من صادرات النّفط في العالم
- تخفيض كمّيات تصدير النّفط والغاز، ما يؤدّي إلى ارتفاع سعرها.
- ضرب السّفن التي تعْبر مضيق هرمز أو الموجودة في الخليج. [٢]
- وذكر ان مراكز الأبحاث الأمريكية أصدرت دراسات بناءا على طلب من مجلس الأمن القومي الأمريكي أكدو من خلالها أن على من يرغب بمواجهة إيران أن تكون لديه الجاهزية للرد على كافة إحتمالات الردود الإيرانية وبالتالي فإن إسرائيل غير قادرة على الرد على كافة الإحتمالات المتوقعة

---

3 مجلي، نظير ، نتنياهو يستغل ذكرى «المحرقة» لإقناع الإسرائيليين بأنه لا يبث مشاعر الخوف عبثا، صحيفة الشرق الاوسط ، ٢٠١٢ العدد ١٢١٩٧عبر شبكة الانترنت http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=673575&issueno=12197#.Un-1DdKJQg0

1 شافيز،هرتزل،على اسرائيل ان لا تهاجم ايران " معهد هارتس" ٢٠١١،عبر شبكة الانترنت http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1526311

2 شافيز،هرتزل،على اسرائيل ان لا تهاجم ايران " مرجع سابق

وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الوحيدة القادرة على توجيه الضربة لإيران وتولي الرد على الردود الإيرانية المحتملة ويرى هرتسل بحسب الخطط التي وردت في الدراسات الأمريكية أن إحتمالات الردود الرادعة لإيران ستكون على النحو التالي :

- ضرب الأسطول الإيرانيّ وقواعده وكلّ وسائل إيران الحربيّة التي قد تُستخدم في إغلاق مضيق هرمز.
- ضرب أنظمة الدّفاع الجويّ ومراكز القيادة والسّيطرة الإيرانيّة.
- ضرب سلاح الجوّ الإيرانيّ وقواعد الصّواريخ الإيرانيّة، خاصّة منها الصواريخ بعيدة المدى.
- ضرب المنشآت النوويّة. [1]

ويرى افرايم كام بدراسة مقدمة الى معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي أن على إسرائيل أن تجد السبل للتعايش مع إيران نووية في حال فشلت الجهود تجاه إحباط مشروعها النووي وأن تجد سياسة ملائمة لتتمكن من الحفاظ على وجودها وذلك من خلال إنضمامها لحلف الناتو، والعمل على توقيع إتفاقية دفاع مشترك مع امريكا، وأن تجد قنوات إتصال مباشرة او غير مباشرة مع إيران أن أصبحت نووية لتحديد السياسات المتبعة والحدود الفاصلة والعمل على تقوية إمكانات الضربة النووية الثانية لإسرائيل، ومحاولة إنهاء حالة الغموض في السلاح النووي الإسرائيلي والإعلان عنه رسميا بالوقت المناسب [2]

وعلى الرغم من الإنقسام ما بين مؤيد ومعارض داخل الدولة الإسرائيلية بشان ضرب المنشات النووية الإيرانية إلا أن المعارضة لم تكن فقط من الداخل حيث واجهت إسرائيل رفض المجتمع الدولي بالتصويت ضد إيران ولكن إستطاعت إسرائيل أن تضغط على المجتمع الدولي ليفرض عقوبات

---

1 شافيز، هرتزل، مرجع سابق

2 Kam,Ephraim, A Nuclear Iran: AnalysisandImplications, http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&&articleid=338

إقتصادية على إيران لإعاقة إتمام مشروعها النووي وقام مجلس الأمن بإصدار سبعة قرارات خاصة بإيران :

١- القرار رقم ١٦٩٦ (٣١ يوليو ٢٠٠٦)، وقد طالب إيران بتعليق أنشطتها لتخصيب اليورانيوم استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لجعل هذا الطلب ملزماً قانوناً بشأن إيران.

٢- القرار ١٧٣٧ (٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦)، وقد فرض العقوبات بعد أن رفضت إيران تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، وطالبت بقطع التعاون النووي، وطالبت أيضاً تعاون إيران بالتعاون مع الوكالة الدولية، وتجميد أصول عدد من الأشخاص[1] والمنظمات المرتبطة بالبرامج النووية والصاروخية الإيرانية. وقد أنشأت لجنة لمراقبة تنفيذ العقوبات.

٣- القرار ١٧٤٧ (٢٤ مارس ٢٠٠٧)، وقد وسعت لائحة عقوبات الكيانات الإيرانية ورحبت باقتراح الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن

بالإضافة إلى ألمانيا من أجل حل المسائل المتعلقة ببرنامج إيران النووي.

٤- قرار المجلس رقم ١٨٠٣ (٣ مارس ٢٠٠٨) لتمديد تلك العقوبات إلى أشخاص وكيانات إضافية، وفرض قيود على سفر الأشخاص، وشريط الصادرات من السلع ذات الإستخدام المزدوج النووي والمتعلق بالصواريخ إلى إيران

٥- القرار رقم ١٨٣٥ (٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨) التأكيد على القرارات الأربعة السابقة، وهو الوحيد من السبعة الذي لم يتم استدعائه للفصل السابع.

٦- القرار ١٩٢٩ (٩ يونيو ٢٠١٠) فرض حظر الأسلحة كاملاً على إيران، كما منعت إيران من أي أنشطة تتعلق بالصواريخ الباليستية، كما أذنت بتفتيش ومصادرة الشحنات التي تنتهك هذه القيود، وتمديد تجميد الأصول للحرس الثوري الإيراني (الحرس الثوري) وخطوط شحن جمهورية إيران

1 ويكبيديا

الإسلامية .(IRISL) وأجيز القرار بأغلبية ١٢-٢، تركيا والبرازيل كانت ب"مع" وامتنعت لبنان عن التصويت. فرضت عدد من البلدان تدابير لتنفيذ وتوسيع هذه العقوبات، بما في ذلك الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، أستراليا، كندا، اليابان، والنرويج، وكوريا الجنوبية، وروسيا[1]

٧- تم تمديد القرار ١٩٨٤ (٨ يونيو ٢٠١١) لمدة ١٢ شهراً أخرى لإنشاء ولاية فريق من الخبراء بموجب القرار ١٩٢٩.[2]

1 ويكبيديا ،قرارات مجلس الامن/http://ar.wikipedia.org/wiki
2 الموسوعة الحرة ويكبيديا "برنامج ايران النووي " ٢٠١٣\١١\١٠ على شبكة الانترنت http://ar.wikipedia.org/wiki

المبحث الثاني

العلاقات الإسرائيلية – الإيرانية

دون الرجوع كثيراً للعلاقات بين الفُرس واليهود، فإيران تحت حُكم "الشاه" الأخير "محمد رضا بهلوي" كانت في نظر الإسرائيليين بمثابة "جنة الله على الأرض"، وكان تضامنهم معها ينبع من تركيبة من المصالح الإستراتيجية والعوامل القيمية والمادية، وذلك لعدة أسباب، هي:

أولاً: أن إيران عملت كحليف استراتيجي لإسرائيل في العمل ضد الراديكالية العربية وضد الشيوعية في الشرق الأوسط.

ثانياً: كانت إيران وما زالت بيتاً لإحدى الطوائف اليهودية العريقة للغاية في الشرق الأوسط، وكانوا مندمجين جيداً في المجتمع الإيراني كما أنهم كانوا متآلفين تماماً مع النظام البهلوي الملكي.

وثالثاً: إطلاق "الشاه" في منتصف الستينات من القرن الماضي مشروعاً للإصلاح عُرف باسم "الثورة البيضاء" كان الهدف منه تطوير إيران كدولة رأسمالية تنحو نحو الغرب، وكانت إسرائيل تطوق إلى هذا المشروع الذي يسحب إيران من انتمائها للشرق. [1]

رابعاً: أن إيران إعترفت بقيام دولة إسرائيل عام ١٩٥٠م وأقامت معها شبكة من الروابط في كافة المجالات: السياسية، الدبلوماسية، الإقتصادية، العسكرية والإستخباراتية، والثقافية والدينية وغيرها. [2]

أما وجهة النظر الإسرائيلية تجاه إيران أثناء وبعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، فإن إسرائيل ترى ما حدث في إيران آنذاك، إنقلاباً على الحداثة والتقدم نحو الرجعية، إذ لخص الصحفي والمستشرق الإسرائيلي "شموئيل سيغف" المواقف السائدة في إسرائيل، وكشف عن التبدلات العميقة

---

[1] رام، حجازي، قراءة إيران في إسرائيل: الذات والآخر الدين والحداثة، رام الله- فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٧م، ص ٣٥- ٣٩.

[2] رام، حجازي، قراءة إيران في إسرائيل: الذات والآخر الدين والحداثة،مرجع سابق، ص ٣٥- ٣٩.

التي حدثت في الخطاب الإسرائيلي حول إيران والتي بقيت فيه منذ ذلك الوقت وإلى الوقت الحاضر، إذ قال أن "الإسلام والعلمنة الغربية هما ظاهرتان متناقضتان"، ناسباً للإسلام مكانة من التخلف والراديكالية، ووصف الثورة بأنها تتناقض مع محبة الخير العام التي طبعت ظاهرياً نظام "الشاه" الذي زعم أنه يُريد منح أبناء شعبه خيرات الدولة الحديثة، وبالتالي، يُفسر "سيغف" الثورة بمفاهيم التراجع والتعصب الديني المُظلم أو الثيولوجية المعادية للحداثة.[1]

وعلى الرغم من النظرة الجديدة لإيران بعد الثورة، إلا أن ذلك لا يعني إنقطاع العلاقات بين إيران وإسرائيل، إذ بقيت هناك روابط وعلاقات مُتشابكة بين الطرفين منذ الثورة وإلى اليوم، وعموماً، فإن إسرائيل منذ الثورة لم تقطع علاقاتها –ما عدا الدبلوماسية– مع إيران، وإنما قامت بإنتهاج سياسة مزدوجة إزاء إيران، فمن ناحية، حاولت إقامة علاقات مع إيران، ومن ناحية أخرى سعت إسرائيل بسبب عدم نجاحها في إقامة علاقات مُرضية مع إيران لفرض عزلة على هذه الدولة على الساحتين الإقليمية والدولية، وقد إتضح بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١ أن إسرائيل تجهر بعدائها لإيران وبات هدفها واضحاً وهو تدمير قدرات الجمهورية الإسلامية، وفي الوقت الراهن تتمحور السياسة الخارجية الإسرائيلية إزاء إيران حول تكوين تحالف ضد هذه الدولة حتى تصبح مستعدة لتوجيه ضربات ضد إيران، وذلك لعدة أسباب، وأهمها:[2]

١. أنه بعد نجاح الثورة انفصلت السياسة الخارجية لإيران تجاه المنطقة وإسرائيل بصفة خاصة، عن المحددات الجيوبوليتيكية وتأسست على محددات دينية وثورية وأيديولوجية، وقد قطعت إيران العلاقة مع النظام الصهيوني بدون الأخذ في الإعتبار الظروف الجيوبوليتيكية ولم يكن العامل الذي تأسس عليه نهج الجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه إسرائيل مرتبط بالمصالح المادية، بل كانت قواعد

---

[1] رام: قراءة إيران في إسرائيل، المصدر نفسه، ص ٥٢- ٥٣.
[2] يوسفي، محمد حاجي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل من منظور العلاقات الدولية، موقع البينة، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٢٧م، www.albainah.net.

ذات تأثير مباشر على الهوية الإيرانية الإسلامية، فقد كانت معاداة النظام الصهيوني أحد المحاور المكونة لهويتها، وقد أدعى قادة الثورة الإسلامية أن الصهيونية تتآمر مع الإمبريالية ضد الإسلام.

٢. تحذير الإمام الخميني من خطر الصهيونية الدولية على الإسلام والثورة الإسلامية، قائلاً: "إن عداء إسرائيل يستهدف الإسلام، وخطر إسرائيل يشمل الشرق الأوسط والأقاليم الإسلامية، وإن إسرائيل تهدف إلى الهيمنة على الدول الإسلامية من النيل إلى الفرات".

٣. قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وفتح السفارة الفلسطينية في إيران، والإعلان أن الهدف الأساسي لإيران بعد هزيمة العراق هو تحرير القدس ومعارضة أي تسوية بين العرب وإسرائيل.

ومنذ مطلع العام ١٩٩٢م بدأت عملية تهيئة الرأي العام في إسرائيل لشن حرب محتملة على إيران، وأن الهدف من شنها إلحاق هزيمة عسكرية وسياسية شاملة بإيران، وذلك بإحدى طريقتين: إما أن تقوم إسرائيل بمهاجمة إيران، أو أن تُقنع الغرب للقيام بهذا العمل، بتهويلها لما سيجري لإسرائيل والنفوذ العالمي في المنطقة إن امتلكت إيران السلاح النووي، وتُشير كل الدلائل إلى أن الجهاز الأمني الإسرائيلي ما يزال ينظر إلى الأمر بصورة جدية، ففي شباط عام ١٩٩٣م تكثفت التوقعات التي تفصل بدقة أن إيران أصبحت هدفاً رئيسياً للسياسات الإسرائيلية، وقد ساهمت جميع الصحف العبرية في الدفاع عن فكرة شن حرب على إيران، ومن ضمن ما نشرته تلك الصحافة آنذاك ما كتبه "يوهاف كاسبي" في صحيفة "عال هامشمار" قائلاً: "يجب معاملة إيران بالطريقة ذاتها التي عومل بها العراق".[1] ويعتبر الملف النووي الإيراني الهاجس الأول لدى الدوائر الإسرائيلية الحاكمة، ويتضح ذلك من خلال آخر التصريحات الإسرائيلية الرسمية في هذا الشأن ما قاله رئيس أركان الجيش الإسرائيلي "بيني غانتس" في الثالث والعشرين من نيسان ٢٠١٣م أن إيران تواصل الإقتراب من القدرة العسكرية النووية، فيما أعتبر الرئيس السابق لشعبة الإستخبارات العسكرية "عاموس يادين": "أن طهران إجتازت الخط

[1] شاحاك، إسرائيل، أسرار مكشوفة: سياسات إسرائيل النووية والخارجية، ترجمة: هشام عبد الله، عمان- الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م، ص ٨٩- ٩٠.

الأحمر الذي حددته تل أبيب لها"، وقد قال أيضاً: "أن إيران تواصل إستغلال الحوار الجاري معها بفن كبير فيما هي تمارس نشاطاً إستراتيجياً في الطريق نحو مواصلة تكريس نفسها في كل ما يتعلق بالإقتراب من القدرات النووية العسكرية".[1]

[1] بدير، محمد، إسرائيل: إيران اجتازت الخط الأحمر، صحيفة العالم، العدد ١٩٨٨، ٢٤ نيسان ٢٠١٣م، ص ٢٥.

المبحث الثالث

مؤشرات التغير في السياسة الخارجية الإسرائيلية

إمتاز النظام السياسي الإسرائيلي بالديناميكية والقدرة على التكيف مع الواقع وتحويل المدخلات في النظام الدولي إلى مخرجات تاتي بثمارها على مكاسبه السياسية والإقتصادية والخروج بأقل قدر من الخسائر والعمل دائما في اطار رفع قيمة المطالب للحصول على أفضل ما يمكن الحصول عليه ومن هنا جاء هذا المبحث ليفسر آليات التغير التي تعرضت لها السياسة الخارجية الإسرائيلية نتيجة لوجود مؤثرات خارجية قوية متمثلة بأزمة الملف النووي

المطلب الاول : التغير في أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية

المطلب الثاني : التغير في أهداف ووسائل السياسة الخارجية الإسرائيلية

المطلب الثالث : التغير في مراكز مؤسسات صنع القرار

المطلب الأول :

التغير في أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية

أولا : الأداة الإقتصادية

١- المساعدات الخارجية الأمريكية لإسرائيل

تشكل المساعدات الأمريكية العسكرية لإسرائيل عامل أساسي ومهم في تمكين أسرائيل من تطوير قدراتها العسكرية ومواجهة أي مشكلات عسكرية في الداخل مع فلسطين أو مع دول الجوار.

وعمل اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة على توطيد العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية وضمان الحفاظ على المساعدات الأمريكية العسكرية والإقتصادية والعمل على رفع نسبتها بشكل يحقق للدولة العبرية مطالبها الأمنية والتفوق العسكري النوعي.[١]

وقدم توماس ستوفار الخبير الاقتصادي في واشنطن دراسة تشير الى أن إسرائيل منذ عام ١٩٧٣ ولغاية الآن كلفت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ١.٦ ترليون دولار اي ما يقارب ضعف كلفة حرب فيتنام اضافة الى المبالغ التي تجمعها منظمات خيرية يهودية في امريكا وبذلك يكون كل مواطن امريكي دفع ٥٧٠٠ دولار بناءا على عدد السكان لدعم إسرائيل ومواجهتها لنزاعاتها العربية.[٢]

إلا أن قيمة المساعدات العسكرية شهدت نوع من التذبذب بين الزيادة والنقصان على حسب الاوضاع الأمنية التي مرت بها إسرائيل وما رافق عملية السلام الإسرائيلية – العربية من إنفتاح إقتصادي وإستقرار أمني نسبي مما أدى الى قيام إسرائيل بتخفيض قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية إلا أنه في عام ٢٠٠٠ وبدء الإنتفاضة الفلسطينية عادت المساعدات الى مستويات أعلى وجاءت أحداث ١١

---

[1] عفيفي،سوزان عبدالله،أثر الأنفاق العسكري على صنع القرار السياسي :دراسة حالة اسرائيل،رسالة ماجستير،اليرموك،٢٠٠٦ص٦٦

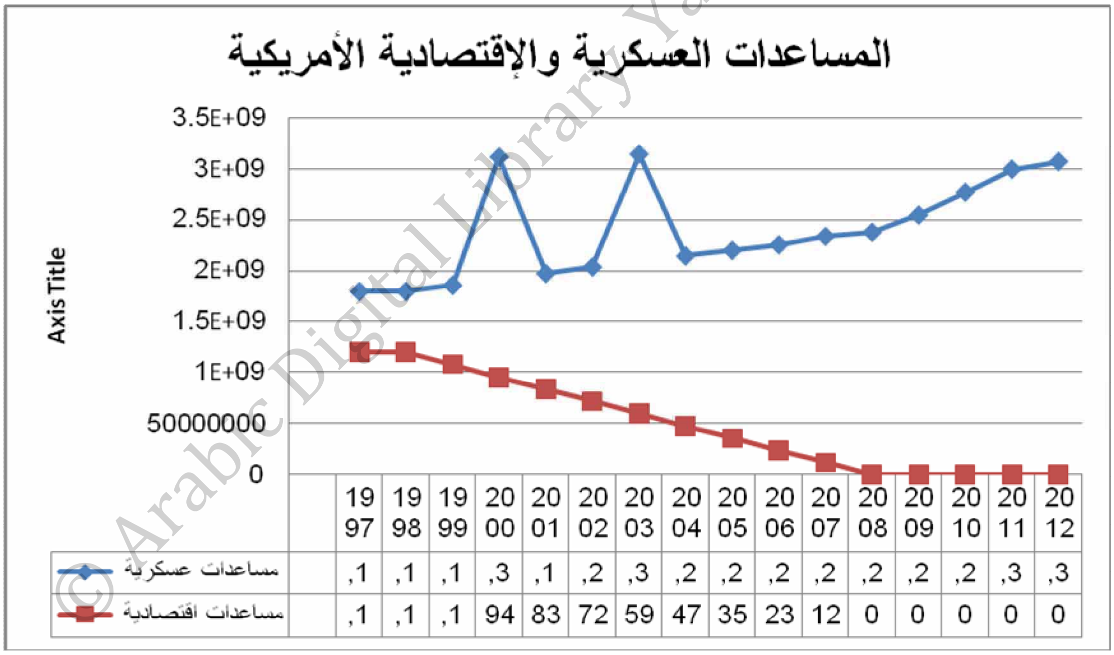
[2] القروي،هشام،الدعم الامريكي لإسرائيل بالارقام،ابحاث سياسية،الحوار المتمدن،العدد ١١٧١،٢٠٠٥ شبكة الانترنت http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35666

سبتمبر ٢٠٠١ التي اثرت على مستوى الامن العالمي ككل.[1] والغاء قيمة المسافة والبعد الجغرافي ومواجهة قضية الارهاب وأرتفعت المساعدات العسكرية الأمريكية لضمان حماية إسرائيل وأمنها القومي.

انظر الرسم البياني رقم (١) الذي يبين قيمة المساعدات الإقتصادية والعسكرية الأمريكية لإسرائيل خلال فترات ١٩٩٦ ولغاية ٢٠١٢.

الرسم البياني رقم (١)

المساعدات العسكرية والإقتصادية الأمريكية لإسرائيل



تم اعداد الجدول البياني من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر : CRS:Zanotti,Jim,Israel Background And U.S.Relations,p26, November/2013 http://fpc.state.gov/documents/organization/217470.pdf

أرقام الجدول بالمليار دولار

[1] عفيفي،سوزان عبدالله،أثر الأنفاق العسكري على صنع القرار السياسي مرجع سابق ص ٦٦

وتعرضت المساعدات العسكرية الامريكية التي تحصل عليها إسرائيل بأكتوبر ٢٠١٣ الى ضربة قاسية بعد إغلاق غالبية المؤسسات الحكومية الأمريكية بسبب خلافات حول الميزانية السنوية وبالتالي تأخر تحويل ٣.٢ مليار دولار لإسرائيل. [١]

وأكد ستوفار الى ضرورة التنبه إلى أن الأزمات الإقتصادية التي تمر بها الدولة العبرية تجعل موضعا للشكك بقدرتها على سداد قروضها المالية التي تقوم باخذهاا بضمانات امريكية،وخاصة أن إسرائيل لا تقوم بشراء السلاح من الولايات المتحدة بما يخفف العبئ على الإقتصاد الأمريكي بل تنفق ما يعادل ٤٠% من المساعدات الأمريكية على شراء سلاح مصنع داخل إسرائيل، وعملت جاهدة لتنتزع تعهد من وزارة الدفاع الأمريكية ومن وكلائها بضمان شراء معدات عسكرية من إسرائيل [٢]

وتحليل الرسم البياني والجدول تجد الباحثة ان هناك زيادة في جدول المساعدات العسكرية ابتداءا من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٨ وعادت للارتفاع مع مطلع ٢٠١١ ولغاية الآن وانخفاض المساعدات الاقتصادية الرسمية وانعدامها في الفترة بين ٢٠١٠ – ٢٠١٣ وذلك يعود الى عدة اسباب :

١- ارتفعت بمطلع ٢٠٠١ بسبب احداث ١١ سبتمبر وما خلقه من فوضى بترتيب الاستراتيجيات العسكرية على مستوى العالم والحاجة الى مواجهة قضايا الارهاب

٢- بروز تحدي المشروع النووي الإيراني على الساحة الإقليمية في الشرق الأوسط وحاجة إسرائيل لدعم قدراتها العسكرية والنووية لضمان أمنها القومي

٣- تراجع المساعدات عام ٢٠٠٨ يعود لما تعرض له الأقتصاد العالمي من أزمة واجهت النظام الرأسمالي ككل مما أدى الى لوجوء الولايات المتحدة التخفيف من قيمة المساعدات لدعم الأقتصاد الأمريكي.

---

[1] أزمة الموازنة الامريكية تؤخر مساعدات واشنطن لاسرائيل،صحيفة السبيل،اكتوبر ٢٠١٣،شبكة الانترنت
http://www.assabeel.net/arab-and-world-news/item/7756-

[2] القروي،هشام،الدعم الامريكي لإسرائيل بالارقام،ابحاث سياسية،الحوار المتمدن،العدد ٢٠٠٥،١١٧١ شبكة الانترنت
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35666

٤- أحداث ثورات الربيع العربي وإستمرار إيران بتطوير برنامجها النووي بسرعة كبيرة مستغلة إنشغال العالم بأحداث المنطقة وقيامها بالإعلان عن تركيب أجهزة تخصيب متطورة أدى الى ضرورة رفع قيمة المساعدات العسكرية لدفع القدرات العسكرية الإسرائيلية لتستطيع الرد في حال نشبت مواجهة عسكرية مع إيران او التعرض لهجمات من قبل حزب الله أو سوريا

٢- الإنفاق العسكري

يمكن الإشارة بداية الى أن التحديات التي قد تواجه الدول سواء كانت على المستوى الداخلي للدولة أو المستوى الخارجي لها دور كبير في تحديد سياسة الإنفاق العسكري للدولة وزيادة او خفض العبء الإقتصادي للدفاع.

ويعرف العبء الإقتصادي للدفاع على أنه "الموارد الإقتصادية المحلية المخصصة للإنتاج الدفاعي على حساب منافع اخرى محتسبة كنسبة مئوية من الناتج المحلي لإجمالي الموارد الإقتصادية " بإستثناء المعونات العسكرية " [1]

إلا أن في حالة دولة إسرائيل تحديدا كان للعامل الداخلي على مدى ٥ عقود متتالية التأثير الأكبر على سياسات الأنفاق العسكرية وحالة الصراع المستمر مع الفلسطينين والعرب.

إلا أن المتغيرات على الساحة الدولية مع مطلع القرن الواحد والعشرين والتحدي الذي شكله الإرهاب والمشروع النووي الإيراني أدى الى التحول في دوافع زيادة الإنفاق العسكري الى جعله بمثابة ضرورة أمنية سابقة على غيرها من القضايا أو المشكلات التي قد تواجه الإقتصاد الإسرائيلي بسبب زيادة العبء الدفاعي على الموازنة العامة للدولة.

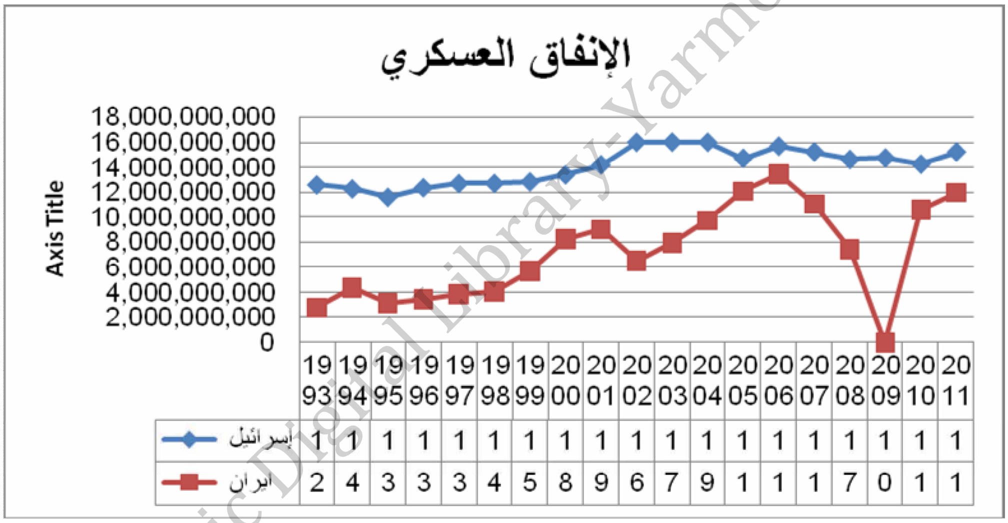
---

[1] إيفن،صموئيل ، نفقات إسرائيل الدفاعية،التقيم الاستراتيجي الصادر عن INSS سلسلة ترجمات الزيتونة (٥٤) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت،٢٠١٠،ص ٣

ولدراسة التغيرات في الإنفاق العسكري الإسرائيلي والإيراني كقوتين تتنافسان على مركز إقليمي واحد ولديهم نفس التحديات الاقليمية وتاثير كل منهما على الاخر انظر الرسم البياني رقم (٢) الذي يمثل الانفاق العسكري الاسرائيلي والايراني منذ عام ١٩٩٣ ولغاية ٢٠١١.

الرسم البياني (٢)

الانفاق العسكري الاسرائيلي والايراني



	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إسرائيل	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
ايران	2	4	3	3	3	4	5	8	9	6	7	9	1	1	1	7	0	1	1

تم اعداد الجدول والرسم البياني من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر : SIPRI:Israel ,Military Expenditure ,2012

http://first.sipri.org/search?country=ISR&dataset=military-expenditure,

,http://first.sipri.org/search?country=IRN&dataset=military-expenditureSIPRI:Iran ,Military,Expeniture,2012

ويلاحظ من خلال الجدول السابق ان مطلع التسعينات شهدت ارتفاع في مستوى الانفاق الدفاعي الاسرائيلي بسبب حرب العراق على الرغم من انعدام المواجهة المباشرة مع العراق بتلك الفترة لتولي الولايات المتحدة حسم القضية بنفسها الا ان اقدام العرب على الدخول في عملية السلام ادى الى توجه اسرائيل الى تخفيض ميزانيتها العسكرية استمرت على نحو عدة سنوات حتى نهاية ١٩٩٩.

وتعتبر الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٢ سبب رئيسي في اعادة رسم سياسة الإنفاق الدفاعي ورفعها لمواجهة الظروف والتحديات الداخلية وما تبعها من قضايا على الساحة الدولية بسبب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وقضية الإرهاب، كما أن إصرار إيران على الإستمرار في تطوير مشروعها النووي الأثر الاكبر الى رفع الموازنة العسكرية بشكل واضح يصل ما بين مليار ال ٢ مليار سنويا بالفرق مع عام ٢٠٠٥.

وشكلت هذه الزيادة نسبة مئوية تتراوح بين ٦,٥ % الى ١١,٩% كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي واستمر التزايد الى ٢٠١٣. [١]

فبالرغم من الصعوبات التي تواجه الإقتصاد الإسرائيلي والضغوطات على الموازنة العامة قررت التراجع عن قرار خفض الموازنة العسكرية الذي كانت قد صرحت به واقرت زيادة الموازنة العسكرية بما نسبته ٣ مليار دولار لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لضمان إعطاء الأموال الكافية لجيش الدفاع الإسرائيلي للقيام بمهامه بغض النظر عن التقلصات في الموازنة.[٢]

ومن خلال تحليل المعطيات نجد إن الإرتفاع بالإنفاق العسكري يعود الى عدة أسباب :

– ضرورة رفع مستوى التدريب العسكري للجيش الإسرائيلي وخاصة في مجال الحروب البرية

– ضرورة تطوير المعدات التقنية والعسكرية ومتابعة البرنامج النووي الإسرائيلي ليشكل قوة رادعة للقوة الإيرانية

– خلق حافز للمشاركين العسكريين حيث أن أعدادهم تتعرض للتغير بإستمرار وخاصة أمام مواجهة الارهاب.

٢- SIPRI:Israel ,Military Expenditure ,2012, http://first.sipri.org/search?country=ISR&dataset=military-expenditure

٢- ازمة الموازنة الامريكية تؤخر مساعدات واشنطن لإسرائيل، جريدة السبيل،٢٠١٣ مرجع سابق

وتتاثر نسبة الإنفاق العسكري بمقدار النمو الإقتصادي للدولة فكلما إزدادت نسبة النمو الإقتصادي إزدادت قدرة الدولة على رفع نسبة الإنفاق العسكري والعكس صحيح.

وتجدر الإشارة الى أن الدخل القومي الإسرائيلي قد حقق نسب نمو مرتفعة في فترة التسعينات الا انه تعرض لتقلص عام ٢٠٠٠ بسبب الإنتفاضة الفلسطينية وتراجع تصدير المنتوجات الإسرائيلية من بعض الدول إحتجاجا على السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينين وإنخفاض القيمة الشرائية للعملة بمقدار ٢٠% بالنسبة الى سلة العملات مع بداية بوادر الأزمة الإقتصادية العالمية في الفترة ما قبل ٢٠٠٨.

وللخروج من هذه الأزمة كان من وجهة النظر الإسرائيلية لا بد من الدخول في حرب لما يرافق الحروب من تجارة بالسلاح وتدفق المساعدات العسكرية.

أما بالنسبة الى ايران فان نسبة الإنفاق العسكري بفترة التسعينيات لم تكن مرتفعة وارتفعت مع بداية المضي في تطوير البرنامج النووي وتطوير قدراتها العسكرية ودخلت في عام ٢٠٠٦ بتوقيع صفقات اسلحة مع روسيا بعدة مليارات وإتفاقيات لتطوير سلاح الجو وبالرغم من الحصار الإقتصادي المفروض على إيران إلا أن النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي لمجموع الإنفاق العسكري لم يتجاوز ٣,٩ % في اعلى حالته ويعود ذلك الى سببين

١- الناتج القومي المرتفع من جراء صادرات النفط والغاز

٢- مساهمة الخطط الخمسية لتنمية وإصلاح الإقتصاد برفع مستوى الدخل القومي

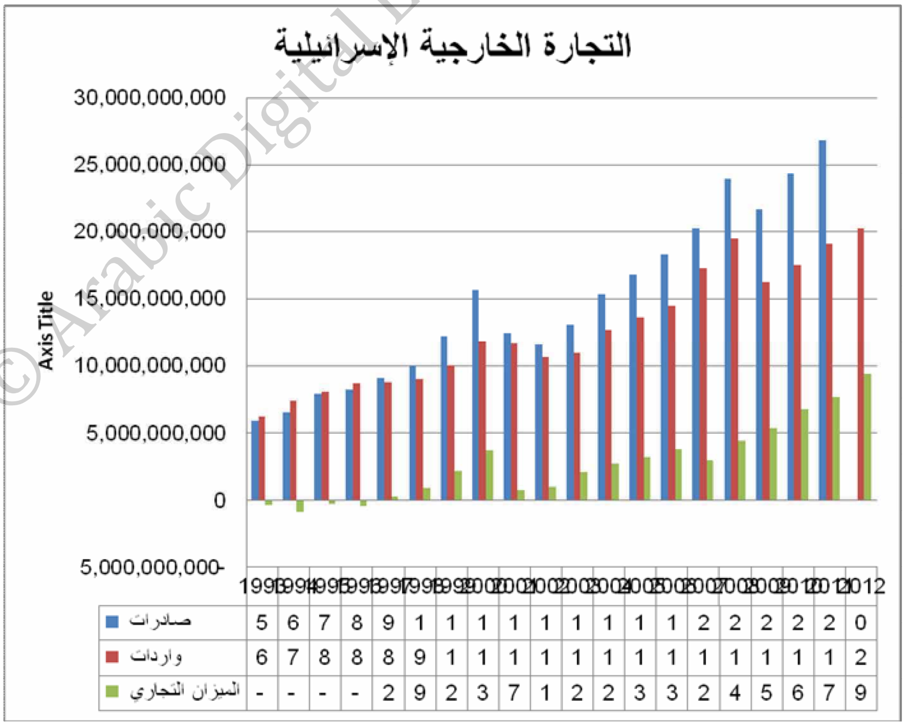
٣- التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الإسرائيلية إقتصادا صغيرا له سوق محدودة نسبيا، يعتمد على الصادرات بدرجة أساسية لتوظيف موارد الدولة الابتكارية لغاية رفع نسبة الصادرات ورفع نسبة النمو الاقتصادي لديها.

بدأت إسرائيل بوضع سياسات لرفع مستوى دخلها القومي من خلال إتباع نظام الأسواق المفتوحة فاقدمت على التوقيع على إتفاقية منظمة التجارة الحرة " الجات " وفتح سوق حرة بالتعاون مع المجموعة الاوروبية، وعملت على وضع حوافز استثمارية لتشجيع الشركات الاجنبية على الإستثمار داخل إسرائيل مما وسع الأسواق إمام منتوجاتها وصناعاتها. [١]

واستطاعت إسرائيل خلال فترات قصيرة أن تنافس إقتصاديات كبرى في العالم حيث أصبح المنتج الإسرائيلي يصل لحوالي ٧٥٠ الف مستهلك، ولمعرفة ودراسة مقدار إزدهار التجارة الخارجية الإسرائيلية، انظر الرسم البياني رقم (٣) الذي يبين الصادرات والواردات والميزان التجاري منذ عام ١٩٩٣ – ٢٠١٢

الرسم البياني رقم (٣)
التجارة الخارجية



الجدول يبين قيمة الصادرات دون تجارة الالماس

تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر : منظمة التجارة العالمية :
http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/statis_bis_e.htm?solution=WTO&path=/Dashboards/MAPS&file=Map.wcdf&bookmarkState={%22impl%22:%22client%22,%22params%22:{%22langParam%22:%22en%22}}

[1] وزارة الخارجية الاسرائيلية، التجارة الخارجية،ديسمبر ٢٠١٣ www.mfa.gov.il.com

يذكر أن إسرائيل عمدت الى تطوير صناعاتها الإبتكارية من تكنولوجيا وتقنيات الكترونية إضافة الى تطوير صناعة الأسلحة والمعدات العسكرية القتالية حيث وصلت نسبة صادرات الأسلحة الى ٥٠% من اجمالي قيمة الصادرات.

حيث ساهمت هذه العوامل معا الى القضاء على التضخم ورفع قيمة الإستثمارات الأجنبية حيث أعتبر النظام الإسرائيلي بيئة جاذبة للإستثمار مما أنعكس على الناتج القومي الإجمالي.وفي عام ٢٠٠٣ إستطاعت إسرائيل سداد كافة ديونها المستحقة وتحولت من دولة مدينة الى دولة دائنة وبلغ إجمالي قيمة ديون إسرائيل للعالم حتى عام ٢٠١٠ ما يقارب ٥٠ مليار دولار امريكي وبلغت قيمة صادرات الى ٣٨,١٠٠ مليار من ضمنها صادرات الألماس [1]

وأعلنت إسرائيل عام ٢٠١٠ أنها إكتشفت حقل ضخم للغاز الطبيعي في مياهها الساحلية مما يعزز إحتمال تحول إسرائيل الى دولة مصدرة للغاز ويقلل إعتمادها على الطاقة الخارجية والمستوردة. وبذلك يكون النظام الإسرائيلي في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠١٣ وبإتباع سياسة الأسواق الحرة العالمية حقق إتجاهات واضحة في رفع مستوى النمو الإقتصادي لإسرائيل كما ساهم في نتائج إنعكست ايجابيا على الاقتصاد الاسرائيلي وتمثلت بما يلي :

١- نمو الصادرات الإسرائيلية
٢- إرتفاع نسبة الناتج القومي الإجمالي
٣- ارتفاع نسبة التجارة البينية مع العالم
٤- المحافظة على الميزان التجاري لصالح إسرائيل وسداد كافة ديونها وتحويلها من دولة مدينة الى دولة دائنة
٥- رفع قيمة الإستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل

---

[1] وزارة الخارجية الاسرائيلية، التجارة الخارجية،التحديات والانجازات ديسمبر ٢٠١٣ www.mfa.gov.il.com

٦- المحافظة على نسبة التضخم المالي بين ٣.٤% وصفر

٧- رفع قيمة العملة مقابل الدولار وخفض سعر الفائدة

٨- توفير فرص عمل جديدة

٩- تطوير سياسة إستقطاب العمالة الخارجية دون المساس في مصالح العمالة اليهودية

١٠-رفع مساهمة الدولة في مجال البحث والتطوير خاصة التطوير التقني والتكنولوجي والعسكري وصناعة الأسلحة

١١- رفع نسبة الإنتاج الزراعي نوعا وكما وتصديره [١]

١٢- تقليص عجز الموازنة من ٥.٤% الى ١% في العام ٢٠٠٦ وتسجيل فائض قدره ٧.٦ مليار شيكل عام ٢٠٠٧ يضا ف لها ١٠ مليارات شيكل من الضرائب

١٣- ارتفاع الميزانية لاول مرة في اسرائيل الى ٣٠٤ مليار دولار [٢]

من خلال ما سبق نجد أن المشروع النووي الإيراني لم يؤثر على النمو الإقتصادي في إسرائيل بل دفع بها الى الإصرار على تشكيل قوة إقتصادية وضمان تفوقها الإقتصادي الذي يمكنها من الإبقاء على تفوقها العسكري.

إلا أنه في المقابل تسببت العقوبات الإقتصادية التي فرضت على إيران والتي كان لإسرائيل اليد الطولى بالضغط على المجتمع الدولي لإتخاذ هذه القرارت وفرض سياسة العزلة عليها ادى الى ابطاء عملية الإصلاحات الإقتصادية الإيرانية وإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي وخل معوقات أمام الصادرات الإيرانية.

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)،الإقتصاد الاسرائيلي ،ابحاث ودراسات www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7810
[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)،الإقتصاد الاسرائيلي ،ابحاث ودراسات www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7810

ثانيا : التغير في الأداة السياسة " الدبلوماسية "

١- العوامل المؤثرة على الأداة الدبلوماسية.

تشترك عدة عوامل لتؤثر على قدرة الدولة على تفعيل دورها الدبلوماسي وهي :

- **العامل الجغرافي** ومساحة الدولة فبالرغم من ضيق مساحة إسرائيل إلا أنها عوضت عنه موقعها الجغرافي الذي امتد على البحر وامتداد ساحلها على نحو ٢٢٤ كيلو متر

- **العامل الديموغرافي السكاني وخاصة ان معظم التركيبة السكانية اليهودية منحدرة من اصول** مختلفة من انحاء العالم كما ان نسبة ٦٠% منهم هم في إطار قوة العمل.
- **الموارد الإقتصادية** ومؤشرات التنمية البشرية والنمو الإقتصادي والقيادة السياسية والنظام السياسي السائد والوحدة القومية تؤثر معا على قدرة الدولة على تطوير أداتها الدبلوماسية لتحقيق أكبر قدر من الفائدة السياسية والإقتصادية.[1]

وتعتبر إسرائيل برغم حداثتها وصغر مساحتها إلا انها استطاعت تطوير صناعات إبتكارية وإستغلال الطاقات البشرية ورفع المستوى العلمي والتقني والفني لديهم لرفع مستواها الإقتصادي، كما ساهمت الهبات من الجاليات اليهودية في العالم والمساعدات الأمريكية الى الإسراع بوتيرة رفع مؤشرات التنمية البشرية الإسرائيلية.

٢- السياسات الدبلوماسية الإسرائيلية :

تمكنت إسرائيل بإستخدام وسائلها الدبلوماسية خلال الستة عقود ونصف الماضية من بناء علاقات مع معظم دول العلم وذلك من خلال ما يلي :

- حصولها على عضوية هيئة الامم المتحدة عام ١٩٤٩. [2]

---

[1] السهلي، نبيل،اسرائيل والدبلوماسية الناعمة، صحيفة العرب، العدد ٩٣٨٨،٢٠١٣،ص ٩
[2] موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية

- تأسيس مركز التعاون الدولي "مشاف "[١]
- عقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية
- تاسيس شبكة علاقات سياسية وتجارية مع اوروبا وامريكا وافريقيا واسيا واستراليا
- تمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي على نطاق واسع من العالم من خلال السفارات الاسرائيلية [٢]
- تاسيس اكثر من ١٠٠ مركز بحث وتطوير لتمد صانع القرار السياسي بالإستراتيجيات والتوصيات والاقتراحات لتوسيع شبكة العلاقات الدولية
- إمتلاك إسرائيل قوة عسكرية ومشروع نووي بما يحتاج الى ضم شبكة تحالفات دولية لتطويره وضمان أكبر قدر ممكن من الأمن لإسرائيل وضمان تفوقها العسكري

إن التحديات الإقليمية التي واجهت إسرائيل والتراجع النسبي في العلاقات الإسرائيلية – الأوروبية بعد إحداث غزة والتخوف الإسرائيلي من ردود الفعل الأمريكية وخاصة ضمن تاريخها بالتخلي عن الأنظمة الحليفة لها وإحتمال مواجهة إسرائيل نفس الموقف ان إستمرت إسرائيل بالضغط على النظام الامريكي عملت على نسج شبكة علاقات مع القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا والهند وتركيا لتضمن تحالفات إقليمية ودولية بديلة في حال تعرض علاقاتها الأورو – أمريكية الى أزمة في وقت مقبل.

وبالرغم من ان السياسة الإسرائيلية أسست على أسس بناء شبكة علاقات قوية مع العالم منذ تأسيسها إلا أن الدبلوماسية الإسرائيلية نشطت في الفترة ما بين ٢٠٠٥ والى الآن وخاصة من أجل بحث أزمة الملف النووي الإيراني.

---

*مشاف : " MASHAV" هي عبارة عن قسم داخل وزارة الخارجية له مهمة التخطيط لمشروعات التعاون الدولي الاسرائيلي وتنفيذه وقياس موقع الدولة في اطار العلاقات الدولية،المصدر : معلومات عن مشاف،الشبكة الدبلوماسية الاسرائيلية،السفارة الاسرائيلية في الاردن، www.embassies.gov.il/amman/mashav/pages/About MASHAV.aspx

*انظر ملحق رقم (٢) السفارات الاسرائيلية في العالم

ثالثا : التغير في الأداة العسكرية

١- سياسة التحكم في الأسلحة.

تسعى إسرائيل الى فرض سيطرتها والتحكم في سياسات الأسلحة في الاقليم وذلك من خلال الضغط على الدول الكبرى لإتخاذ مواقف سياسية واقتصادية تجاه بعض الدول لاجبارها على التوقيع على اتفاقيات حظر انتشار الأسلحة الكيميائية او حظر انتشار الأسلحة النووية.

وغالبا لا تتطرق هذه الدول الى مطالبة اسرائيل لتوقيع على هذه الاتفاقيات او حتى ذكر الامر على الرغم من المنادة من قبل بعض الدول العربية بضرورة إسراع إسرائيل بالتوقيع على اتفاقية حظر إنتشار الأسلحة الكيمائية والنووية.

وتعمدت اسرائيل ولفترات طويلة اخفاء برنامجها النووي العسكري وابقاء حالة الشك على الساحة الدولية وذلك بعدم التاكيد او النفي واتباع سياسة "الغموض ". [١]

الا انه ومن خلال ما سبق ترى الباحثة ان التغير الواضح في سياسة الغموض الإسرائيلي تجاه ملفها النووي تلاشى بعد اصرار ايران على تطوير البرنامج النووي الايراني لتقدم الدولة اليهودية على اعلان حيازتها للسلاح النووي وانها تملك ترسانة نووية مكونة من ٢٠٠ راس نووي لاظهار قوة الردع تجاه البرنامج الايراني.

التوازن العسكري الإسرائيلي – الأيراني

بنت إسرائيل أهدافها السياسية الخارجية والداخلية منذ تاسيس الكيان الصهيوني على ضرورة إمتلاك إسرائيل لقوى عسكرية متفوقة على غيرها كما ونوعا لفرض القوة والهيبة في وجه الأنظمة العربية والسيطرة على الأرض وإستغلال الثروات وعندما توسعت طموحاتها في المنطقة الإقليمة اصبح

[1] Landau,EmilyB,Asculai,Ephraim and Stein,Shimon, Israel's Nuclear Ambiglity,Arms Control Policy and Iran:Is The Time Ripe For Basic Change's?,INSS No 478,October,2013

من أهدافها ضرورة عدم امتلاك اي طرف من الأطراف سواء من الدائرة الاولى او الثانية او الثالثة التفوق على القدرات العسكرية الاسرائيلية.

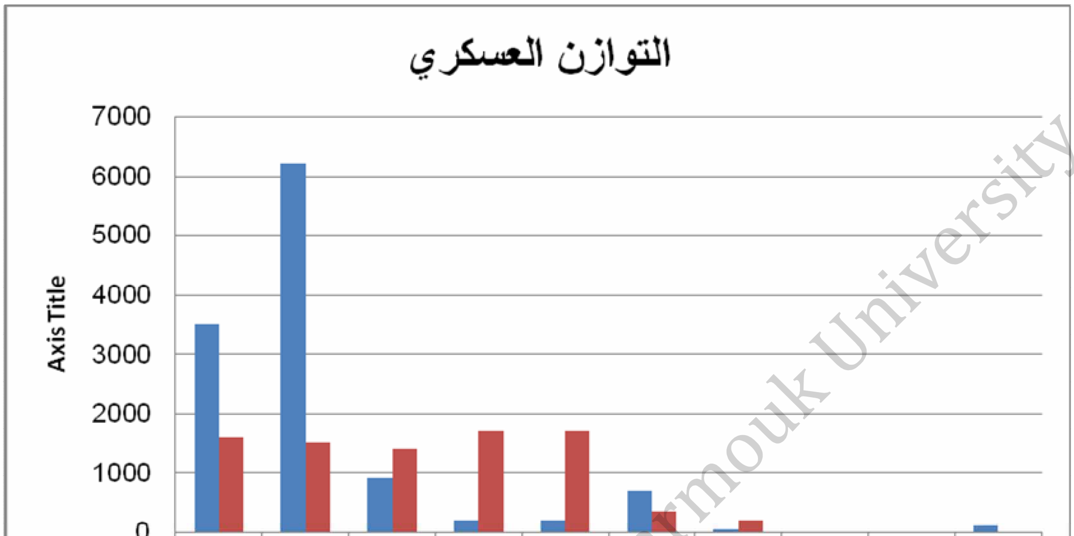
وفي مطلع عام ٢٠٠٧ اصدر مجلس الإستخبارات الوطني الأمريكي والإستخبارات العسكرية إعادة تقيم لنوايا وقدرات إيران النووية ووجدت الدراسة ان إيران اقل عزما على متابعة تطوير سلاح نووي مقارنة بفترات سابقة وذلك لأنها إستجابت الى وقف عملية تخصيب اليورانيوم منذ عام ٢٠٠٣.

إلا ان التقرير اشار ايضا الى ان الخيارات مفتوحة امام إيران للعودة الى متابعة برنامجها النووي سرا كما انها تملك البنية التحتية اللازمة التي تمكنها من الأسراع في تخصيب اليورانيوم وتطوير القدرات الصاروخية العسكرية لرفع قدرتها الى حمل رؤوس نووية او انتاج مواد انشطارية ان وجدت نفسها مهددة لظرف ما. [1]

ولمعرفة مقدار القوة العسكرية الاسرائيلية –والايرانية انظر الرسم البياني رقم (٤)

[1] Kam,Ephraim,Asculai,Efhraim,American Intelligence Reappraises The Iranian Nuclear Issue ,INSS,No.39 ,December ,2007

الرسم البياني رقم (٤)



	دبابات	مدرعات	سلاح مضاد للدروع	مضادات طائرات	طائرات حربية	ترسانة جوية	زوارق بحرية	غواصات حربية	زوارق زرع الالغام	مقاتلات f-15,f-16
اسرائيل	3500	6200	900	200	200	680	40	3	0	100
ايران	1600	1500	1400	1700	1700	360	200	15	7	0

تم اعدا الرسم والجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر : 1-Cordesman, Anthony H ,and Wilner, Alexander ,The Gulf Military Balance In 2012 ,CSIS
2-Cole,Juan,Israel-Iran Military Comparison ,2012

من خلال دراسة الرسم البياني السابق نجد ان الميزان العسكري يميل لصالح إسرائيل إلا أنه لا يمكن انكار وجود مقومات عسكرية جيدة لدى إيران ومنها التفوق في عدد المجندين العسكريين حيث يبلغ عدد الجيش النظامي مليون جندي بمقابل ١٨٠ الف جندي إسرائيلي اضافة الى التفوق في الاسلحة البحرية، ومن الناحية الاقتصادية يتوفر لديها احتياطي كبير من الغاز الطبيعي والنفط، وتصنع بما مقداره ٨٠% من اسلحتها الثقيلة بنفسها، كما لديها الكفاءة والقدرة على تطوير برنامجها العسكري وتجاوز الصعوبات.

إن امتلاك ايران لسلاح نووي من شانه ان يخلق نوع من التوازن العسكري وتعديل الخلل ما بين اسرائيل – ايران على مستوى الشرق الاوسط كل.

ساهمت عدة عوامل لدعم القدرات العسكرية الاسرائيلية ومنها :

١- العامل الإقتصادي حيث ان النمو الإقتصادي الإسرائيلي وتوفر الإمكانات المالية ساهم بتطوير القدرة العسكرية لديها والحصول على أسلحة متطورة.

٢- المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية

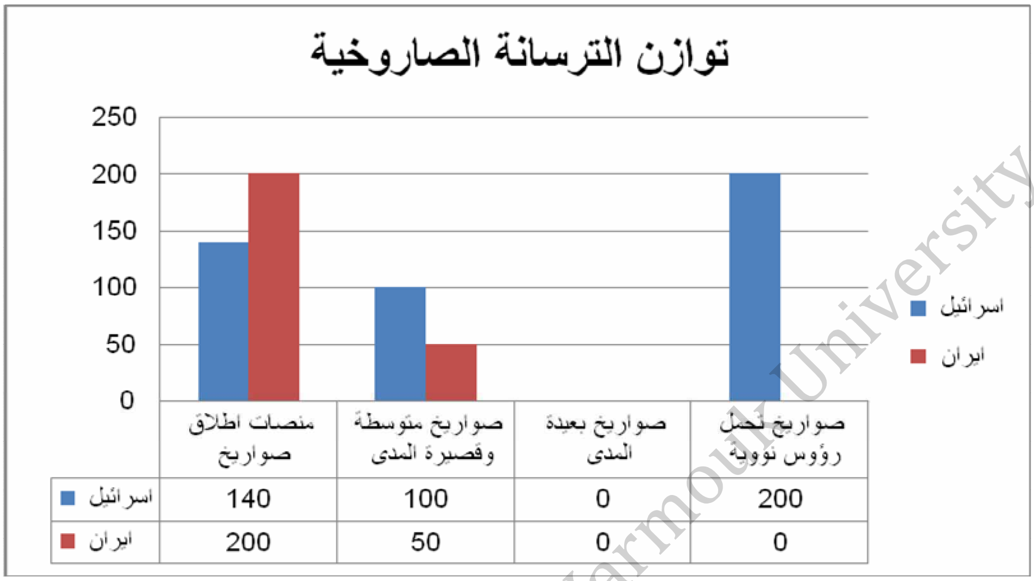
٣- القدرة على تطوير أسلحة وأساليب قتالية مصنعة إسرائيليا

كما ساهمت عدة عوامل لإضعاف القدرات العسكرية الإيرانية ومنها

١- انخفاض معدل النمو الإقتصادي.

٢- الحصار الإقتصادي على ايران وما تبعه من حظر بيع وشراء السلاح من ايران ولكن لا يمكن إنكار ان ايران برغم الصعوبات التي فرضها الحصار والتضيق عليها إلا أنها إستطاعت تطوير برنامجها النووي وإن إصابه بعض التاخير إلا ان هذه العوامل لم تستطع إيقافه أو تعطيله، ولجأت الى كافة الوسائل للحصول على ما تحتاجه من مواد خام أساسية إضافة الى العلاقات الجيدة مع روسيا والباكستان حيث قامت كل منهما بالمساهمة بدفع المشروع النووي وتزيده بما ينقصه من مواد خام واجهزة طرد وتدريب علماء وصفقات اسلحة وصواريخ الى حد اصبح يشكل هاجسا لدى اسرائيل ، وإستطاعت إيران تطوير منظومة صاروخية باليستية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى إلا انها لم تمتلك حاليا عابرا للقارات ولكن يجري الحديث عن تطوير شهاب ٥ وشهاب ٦ (٥٠٠٠كم ٦٠٠٠كم) على التوالي كما ان عملية تخصيب اليورانيوم شكلت نسب جيدة تفصلها عن السلاح النووي بضع خطوات وللاطلاع على الترسانة الصاروخية الإيرانية والإسرائيلية لقياس قدرة كل منهما انظر الرسم البياني رقم(٥) .

الرسم البياني رقم (٥)



تم اعداد الرسم والجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر : 1-Israel-Iran Military Comparison ,informed http://www.juancole.com/2012/02/israel-iran-military-comparison.htmlcomment,2012,

الا انه وجب التنويه هنا الى عدم دقة الارقام بخصوص الترسانة الصاروخية واختلفت الارقام من مرجع الى اخر ويعود السبب من وجهة نظر الباحثة الى سياسة الغموض التي تتبعها كلتا الدولتين في الكشف عن قدراتهم العسكرية في اسلحة الدمار الشامل، فالغموض سياسة اساسية لدى اسرائيل على فترات طويلة، اما بالنسبة لايران فانه من فترة الى اخرى يتم الكشف عن مواقع ومنشات نووية سرية او تخصيب يورانيوم سرا وتطوير ترسانة صاروخية وذلك يعود الى التخوف من ردود فعل المجتمع الدولي والقوى الكبرى.

المطلب الثاني :

التغيرات في أهداف ووسائل السياسة الخارجية الإسرائيلية

أولا :التغير بنظرية الأمن القومي والخيار العسكري

شهدت الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠١٢ تغيرات سياسية على المستوى الداخلي والخارجي كان لها اثر واضح في مراجعة السياسة الخارجية الإسرائيلية واهداف الأمن القومي الإسرائيلي وقائمة الأولويات، وتراجع مفهوم الحدود الجغرافية الأمنة التي كانت احدى الركائز الأساسية في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي في ظل امتلاك تقنيات عسكرية متطورة واسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وانتقال المخاوف الامنية من الدائرة الاولى دول الجوار الى الدائرة الثانية والثالثة،وخاصة ضمن محاولات ايران لامتلاك سلاح نووي مما اضاف تهديدا للعمق الإسرائيلي وسهولة نسبية للوصول الى المراكز الحيوية في اسرائيل بعد ان كانت تعمل دائما على استخدام استراتيجية تصدير المعركة الى ارض الخصم اصبحت الان تواجه خطر امتداد العمليات العسكرية الى العمق الاسرائيلي ،وصعوبة حسم المواجهات العسكرية بسبب عدم القدرة على الاستخدام العسكري الواسع لزدياد تكلفته المادية والبشرية.

فبعد زوال الخطر العراقي على اسرائيل عام ٢٠٠٣ والتي كان لإسرائيل دور سياسي ودبلوماسي فيها ضمن تقارير إستخباراتية تشير الى إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل دفعت الولايات المتحدة لإحتلال العراق هادفة الى إزالة الخطر الإستراتيجي المحتمل القادم من العراق وإخراجه من معادلة القوى الإقليمية بما يحقق إستمرار تفوق القوى الإسرائيلية الرادعة بالمنطقة وتعزيزها، وأعتبرت حرب لبنان ٢٠٠٦ هي من أبرز الأحداث التي أثرت في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي والقيادات الأمنية والعسكرية والمجتمع الإسرائيلي وإستمر تاثيرها متواصل لعدة سنوات على شكل أزمات سياسية وعسكرية في إسرائيل.

إلا أن إسرائيل في عام ٢٠٠٦ واجهت بروز تحدي جديد في إعلان إيران عزمها تطوير برنامجها النووي حيث إعتبرته التهديد الوجودي الأكبر بسبب دعوات إيران بتدمير إسرائيل وبرز ذلك في خطاب محمود أحمدي نجاد عندما قال"يجب إزالة إسرائيل من الخريطة " [١]ومحاولة إيران لتطوير أسلحة نووية وصاروخية ودعمها للانشطة التي تقوم بها قوات المقاومة وتصاعد حماس في السلطة الفلسطينية ودعمها لحزب الله واقتراب تلك القوات المقاومة من الحدود الإسرائيلية.

وتوجهت الى تبني سياسات امنية جديدة وهي:

- تبني عقيدة الصدمة والرعب والتي تعتمد على الحسم والردع وهي ما استمدته من الحرب الامريكية من خلال شن الحرب باشعال النيران المكثفة والسريعة دون الاخذ بالراي العالمي وذلك إنطلاقا من مبدأ أن الحرب مباحة تيمنا بالولايات المتحدة الامريكية.
- الانتقال الى محاولة الوصول لحل دبلوماسي بشان الدولة الفلسطينية والعمل على الحصول على اجماع نسبي في اسرائيل للاعتراف بقيام دولة فلسطينية لتدعم مصلحة اسرائيل بالبقاء كدولة يهودية تتمتع بالشرعية الدولية
- محاولة الدخول في مفاوضات لحل مشكلة اللاجئين
- اختلقت بعض الازمات للدول العربية
- ضرورة تعزيز قدرات الدفاعية والعسكرية الإسرائيلية والحرب البرية
- ضرورة تطوير اسلحة تكنولوجية لمواجهة تحديات الأمن القومي
- اعتبار الخيار العسكري ضد ايران حل لا بديل له كما اشار ايهود اولمرت في خطابه امام معهد دراسات الامن القومي ٢٠٠٧ بانه " لا بديل عن قوة الحسم العسكري مع اعداء اسرائيل

[١] شفيق،منير،الرئيس الإيراني وإزالة دولة إسرائيل،٢٠٠٥ شبكة الإنترنت
http://alarabnews.com/alshaab/2005/04-11-2005/htm

الا ان اسرائيل بعد فشلها بتحقيق اهدافها وفشلها امام حماس في حرب غزة ٢٠٠٨ وتكرارها لاخطائها السابقة واجهت ازمة جديدة استدعتها الى وجوب التغير في سياسة الامن القومي وفي طريقتها والتخلي عن مبدا الردع والحسم العسكري واشار نتنياهو الى ذلك عندما قال " ان يد اسرائيل في الحروب المقبلة لن تكون طليقة "[١]

فبعد فشل اسرائيل بحرب لبنان ٢٠٠٦ وحرب غزة ٢٠٠٨ والإنتهاكات الإنسانية التي ارتكبتها في غزة تزعزعت العلاقات الأوروبية والأمريكية مع إسرائيل وصل الى حد الشكوك في شرعية وجودها مما دفع اسرائيل الى وضع خطط جيو إستراتيجية مع المجتمع الدولي واستخدام الدبلوماسية المتعددة الاطراف لخلق علاقات دبلوماسية مع القوى الصاعدة مثل الصين والهند وروسيا.

وأدركت إسرائيل ان ليس بمقدورها توجيه ضربة لايران دون ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتولي توجيه الضربة وقيام إسرائيل بتوجيه ضربة لسوريا وحزب الله، كما انهم اعتبرو ضرب ايران وكبح جماحها بمشروعها النووي سيؤدي الى عزلة حزب الله وحماس مما يتيح العمل على تسوية العلاقات الفلسطينية مع اسرائيل من خلال تطوير شراكات عربية – اسرائيلية،والعودة الى طاولة المفاوضات واشاروا الى ان حل قضية فلسطين لابد ان يمر بطهران ليصل الى القدس

ثانيا : التغير في اولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية

تراجعت أهمية قضية الصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة للدولة العبرية وتراجع كذلك دور القضية الفلسطينية كقضية مركزية في السياسة العربية بشكل عام واصبح المشروع النووي الإيراني يحتل المرتبة الاولى من أولويات الاهتمام الاسرائيلي لما يشكله من خطورة على وجود الدولة العبرية.

[1] بدون،صحف إسرائيلية : تدهور مكانة إسرائيل بشكل غير مسبوق، جريدة الفرات،سوريا،١٨\١٠\٢٠٠٩

وعلى الرغم من الاجماع الدولي على ان ثورات الربيع العربي لها قدرة على احداث اضراب في الوضع الاقليمي القائم لاقليم الشرق الاوسط وعلى مستقبل القضية الفلسطينية وكيان الدولة اليهودية الا ان اسرائيل ابدت للعالم نوع من عدم الإهتمام وفوضت الأمر لبعض الجهات مثل مراكز الدراسات لتقيم الاوضاع في المنطقة.

ويلاحظ أن هناك أختلاف في وجهات النظر لدى دارسي ومحللي السياسة على اسباب ثورات الربيع العربي من خلال وجهتين على النحو التالي :

الاتجاه الاول : يرى اصحاب هذا الاتجاه ان الثورات العربية ليست الا جزء من مشروع الشرق الاوسط الجديد الذي وضع بتخطيط اسرائيلي – امريكي.

الاتجاه الثاني : يرى اصحاب هذا الاتجاه ان الثورات العربية جاءت للمطالبة بالحرية والتخلص من الانظمة المستبدة والمستغلة لثروات البلاد وبسبب الضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها الشعوب العربية.

الا انه في الحقيقة تعمل اسرائيل على دراسة القضيتين معا لما لهما من اثر كبير على الوضع الاقليمي ومركز اسرائيل بداخله حيث اصدر مركز بيسات للدراسات الاستراتيجية الاسرائيلية دراسة تدعو الى الدمج ما بين ضرب المنشآت النووية وإطلاق مبادرة سلام عربية لتجنب تداعيات توجيه الضربة الايرانية وردود الافعال التي قد تنتج جراء هذا الهجوم [١]

[1] درور ،يحزقئيل،ضرورة الدمج بين ضرب المنشأت النووية الايرانية واطلاق مبادرة سلام عربية،

كما ان ما يحدث في الدول العربية هو تحقيق للاهداف الاسرائيلية – الامريكية بتغير شكل الشرق الاوسط الجديد ويتضح ذلك جليا من خلال ما صرح به عاموس يادلين * فقال إن:

" الربيع العربي لا يقدم وصفا صائبا لظاهرة التي عصفت بالشرق الاوسط في عام ٢٠١١ فالحديث لا يدور عن انبثاق ثورة تقود الى نموذج ليبرالي علماني أنجلو – امريكي من الديمقراطية،او تغير سلمي غير عنيف،كذلك لا يدور الحديث الى انهيار وتغير بطريقة الدومينو كما حدث في اوروبا الشرقية، غير ان الحديث يدور فعلا عن ظاهرة تغير وجه الشرق الاوسط بأكمله " ١

وإن كانت وجهة نظر الباحثة تميل الى توجه اصحاب التيار الاول واعتبار ان المصلحة الاكبر من تقسيم المنطقة لخلق صفة لوجودها مبنية على اسس طائفية عوضا عن اعتبارها جسم غريب داخل قومية عربية من جهة.وان ذلك يتناسب بشكل جيد مع الخطة لتقسيم ايران الى ٣ دول حسب خريطة الشرق الاوسط الجديد في حال انتقلت الثورة الى ايران إلا ان "ثورات الربيع العربي "تسببت بعدم قدرة الدولة اليهودية على اظهار او صياغة موقف واضح للخروج من هذه الازمة وتحدث أيال زيسر الى انه على الدولة اليهودية في ظل ظروف الربيع العربي الاختيار ضمن بديلين

الاول : الإنغلاق وانتظار مواجهة الأسوأ.

الثاني : ان عليها مد يدها والترحيب بالثورة ودفع عملية التسوية والمصالحة مع الفلسطينين للحفاظ على اكبر قدر من الهدوء والاستقرار في العلاقات الاسرائيلية – الفلسطينية من جهة وعدم ترك المجال لاستغلال القضية لتصعيد الحراك الشعبي على الساحة العربية من جهة اخرى[٢]

- عاموس يادلين : هو كاتب اسرائيلي ورئيس معهد دراسات الامن القومي الاسرائيلي

٢ زيسر،ايال،اسرائيل والدول العربية المجاورة في ظل الربيع العربي،

حيث ان الإلتفاف من جديد الى طاولة المفاوضات يضمن لإسرائيل القدرة على وضع الحدود لتنازلات التي يمكن ان تقدمها في حال ازدادت الاوضاع نحو الأسوء سواء على صعيد الحراك العربي او على صعيد احتمالية امتلاك ايران لسلاح نووي وما يتبعه من خطر عدم القبول بوجود إسرائيل على الاراضي الفلسطينية، وان المصالحة الحالية مع الفلسطينين تضمن شرعية وجود الدولة اليهودية.

لا يمكن اغفال الحديث عن استغلال اسرائيل مع بداية الثورات العربية وانشغال العالم والمجتمع الدولي بمتابعة الاحداث الثورية لتقوم هي بدورها للعودة الى مواصلة الحفريات في القدس والعمل على انشاء مستوطنات في القدس الشرقية والعمل على السيطرة على اكبر قدر ممكن من الاراضي الفلسطينية في القدس.

المطلب الثالث

التغير في مراكز صناع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية

١- توسيع الصلاحيات الإدارية لرئيس الحكومة وذلك لاعطائه مجال اكبر في التحرك الدبلوماسي

٢- تراجع دور المؤسسة العسكرية نسبيا مقارنةً بفترات سابقة، وبالتالي تراجع نسبة الخيار العسكري ضمن الخطط الاستراتيجية للسياسة الخارجية حتى وان كانت اسرائيل ما زالت تلوح بامكانية استخدام الاداة العسكرية من وقت الى اخر الا انه في حقيقة الامر اصبح الخيار الاخير بعد ان كان الخيار الاول في مواجهة الازمات.

٣- انتقال التيار الصهيوني – الديني اليميني المتطرف الى مراكز صنع القرار.

تعتبر الفترة بعد إغتيال رابين في منتصف التسعينات هي فترة التلاقي بين أحزاب اليمينية واليسارية الإسرائيلية وخاصة بعد إئتلاف حزب العمل مع حزب كاديميا وأصبح اليمين والتطرف الديني هو الطابع العام السائد في الدولة [1]

لم يتغير الحال بعهد حكومة بنيامين نتنياهو فقد عمد عند تولي الحكومة عام ٢٠٠٩ العمل على احاطة نفسه بشخصيات تنتمي الى التيار الصهيوني–اليميني الديني وكان من ابرزهم مستشار الأمن القومي اللواء في الاحتياط يعقوب عميدرور وفي دورته الثانية عين المدعي العام العسكري السابق اللواء في الاحتياط أفيحاي مندلبليت سكرتيرا للحكومة خلفا لتسفي هاوزر. ٢*

وأصبح التيار الصهيوني – اليميني الديني هو أكثر التيارات تأثيرا في السياسة الاسرائيلية حيث نجد في حكومة بنيامين نتنياهو لعام ٢٠١٢ ٦ وزراء ونواب وزراء هم من التيار الصهيوني – اليميني الديني.

[1] مصطفى، د هالة ن الأبعاد الدينية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية،مقالات، الأهرام الرقمي

- تابع ملحق رقم ١ اسماء وزراء الحكومة الاسرائيلية من التيار الصهيوني – اليميني الديني

وتكمن قوتهم ليس بعدد المناصب التي يشغلونها بل بتاثير الموقع في القرار السياسي كما ان عددهم في المجتمع الاسرائيلي يصل ما بين ٧٠٠ ألف إلى مليون ويشكلون معظم اعضاء الليكود الحاكم.

وللتيار الصهيوني– اليميني الديني ايضا حضور واضح في الجيش الاسرائيلي والسبب يعود الى انخفاض نسبة عدد الاشكناز في الجيش الاسرائيلي لأسباب نوعية وأخرى تقنية مقابل ارتفاع نسبة الدافعية لدى ابناء التيار الصهيوني – اليميني الديني الى خدمة الجيش مما اضطر الحكومة الى تعويض نقصها العددي بإدماج التيار الصهيوني– اليميني الديني في الجيش، وهذا يفسر عدم قدرة نتنياهو المضي قدما بعملية السلام والتسوية مع الفلسطينين بخطوات واضحة عندما قال " ان مضيت بعملية التسوية ستسقط حكومتي " واعتبر البعض انها مجرد ذريعة الا ان واقع انتقال التيار الصهيوني – اليميني الديني الى مركز مؤسستي صنع القرار السياسي والعسكري ادى لإفراغ عملية السلام من مضمونها، فهؤلاء يؤمنون بضرورة الحفاظ على المستوطنات وارض اسرائيل.

إن ايدلوجية اليمين الديني المتطرف كانت هي السائدة والموجهة لعملية صنع القرار في إسرائيل على مدى عقدين من الزمن، ولم يؤثر وجود شخصيات من خارج هذا اليمين في مراكز صناعة القرار ذات الطابع السيادي كوزارة الخارجية أو وزارة الدفاع على واقع السياسة الخارجية الإسرائيلية، فوجود شخصيات من خارج اليمين الديني وتنتمي الى حزب العمل ويتبنون ايدلوجيا فكرية مختلفة لم يضف على حكومات اليمين إلا أنها استخدمت بعض التوجهات (مثل العودة الى المفاوضات او العودة الى عملية السلام) كمناورات سياسية محدودة من قبل الحكومات الليكودية المتعاقبة، واصبحت عملية صناعة الأحلاف الدولية والضغوطات الخارجية هي الوسائل الرسمية التي إتبعتها الدولة العبرية لتناول ملفات السياسة الخارجية وعلى راسها المشروع النووي الإيراني.

الخاتمة

قسمت الباحثة الدراسة الى ثلاث فصول دراسية تتناول الفصل الاول المشروع النووي الايراني حيث ناقشت في المبحث الاول من الفصل الاول نشات الملف النووي الايراني وتطوره ومراحل التي مر بها المشروع النووي التي رصد من خلالها الاتفاقيات الدولية والدول الداعمة للمشروع النووي والمعيقات التي تعرض لها على فترات مختلفة.

ثم انتقلت الباحثة الى تحديد مكونات المشروع النووي الايراني وقدراته في المبحث الثاني من الفصل الاول حيث تم رصد قدرة البرنامج على تطوير ذاته ورفع معدلات انتاج اليورانيوم المخصب واستخدام اجهزة الطرد وتطوير التقنيات بافضل التقنيات الحديثة والتركيز على مقدار التزايد في كمية اليورانيوم المخصب والمخزن وتزايد اجهزة الطرد المركزي والمنشات النووية وامتدادها على رقعات جغرافية متباعدة مما يساهم في خفض حجم الاضرار في حال التعرض لضربات عسكرية والاشارة الى عزم ايران على امتلاك تقنية دورة الوقود الكاملة.

ثم استعرضت الدوافع لامتلاك المشروع النووي الايراني في المبحث الثالث من خلال اظهار الدافع الاقتصادي الذي ما زالت ايران تلح على سلمية برنامجها النووي وانه لخدمة المجالات السلمية والاقتصادية ومن ثم الدوافع العسكرية حيث وضحت الباحثة ان لايران اسباب كافية ومقنعة لامتلاك سلاح نووي لما يحيط بها من علاقات معقدة في الاطراف المقابلة لها تنافسها على المصالح ذاتها وخاصة اسرائيل اضافة لدول الخليج العربي.والدوافع السياسية على المستويين الداخلي والخارجي.

وتناولت الباحثة في الفصل الثاني من هذه الدراسة السياسة الخارجية الاسرائيلية ومناقشة التعريفات الواردة في السياسة الخارجية من المرجعيات السياسية واليات صنع القرار في السياسة الخارجية وانواع القرارات الت ي يمكن ان تتخذها الدولة لخدمة وتحقيق مصالحا السياسية والاقتصادية واستعرضت مراحل تطور السياسة الخارجية ومؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الاسرائيلية.

اما في المبحث الثاني فتم تحديد اهداف السياسة الخارجية السرية والعلنية والعوامل والمحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية وتمت تحديد المحددات الداخلية، ولم تذكر المحددات الخارجية تجنبا للتكرار حيث تمت مناقشة المحددات الخارجية ضمن عنوان مستقل وموسع لارتباطه بشكل مباشر بفرضية وعنوان الدراسة، كما حددت ادوات تنفيذ السياسة الخارجية الاسرائيلية.

لتنتقل الباحثة في المبحث الثالث للتركيز على المبادئ الاستراتيجية االتي تحكم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الاسرائيلية وتحديدا ضمن التعامل مع المحددات الخارجية للدولة وقسمت الى ثلاث مطالب المطلب الاول تناول القضية الفلسطينية والصراع الاسرائيلي – العربي ثم انتقل المبحث الثاني ليقيم البيئة الاقليمية والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية ضمن هذه الدائرة ونالت توسع كافي لاثبات التغير في توجهات السياسة الخارجية الاسرائيلية نحو القوة الصاعدة على المستوى الاقليمي والدولي وتحديد العلاقات الاسرائيلية على المستوى الدولي ومدى قدرتها على توجيه المجتمع الدولي للحفاظ على مصالحها في استمرار ضمان امنها القومي وتفوقها العسكري.

وناقشت الباحثة في الفصل الثالث مؤشرات التغير في السياسة الخارجية الاسرائيلية بناءا على ارقام احصائية وجداول بيانية مستخدمة اسلوب الوصف والتحليل وقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول التصور الإسرائيلي للمشروع النووي وتناول المبحث الثاني العلاقات الإسرائيلية الإيرانية وتناول المبحث الثالث مؤشرات التغير في السياسة الخارجية من خلال ثلاثة مطالب الاول التغير في الاداة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتناولت في المطلب الثاني التتغير الذي طرا على اهداف السياسة الخارجية من جانبين التغير في اولويات السياسة الخارجية الاسرائيلية والتغير الذي طرا على نظرية الامن القومي، وانتقلت في المطلب الثالث لطرح التغيرات التي اصابت مؤسسات صنع القرار.

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

التغيرات في السياسة الخارجية الإسرائيلية من الناحية الإقتصادية

١- يلاحظ أن هناك إرتفاع في نسبة المساعدات العسكرية الامريكية إلى إسرائيل من حوالي ٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠١ لتصل الى ٣,٥ مليار دولار امريكي بحلول ٢٠١٢ (أنظر الرسم البياني رقم ١).

٢- رفع نسبة الموازنة العسكرية المخصصة للدفاع وتطوير القدرات العسكرية لدى الجيش الاسرائيلي حيث بلغ الإنفاق العسكري ١٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠١ ليرتفع الى ١٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٢ وذلك على حساب مستويات المعيشة ومحاربة الفقر (أنظر الرسم البياني رقم ٢)

٣- لم ينتج اي تاثير على التجارة الخارجية الاسرائيلية ولم يتاثر بالتالي النمو الاقتصادي وحافظت اسرائيل على نسب مرتفعة من الناتج القومي الاجمالي

التغيرات في السياسة الخارجية الإسرائيلية من الناحية الدبلوماسية :

١- توصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين الملف النووي ورفع مستوى اللجوء الى الحلول الدبلوماسية والعودة الى محاولة إحياء المفاوضات الفلسطينية.

٢- التوجه الى بناء شبكة علاقات قوية مع القوة الصاعدة على المستوى الاقليمي والدولي ورفع نسبة التمثيل الدبلوماسي حيث كانت تبني علاقات مع ١٣٧ دولة في مطلع عام ١٩٩٣ وارتفعت الى ١٥٠ دولة مع مطلع الالفية ليصل الى ١٥٧ دولة بحلول ٢٠١٢ كما أقامت ١١ ممثلية دبلوماسية خلال العامين ٢٠١٠ – ٢٠١٢

٣- يعرف أن الدبلوماسية هي من اساسيات العلاقات الخارجية الاسرائيلية الا ان الفترة الواقعة بين ٢٠٠١ و٢٠١٢ نشطت بها العملية الدبلوماسية وعمل الاستخبارات الاسرائيلية بتقديم التقارير

والمشاورات الدبلوماسية مع الدول الكبرى في العالم من اجل التوصل الى حل الازمة النووية الايرانية بما يضمن الحفاظ على أمن اسرائيل او بالحصول على تاييد وتعاون دولي بشان توجيه ضربة للمنشات النووية الايرانية او رفع سقف العقوبات المفروضة عليها بما يعمل على تاخير او تعطيل المشروع الى اطول فترة ممكنة

التغيرات في السياسة الخارجية الإسرائيلية من الناحية العسكرية :

توصلت الدراسة الى ان المشروع النووي الإيراني اثر على السياسات العسكرية الإسرائيلية من عدة جوانب :

١- العمل على زيادة القدرات العسكرية الاسرائيلية من خلال تطوير الترسانة العسكرية والصاروخية والنووية (أنظر الرسم البياني رقم ٤ – ٥)

٢- التخلي عن سياسة الغموض الكامل بشان ملف اسرائيل النووي واتباع سياسة مزدوجة ومشككة بين الإعلان والنفي لإعطاء الشعور بالتخوف من إمكانات التسلح الإسرائيلية وإعلان أرقام عن حجم وقدرات الترسانة النووية الإسرائيلية من قبل مراكز الدراسات والابحاث الإسرائيلية

٣- محاولة فرض سيطرتها على عملية التسلح في المنطقة من خلال الضغط على الدول للاسراع بالتوقيع على اتفاقيات حظر انتشار الاسلحة الكيميائية والذرية

٤- تراجع الخيار العسكري سواء على المستوى الداخلي او الخارجي والتوجه نحو تفعيل الاداة الدبلوماسية يعتبر مؤشرا واضحا في سلوك السياسة الخارجية الاسرائيلية لتكون اكثر توجها نحو الحلول السلمية، حيث توجهت اغلب توصيات صناع القرار الإسرائيلي بعدم التوجه للحلول العسكرية بعد ان كان الخيار العسكري يشكل الخيار رقم ١ لدى اسرائيل

التغير في السياسة الخارجية على مستوى الاهداف والوسائل ومؤسسات صنع القرار

١- اثبتت الدراسة وجود تحول في نظرية الامن القومي وتراجع مفهوم الحدود الامنة في ظل التطور التكنولوجي والتقني وامكانية اصابة العمق الاسرائيلي وإنعدام قدرتها على تصدير المعركة الى ارض الخصم

٢- تاكل السيادة الاسرائيلية وخاصة في ظل وجود اطراف مسلحة او تعتبر من وجهة نظر إسرئيل ارهابية الا انها مدعومة من النظام الايراني وتستطيع اصابة اسرائيل في مراكزها الحيوية مثل حزب الله وحماس

٣- التغير في سلم الاولويات بالنسبة للقضايا الطارئة والخطرة فبعد ان كان الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني هو الشغل الشاغل للقيادات الاسرائيلية الا ان الآن اصبح الملف النووي الايراني هو الهاجس الذي يؤرق النخبة الحاكمة في اسرائيل وصناع القرار ويزلزل الاستقرار والامن القومي بل الوجود الاسرائيلي بحد ذاته

٤- إن التنامي المطرد لليمين المتطرف في رسم السياسة الخارجية للدولة على حساب دور المؤسسة العسكرية (ب٢٣ مقعد عام ١٩٩٦ ليرتفع الى٧٣ مقعدا عام ٢٠١٢)[1] أدى إلى تراجع الخيار العسكري كأداه لتنفيذ السياسة الخارجية وتغليب الخيارات الدبلوماسية

[1] سعد الدين، نادية، الإنتخابات الإسرائيلية المبكرة إنتصار اليمين المتطرف، القدس العربي، ٢٠١٢\١٠\٢٥

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والوثائق

١- موقع الامم المتحدة www.un.org

٢- معهد ستوكهولم www.sipri.org

٣- منظمة التجارة العالمية

٤- http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/statis_bis_e.htm?solution=WTO&path=/Dashboards/MAPS&file=Map.wcdf&bookmarkState={%22impl%22:%22client%22,%22params%22:{%22langParam%22:%22en%22}}

٥- الأمم المتحدة على الموقع الالكتروني: الأمم المتحدة، مجلس الأمن www.un.org

٦- الوكالة الدولية للطاقة الذرية www.iaea.org

٧- مركز دراسات الامن القومي الاسرائيلي www.inss.org.il

٨- مركز دراسات واشنطن http://www.washingtoninstitute.org

٩- وزارة الخارجية الاسرائيلية، موقع الوزارة على شبكة الانترنت،٢٠١٣\١١\٢٧.
http://mfa.gov.il/MFAAR/MinistryOfForeignAffairs/MinistryDepartments/Pages/ministry%20of%20foreign%20affairs-%20Functions%20and%20Structure.aspx

١٠- نظرة الى العلاقات الاسرائيلية المصرية،اسرائيل والشرق الاوسط، موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية،٢٠١٣،

١١- http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/Egypt/Pages/israeli%20egyptian%20relations.aspx

١٢- موقع الحكومة الاسرائيلية www.gov.il.com

١٣- موقع السفارة الاسرائيلية في الاردن www.embassies.gov.il/amman

السفارة الاسرائيلية في الاردن،الشبكة الدبلوماسية الاسرائيلية، معلومات عن مشاف
www.embassies.gov.il/amman/mashav/pages/About MASHAV.aspx
Israel Diplomatic Network ,Israeli Mission Around The World-

١٢- موقع المعلومات الاسرائيلية الحكومي http://www.gov.il/firstGov (مترجم من العبرية)

١٣-الكنيست الاسرائيلي -اعضاء الكنيست http://main.knesset.gov.il/mk/Pages/default.aspx (مترجم من العبرية)

١٤-موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية،معلومات عن الحكومة :لجنة الخارجية والامن، شبكة الانترنت
http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/GovernmentInIsrael/Pages/idf.aspx

١٥-القانون الاسرائيلي البند رقم (٤٨). معهد البحوث الاستراتيجية الصهيونية.
http://www.huka.gov.il/wiki/makor/25.pdf

١٦-موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، رؤساء ووزراء إسرائيل، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٢٤م،
www.altawasul.com

١٧- وزارة الخارجية الاسرائيلية، التجارة الخارجية،ديسمبر ٢٠١٣ www.mfa.gov.il.com

١٨-وزارة الخارجية الاسرائيلية، التجارة الخارجية،التحديات والانجازات ديسمبر ٢٠١٣

١٩- SIPRI:Israel ,Military Expenditure ,2012
http://first.sipri.org/search?country=ISR&dataset=military-expenditure,

٢٠- SIPRI:Iran ,Military,Expeniture,2012
,http://first.sipri.org/search?country=IRN&dataset=military-expenditure

٢١- تقرير معهد التصدير الاسرائيلي،٢٠١٢
http://www.export.gov.il/eng/Branches/Consumption/Food/News/news,3142/

٢٢- نظرة الى العلاقات الاسرائيلية المصرية،اسرائيل والشرق الاوسط، موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية،٢٠١٣،
http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/Egypt/Pages/israeli%20egyptian%20relations.aspx

المراجع العبرية

١- شافيز،هرتزل،على اسرائيل ان لا تهاجم ايران " معهد هارتس" ٢٠١١،مترجم من العبرية (ترجمة الباحثة) http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1526311

المراجع العربية

١- أبو عفيفة، طلال، الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية ١٨٩٧-١٩٩٧، القدس- فلسطين، بلا، ١٩٩٨م
٢- إيلاند، جيورا، الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان، ٢٠١٠م
٣- إيفن،صموئيل ، نفقات إسرائيل الدفاعية،التقيم الاستراتيجي الصادر عن INSS سلسلة ترجمات الزيتونة (٥٤) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت،٢٠١٠
٤- بركات، نظام، المؤسسة العسكرية ودورها في المجتمع الإسرائيلي، مركز الدراسات الأردنية: جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٥م
٥- بيري، يورام، جنرالات في مجلس الوزراء: كيف يشكل الجيش سياسة إسرائيل؟، ترجمة: حسن خضر، رام الله- فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٧م
٦- البزاز، سعد، العقرب: إسرائيل وحرب الخليج التفتيت والتطويق، لندن- بريطانيا، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، ١٩٨٧م
٧- حماد، مجدي، النظام السياسي الاستيطاني، بيروت- لبنان، دار الوحدة، ١٩٨١م
٨- داغر، ربيع، إسرائيل والصراع المستمر، بيروت- لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧م،
٩- الراوي، رياض، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، القاهرة- مصر، مؤسسة مصر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م
١٠- ربيع، حامد، تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت- لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦م

١١- رام، حجازي، قراءة إيران في إسرائيل: الذات والآخر الدين والحداثة، رام الله- فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٧م
١٢- رزوق، أسعد، إسرائيل الكبرى، بيروت- لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣م
١٣- روزيت،د.روبيرت ،أن تكون يهوديا إبان الهولوكوست "المحرقة "ياد غاشيم ١٠\١١\٢٠١٣
١٤- شاحاك، إسرائيل، أسرار مكشوفة: سياسات إسرائيل النووية والخارجية، ترجمة: هشام عبد الله، عمان- الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م
١٥- سليم،محمد السيد،تحليل السياسة الخارجية،القاهرة –مصر ،مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية،١٩٩٨م
١٦- طايل، فوزي، النظام السياسي في إسرائيل، القاهرة- مصر، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٩م
١٧- عليان، نور الدين، الدلائل الإستراتيجية في السياسة الإسرائيلية، دمشق- سوريا، مكتبة الأسد الوطنية، ١٩٩٥م

١٨- عبد الحي، وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠م، الشراقة- الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، ٢٠١٠م
١٩- عمار، نزار، الاستخبارات الإسرائيلية، بيروت- لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨م
٢٠- عوض، محسن، الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، بيروت- لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م
٢١- غوانمة، يوسف حسن، الأردن وفلسطين وتحديات المشروع النهضوي، عمان- الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م،
٢٢- ليساك، موشيه، وآخرون، المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية، ترجمة: ماجد سعيد، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق- سوريا، ١٩٨٨م
٢٣- مبيضين، مخلد، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٣م، مجلة المنارة، المجلد ١٣، العدد٤، ٢٠٠٧م
٢٤- مصطفى، فضل، اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، بيروت- لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١م
٢٥- المصري، محمد محمود، الدولة العبرية والبحث عن هوية، القاهرة- مصر، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤م
٢٦- المومني، وشلبي: المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي، عمان، الاردن،دار حامد للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى،٢٠١٣
٢٧- الموعد، حمد، إسرائيل والمتغيرات الدولية، دمشق- سوريا، دار كنعان للنشر
٢٨- مصطفى، د هالة ن الأبعاد الدينية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية،مقالات، الأهرام الرقمي

٢٩- يوسف،ايمن و مصطفى،مهند،سياسة اسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة (تركيا،الهند،الصين،روسيا)المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية،رام الله،فلسطين،الطبعة الاولى،٢٠١١

رسائل الماجستير

١- إبراهيم، بلال محمد صالح، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس- فلسطين، ٢٠١٠م
٢- الرواشدة، أحمد عبدالرحمن محمد، دور مجلس الأمن القومي في السياسة الخارجية الإسرائيلية، رسائل ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨
٣- العطري، ميلودي،السياسة الخارجية الامريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة الحرب الباردة،رسالة ماجستير،جامعة الحاج لخضر،الجزائر،٢٠٠٨
٤- العضايلة، عبد الله فلاح عودة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، ٢٠١٢م
٥- عفيفي، سوزان عبد الله، أثر الإنفاق العسكري على صنع القرار السياسي: دراسة حالة إسرائيل ١٩٩١- ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، الأردن، ٢٠٠٦م
٦- المطيري، عبد الله فالح، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، ٢٠١١م

الدوريات

١- اسكولاي افرايم،اوروبا ومستقبل ايران النووي،مركز القدس للدراسات،٢٠٠٤
http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=90&menu_id=10&cat_id=10
٢- الأزعر، محمد خالد، السياسة الفلسطينية ورهان الداخل الإسرائيلي، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٦، ٢٠٠٣م
٣- الإدارة العامة لإعلام أفريقيا، تطور السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا، مجلة آفاق أفريقية، المجلد ١٠، العدد ٣٦، ٢٠١٢م
٤- إسماعيل، محمد صادق، تطور البرنامج النووي الإيراني، المركز العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٢م، www.acpss.net).
٥- ١٠- بركات، نظام، الاستيطان وفرص الحرب والسلام، مركز دراسات الشرق الأوسط، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٢٥م، www.mesc.com.jo
٦- ١١- جاد، عماد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٢، ٢٠٠٧م،
٧- ١٢- حمدان، أسامة، المواقف الأوروبية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية: حركة حماس نموذجاً، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠م
٨- ١٣- سعيد،عبد المنعم،التحدي العسكري الإسرائيلي في المستقبل_معادلة الكم والكيف،،مجلة السياسة الدولية، ١٩٩٠ http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216795&eid=294

٩- ١٤- سوامي، كومارا، ما هي كلفة العلاقات الإسرائيلية الصينية، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٦م
١٠- الشيخ، نورهان، التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني: الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٠، ٢٠١٠م
١١- عودة المبيضين،مخلد عبيد، تطور العلاقات الباكستانية الإسرائيلية :الدوافع والأهداف والصعوبات، مجلة البحث العلمي،جامعة مؤتة ٢٠٠٧
١٢- عبدالعزيز،هشام فوزي،العلاقات العسكرية الاسرائيلية – التركية ١٩٩٣-١٩٩٨،بحث منشورمجلة جامعة ام القرى،السعودية،العدد٢٢،المجلد
https://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm
١٣- العلاقات التركية – الاسرائيلية،مجلة البينة،دراسات اقليمية،العدد ٣،٢٠٠٣
١٤- العابد، إبراهيم، سياسة إسرائيل الخارجية: أهدافها ووسائلها وأدواتها، بيروت- لبنان، مركز الأبحاث، ١٩٦٨
١٥- فريدمان،جورج،زيارة بوتين الى اسرائيل،ترجمة مركز السوري للدراسات والابحاث،ستراتفور www.sham-ngo.org/en-us/translation/translate17.qspx
١٦- اللداوي،د.مصطفى يوسف،دور لجنة الخارجية والامن في رسم السياسة الاسرائيلية،رابطة ادباء الشام،٢٧\١١\٢٠١٣
١٧- ١٨- محمود ،أحمد ابراهيم ،البرنامج النووي الايراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية ، مختارات ايرانية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
١٨- ١٩- مخادمة، ذياب، ومحمود، خالد وليد، إسرائيل وخيارات الأمن والسلام، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠٠٨م
١٩- ٢٠- محمد، عبد العليم، العلاقات المصرية الاسرائيلية في عهد مبارك،مركز الجزيرة للدراسات،٢٠١١، http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118885527866750.htm
٢٠- ٩- النعماني،محمد،المواقف الصينية من ايران وبرنامجها النووي،السياسة والعلاقات الدولية، الحوار المتمدن، العدد ٢٩٥٠، ٢٠١٠
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208417

المراجع الاجنبية

1-Maleki, Abbas , Iran's Nuclear: Recommendations for the Future, The American Academy of Arts and Sciences, 2010.

2-Albright , David ,and Stricker ,Andrea, Iran's Nuclear Program(ISIS) in Washington, http://iranprimer.usip.org/resource/irans-nuclear-program

3-IAEA , Board of governors, Implementation Of The NPT Safeguards Agreement And Relevant Provisions Of Security Council Resolution In The Islamic Republic Of Iran ,2012

4-ISIS ,Nuclear Iran ,Nuclear sites, Reports, The Institute For Science And International Security ,Washington, ,non, web, http://www.isisnucleariran.org/sites/alpha/

5-Zarif,Maseh , Iran's Centrifuge Plans World Undermine US.Policy Assumptions,2013

6-Brumfiel ,Geoff, Are Iran's Centrifuges Just Few Turns From ANuclear Bombs ,NPR ,14\ October \2013

7-Landau, Emily. B, Facing Iran's Military Unclear Ambitions: The International Challenge and Israel's Concerns, CERI Strategy Papers, 2012

8-Christina,walrond and ,Albright,David,Iran's Advanced, Centrifuges ,ISIS ,Report ,18\october\2011

9-Nuclear Energy Agency, Organization for Economic Cooperation and Development, Nuclear Development, Paris, 2005, p23-28.

10-Cordesman, Anthony H ,and Wilner, Alexander ,The Gulf Military Balance In 2012 ,CSIS

11-Cordesman, Anthony, Study on a Possible Israeli Strike on Iran's Nuclear Development Facilities, Washington, Center for Strategic & International Studies, 2009.

12-Walrond,Chrstina.Albright, David, Critical Capability.ISIS Report,30\july\2013

13-Landau,Emily B, Asculai,Ephraim ,and Stein,shimon, Israel’s Nuclear Ambiguity, Arms Control Policy, and Iran: Is the Time Ripe for Basic Changes? INSS Insight No. 478, October 22, 2013

14-Kam,Ephraim, A Nuclear Iran: Analysis and Implications, http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&&articleid=338

15-CRS:Zanotti,Jim,Israel Background And U.S.Relations, November/2013 http://fpc.state.gov/documents/organization/217470.pdf

16-Kam,Ephraim,Asculai,Efhraim,American Intelligence Reappraises The Iranian Nuclear Issue ,INSS,No.39 ,December ,2007

17-Cole,Juan,Israel-Iran Military Comparison ,2012

18-Israel-Iran Military Comparison ,informed comment,2012, http://www.juancole.com/2012/02/israel-iran-military-comparison.html

19- Sources History: Energy Information Administration (EIA)International Energy Outlook 2009 ,WEB, www.eia.doe.gov./oiaf/ieo/index.html.
20-Guzansky ,Yoel & Mark A. Heller (Eds.), One Year of the Arab Spring:Global and Regional Implications, Memorandum No. 113, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, March 2012.
http://d26e8pvoto2x3r.cloudfront.net/uploadimages/import/(file)1330948414.pdf
21-UPI, 'Saudi , Israel tie-up' in Turkmenistan,2009 http://www.upi.com/Science_News/Resource-Wars/2009/12/10/Saudi-Israel-tie-up-in-Turkmenistan/UPI-95231260467100/
22-Israeli statements on Geneva talks with Iran,Israel ministry of foreign affairs,28 Nov 2013http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Iran/Pages/Israeli-statements-on-Geneva-talks-with-Iran.aspx,

المواقع الالكترونية والصحف

١- يونس، بوعر، الملف النووي الإيراني في بعد الاستراتيجي، مجلة الرائد الالكترونية، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٥م، www.elraaed.com

٢ -سميث،جيفري و رايك،جوبي،ابو القنبلة النووية الباكستانية يكشف عن تفاصيل مساع ايرانية لشراء قنابل ذرية،واشنطن بوست، صحيفة الشرق الاوسط،العدد ١١٤٣٠،١٥امارس\٢٠١٠

٣ -المريسي،اسكندر،العلاقات الصينية – الايرانية،صحيفة الثورة ١٠امايو ٢٠١٢\

٤ -سعيد،كرم،البرنامج النووي الايراني آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد،السياسة الدولية،الاهرام الرقمي،٢٠١٣ شبكة الانترنت
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221598&eid=1876

٥ -سلمان،احمد،الملف النووي الايراني ٢٠٠٧..قطار بلا كوابح،بي بي سي عربية، لندن،سبتمبر\٢٠٠٧ شبكة الانترنت
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7157000/7157641.stm

٦-[1] سعد الدين، نادية، الإنتخابات الإسرائيلية المبكرة إنتصار اليمين المتطرف، القدس العربي، ٢٥\١٠\٢٠١٢

٧- بدون،تل ابيب تروج طهران ستملك قدرة نووية عام ٢٠٠٧،صحيفة الدستورالاردنية ،العدد رقم ١٦٦٤٦،٢٠٠٤

٨- حسنين، محمد عبده،الملف النووي الايراني في ٢٠٠٨ :مزيد من العقوبات وتراجع الحل العسكري،صحيفة الشرق الاوسط،القاهرة، العدد١٠٩٩٣،١٩\٢٠٠٩

٩- عبد الرحمن،بثينا،٢٠٠٩ نهاية عقد ملف ايران النووي :استمرار المماطلة،وانقضاء المهلة الامريكية صحيفة الشرق الاوسط،العدد ١١٣٥١،ديسمبر\٢٠٠٩

١٠- بدون، بعد تهديدات من واشنطن طهران ترد بالكشف عن عشر منشآت نووية جديدة، euronews،٢٩\١١\٢٠٠٩

١١- بدون، البرنامج النووي الإيراني، بين التصعيد العسكري و الوعيد السياسي،شؤون اوروبية،euronews، ٢١\٣\٢٠١٢

١٢--وكالة فرانس ٢٤ – تقرير أ ف ب ، -http://www.france24.com/ar/20130818

١٣-- باكير ،علي حسين ،المراحل الثلاث لتنامي القدرات الهجومية الايرانية في الخليج واخطارها على التوازن ،مقال ،٢٠١٠، http://www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/2548/

١٤- الجزيرة ،قدرات ايران العسكرية والتكتيكية والاستراتيجية ، http://www.aljazeera.net/news/pages/c9f939e1-b836-4cfd-bec0-2dcb47c694fb

١٥- قاسم، عبد الستار، تهجير الفلسطينيين، موقع الجزيرة نت: مقالات وتحليلات، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٢٦م، www.aljazeera.net.

١٦- يوسفي، محمد حاجي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل من منظور العلاقات الدولية، موقع البينة، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٢٧م، www.albainah.net

١٧- مجلة بكرا، إسرائيل افتتحت ١١ ممثلة دبلوماسية، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٩/٢٨م، www.bokra.net.

١٨- بدير، محمد، **إسرائيل: إيران اجتازت الخط الأحمر**، صحيفة العالم، العدد ١٩٨٨، ٢٤ نيسان ٢٠١٣م، ص ٢٥.

١٩- بدون،صحف إسرائيلية : تدهور مكانة إسرائيل بشكل غير مسبوق، جريدة الفرات،سوريا،١٨\١٠\٢٠٠٩

٢٠ – صالح،عبدالله،مستقبل العلاقات الباكستانية الاسرائيلية، دراسات على شبكة الانترنت ١٩\١١\٢٠١٣ http://alasr.ws/articles/view/7053

٢١- صبري، محمود، إسرائيل والحليف الاستراتيجي الجديد (دراسات)، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٩/٢٧م، www.turkistanweb.com.

٢٢- مجلي، نظير ، نتنياهو يستغل ذكرى «المحرقة» لإقناع الإسرائيليين بأنه لا يبث مشاعر الخوف عبثا، صحيفة الشرق الاوسط ، ٢٠١٢ العدد ١٢١٩٧
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=673575&issueno=12197#.Un-1DdKJQg0
٢٣-أزمة الموازنة الامريكية تؤخر مساعدات واشنطن لاسرائيل،صحيفة السبيل،اكتوبر ٢٠١٣،شبكة الانترنت
http://www.assabeel.net/arab-and-world-news/item/7756-
٢٤- السهلي، نبيل،اسرائيل والدبلوماسية الناعمة، صحيفة العرب، العدد ٢٠١٣،٩٣٨٨،ص ٩
٢٥- تاريخ وطبيعة العلاقات الاسرائيلية السعودية،شبكة فلسطين للحوار،٢٠٠٧،
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=120884
٢٦ زهير،كمال،ورقة التوت والعلاقات السعودية الاسرائيلية ن جريدة مصرنا،مطبوعة شهرية تصدر عن المركز الامريكي للنشر الالكتروني،ديسمبر
http://www.ouregypt.us/B.zohair/kamaaal17.html،٢٠١٣
٢٧- صبري، محمود، إسرائيل والحليف الاستراتيجي الجديد (دراسات)، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٩/٢٧م، www.turkistanweb.com.
٢٨- خليل، عمر زكريا،العلاقات المصرية الاسرائيلية ١٩٩٦-٢٠٠٧، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين الدوليين، ٢٠١٠، www.wata.cc.com
٢٩- العزي،خالد ممدوح،العلاقات الروسية الاسرائيلية الجديدة،نبض سوريا،سبتمبر ٢٠١١
www.habd-sy.net/index.php/monaw3at/11080-2011-09-19-19-43-10.html
٣٠ – نبذة عن العلاقات الروسية الاسرائيلية،موقع قناة (ار تي عربية)
RT-Arabic.rt.com/info/29957
٣١- شحادة،آمال،إسرائيل امام ازمة علاقات مع الاتحاد الاوروبي،صحيفة الحياة،٢٠١٣،
http://alhayat.com/Details/569650

الصحف الاجنبية

١- Melnikov, Valery, Iran launches Bushehr nuclear power plant, RIA Novosti, 2011, http://en.ria.ru/world/20110912/166785925.html
٢-عزرا ونحميا : جزئين من الكتاب المقدس_http://www.mechon-mamre.org/i/t/t35a01.htm

ملحق رقم (١)

ملحق اسماء الوزراء ونواب الوزراء بحكومة بنيامين نتنياهو من اتباع التيار الصهيوني – اليميني الديني

الاسم	المركز الوظيفي	مستوطنة الاقامة \ السكن
أفيحاي مندليليت	**سكرتير الوزارة**	
موشيه يعلون	**وزير الدفاع**	**مكاييم – ريعوت**
شاي بيرون	**وزير التربيةوالتعليم**	**اورانيت**
اوراي ارئيلي	**وزير الاسكان**	**كفار اوديم**
اوري اورباخ	**نائب وزير**	**موريعين**
ايلي بن دهان	**نائب وزير**	**هار هوماه \ جبل ابو غنيم**
زئيف الكين	**نائب وزير الخارجية**	**كفار الداد**
حليك بار	**مدير عام حزب العمل \ ونائب كنيست**	**بسغات زئيف**
يولي إدلشتاين	**رئيس الكنيست**	**نافيه دانيئيل**

تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على مركز المعلومات الفلسطيني وفا
www.wafainfo.com

ملحق رقم (٢)

بنود اتفاقية جنيف بين (ايران والمجموعة السداسية ٥+١)

أبرز نقاط الاتفاق بين إيران ومجموعة ٥+١

على إيران أن:

*تحتفظ بنصف مخزون اليورانيوم الموجود حاليا والمخصب بنسبة ٢٠ بالمئة على شكل أوكسيد يورانيوم

لصنع الوقود الخاص بمفاعل البحث المدني الإيراني

* تعالج نصف المخزون الثاني ليصبح تخصيبه بنسبة أقل من ٥ بالمئة

*تعلن أنها لن تخصب اليورانيوم إلى ما فوق ٥ بالمئة خلال ستة أشهر

*توقف كل النشاطات في مصنع "نطنز" و"فوردو" ومفاعل" آراك" الذي يعمل بالماء الثقيل

* لا تهيئ مواقع تخصيب جديدة ولا تبني منشآت قادرة على المعالجة

* تسلم معلومات مفصلة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتضمن تصاميم المنشآت النووية ووصفا لكل

مبنى. وتقدم معلومات عن عمل مفاعل "آراك"

تلتزم الدول العظمى الست بـ:

*تعليق الجهود لفرض مزيد من الخفض على مبيعات إيران من النفط الخام ما يتيح للزبائن الحاليين لإيران

و مواصلة شرائه بالمعدلات نفسها

* تعليق العقوبات الأميركية حول صناعة السيارات في إيران وحول الخدمات المرتبطة بها

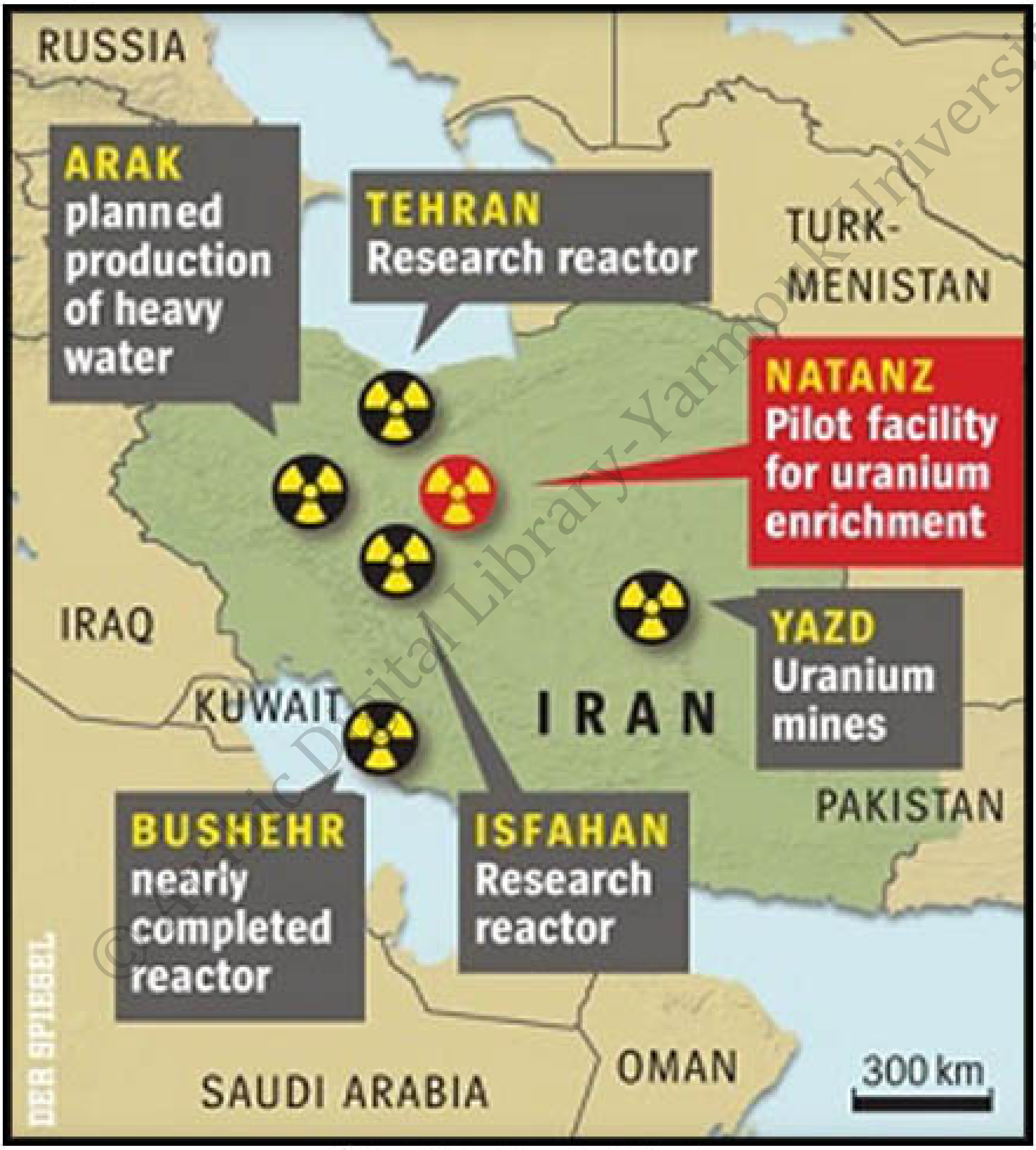
*لاعقوبات جديدة من مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مرتبطة بالنووي وإقامة نظام تمويل يتيح ويل يتيح التجارة الإنسانية لتلبية حاجات إيران

* تعليق عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول الذهب والمعادن الثمينة والخدمات المرتبطة بهما، وحول الصادرات البتروكيميائية الإيرانية والخدمات المرتبطة بها

١٤- المصدر : الأمم المتحدة على الموقع الالكتروني: الأمم المتحدة، مجلس الأمن www.un.org

ملحق رقم (٣)

خريطة



مواقع المفاعلات النووية الإيرانية

الملحق رقم (٤)

خريطة الشرق الاوسط الجديد

